

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٠٣)

التعليق على

القواعِد الحسَنَات

المُتعلِّقَات بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

طبع بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

دار ابن الجوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التعليق على

القواعِد الحِشَانِيَّةِ

المتعلِّقة بِنفسِ القُرْآنِ

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣١ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

التعليق على القواعد الحسان المتعلقة بتفسير القرآن. / محمد بن

صالح العثيمين. - الرياض، ١٤٣١ هـ

٣٠٤ ص؛ ٢٤×١٧ سم

ردمك: ١ - ٠ - ٩٠٢٠٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - القرآن - مناهج التفسير أ. العنوان

١٤٣١/٧٦٦٠

ديوي ٢٢٧,٢

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

إلا لمن أراد طبعه لتوزيعه مجاناً بعد مراجعة
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

المملكة العربية السعودية

عنيزة - ص ب ١٩٢٩

هاتف: ٠١٦/٣٦٤٣١٠٧ - ٠١٦/٣٦٤٣٠٠٩

www.binothaimeen.com

info@binothaimeen.com

الطبعة الثانية

١٤٣٥ هـ



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٥٧

الرمز البريدي: ٣٢٢٥٣ - الرقم الإضافي: ٨٤٠٦ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تليفاكس: ٢١٠٧٢٢٨

جوال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحصاء: ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جلة: ت: ٦٨١٣٧٠٦ - ٥٦٣٤٧٦٣٨٨ - بيروت

هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨

تليفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - الإسكندرية - ٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣ - البريد الإلكتروني:

aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

فلقد كان من توجيهات صاحب الفضيلة العلامة شيخنا محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - لطلاب العلم، أن يبادروا بالعبادة والاهتمام، والسعي الحثيث لإدراك حصيلة وافرة من القواعد الكلية للعلوم الشرعية، وأصولها الجامعة، وضوابطها العامة التي قررها أهل العلم لتجمع الشوارد وتبني عليها المسائل. وتعينُ على فهم كلام الله سبحانه وتعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم.

ومن أجل هذه الغاية، قرر - رحمه الله - في حلقة العلمية تدريس العديد من مؤلفات الأصول والقواعد، وقد كان منها هذا الكتاب «القواعد الحسان المتعلقة بتفسير القرآن» الذي ألفه عام ١٣٦٥هـ شيخه الأول صاحب الفضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تغمده الله بوسع رحمته ورضوانه، وأسكنه فسيح جناته؛ وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيراً.

وقد جاء هذا التعليق على الكتاب عام ١٤٠٧هـ، ضمن الدروس العلمية التي سجلت صوتياً وكان يعقدها - رحمه الله - في جامعه بمدينة عنيزة.

وإنفاذاً للقواعد والتوجيهات التي قررها - فضيلته - لإخراج تراثه العلمي، عهدت «مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية» إلى الشيخ الدكتور أحمد بن عبد الرحمن القاضي - أثابه الله - لإعداد هذا التعليق للطباعة والنشر فجزاه الله خيراً.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجزي فضيلة شيخنا خير الجزاء، ويضاعف له المثوبة والأجر، ويعلي درجته في المهديين، إنه سميع قريب، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله، خاتم النبيين، وإمام المتقين، وسيد الأولين والآخرين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

اللجنة العلمية

في مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

١٤٣١/٦/١٢هـ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الحمد في الآخرة والأولى، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى وخليله المجتبي صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن بهداهم اهتدى وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها. وحيث كان خير الحديث كتاب الله فإن فهمه وتدبره والعمل به تصديقاً للأخبار وعملاً بالأحكام أنفس ما بذل المرء فيه أنفاسه وأنفع ما أمضى فيه أوقاته ولهذا كان علم تفسير كلام الله تعالى أهم العلوم وأفضلها وكان الصحابة رضي الله عنهم لا يتجاوزون عشر آيات من القرآن حتى يتعلموها وما فيها من العلم والعمل فتعلموا بذلك القرآن والعلم والعمل جميعاً.

ولما كان الرجوع إلى أصول العلم وقواعده ييسر لطالب العلم الوصول إلى فروعه وجزئياته ويفتح له آفاقاً واسعة في التطبيق والتخريج وأدرك ذلك شيخنا عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي - رحمه الله - كتب ما تيسر من قواعد التفسير ما بلغ إحدى وسبعين قاعدة اشتملت على قواعد مهمة وفوائد جمة يظهر ذلك لمن قرأها بتدبر وتمهل. والله أسأل أن ينفع بها مؤلفها وقارئها ومن أعان على نشرها إنه جواد كريم.

كتبه

محمد الصالح العثيمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضى وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أنه من الآخرة والأولى وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله المصطفى وخليفته المحببى صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن بعدهم الهدى وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد : فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي منه صلى الله عليه وسلم وشرا الأمور محدثاتها . وعلمه لأن خير الحديث كتاب الله فإن فهمه وتدبره والعمل به تصديقا للأخبار وعملًا بالأحكام أنفس ما ينزل المرء فيه أنفاسه وأنفع ما أمضى فيه أوقاته . ولهذا كان علم تفسير كلام الله تعالى أهم العلوم وأفضلها ولأن الصحابة رضوا عنهم لا يتجاوزون عشر آيات من القرآن حتى يتعلوها وما فيك من العلم والعمل فتعلوا بذلك القرآن والعلم والعمل جميعا .

ولما كان الرجوع إلى أصول العلم وقواعده ييسر لطالب العلم الوصول إلى فروعه وجزئياته وينفع له أفاقا واسعة في التطبيق والتفريع وأدرك ذلك شيخنا العلامة ابن ناصر بن سعدى رحمه الله كتب ما يتيسر من قواعد التفسير ما بلغ إحدى وسبعين قاعدة اشتملت على قواعد مهمة وفوائد جمة يظهر ذلك لمن قرأها بتدبر وتمهل . والله أسأل أن ينفع بك مؤلفها وقارئها ومن أمان على نشرها لأنه جليل ذكرهم .

كتبه : محمد صالح العثيمين

~~محمد العثيمين~~

انما يدعى الصابون اجزاهم لغير حساب ما ابا الذي امتحان جازا كما استقر بنا فبينوا و امرهم بشؤمهم
 وشا درهم في الاربعين انما انما انما الناس منيا يوم يمد كل نفس ما عملت مما حذر محظرا وما عملت ما صدقوا ولانهم
 والصالح حينئذ انما يصح على نفسه والى ما يجب الفناء يوم لا يحكم نفس لنفس شيئا فلما قد وجوه ادم احدا
 فلما جعلوا من ذنوا والارادة بالخالص فالتقوا انما ما استطعت انما اراد الاصلاح ما استطيعت
 ولا تسد العقل بغيره ويرت كل ذنوب فعل فضله والآن يحس الناس انما انما فاستقم كما امرت
 واوصى بها الصابون اجزاهم الحسنة انما الحسنة انما الحسنة انما الحسنة انما الحسنة انما الحسنة انما الحسنة
 انما عبادنا الخالص انما انما انما الحسنة والذين يصلون ما امر الله به من غير حساب وجزا حسنة
 حسنة بلها واما عاقبتهم فما قبلوا ما عدوهم به من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الاية القران سجد للذي لم يوصى وما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 فخذ عاقبنا واصلنا فاصح انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 السيد والارادة انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الرسول فخذوه وما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 بعينها التفسير فخذوا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 ستم كثيرا وهو يتسرة على حافظ القرآن المعنى بحرفه معانيه وبالحجج والحمد لله الذي بعثه
 تتم الصالحات وقد سرت انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 كتابا بسيرة الناطقين ويعين على فهم كلام رب العالمين ويبيد للاهل الصالحين العلم ما لا يخذ
 والمسلك والطرق والارادة انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 عن وصفه واسالته انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 مدلفه وقاربه وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وحسنه وسئل بحمد وعقله والارادة انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 قاله بكره وتسميه جامع العبد النقص انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وقد تم ذلك في شوال سنة ١٢٤٥ والحمد لله رب العالمين واظهاره انما انما

خاتمة الكتاب محررة بقلم المؤلف

فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله تعالى -

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المؤلف فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله تعالى - في مقدمة كتابه:
«القواعد الحسان المتعلقة بتفسير القرآن»^(١).

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يضلِّل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

أما بعد...

فهذه أصول وقواعد في تفسير القرآن الكريم، جليلة المقدار، عظيمة النفع، تُعين قارئها ومتأملها على فهم كلام الله، والاهتداء به، ومخبرها أجل من وصفها؛ فإنها تفتح للعبد من طرق التفسير ومنهاج الفهم عن الله ما يعين على كثير من التفاسير الحالية في هذه البحوث النافعة.

أرجو الله وأسأله أن يتم ما قصدنا إيرادها، ويفتح لنا من خزائن جوده وكرمه ما يكون سبباً للوصول إلى العلم النافع، والهدى الكامل. واعلم أن علم التفسير أجل العلوم على الإطلاق، وأفضلها،

(١) طبقة للطبعة المعتمدة من أبناء المؤلف الصادرة بعناية الشيخ خالد بن عثمان

وأوجبها، وأحبها إلى الله؛ لأن الله أمر بتدبر كتابه، والتفكر في معانيه، والاهتداء بآياته، وأثنى على القائمين بذلك، وجعلهم في أعلى المراتب، ووعدهم أسنى المواهب، فلو أنفق العبد جواهر عمره في هذا الفن لم يكن ذلك كثيراً في جنب ما هو أفضل المطالب، وأعظم المقاصد، وأصل الأصول كلها، وقاعدة أساسات الدين، وصلاح أمور الدين والدنيا والآخرة، وكانت حياة العبد زاهرة بالهدى والخير والرحمة، وطيب الحياة، والباقيات الصالحات.

فلنشرع الآن بذكر القواعد والضوابط على وجه الإيجاز الذي يحصل به المقصود؛ لأنه إذا انفتح للعبد الباب، وتمهّدت عنده القاعدة، وتدرّب منها بعدة أمثلة توضحها، وتبين طريقها ومنهجها، لم يحتج إلى زيادة البسط، وكثرة التفاصيل.

ونسأله أن يُمدّنا بعونه ولطفه وتوفيقه، وأن يجعلنا هادين مهتدين بمثّه وكرمه.

التعليق

قال فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى:

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أخذ المؤلف شيخنا عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله تعالى رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته - هذه القواعد في رمضان،

وهو يقرأ القرآن - كما يظهر -، ابتداء من أول رمضان إلى سادس شوال، في أيام قراءة القرآن وأيام الصوم. ثم إن ثناءه عليها ليس بغريب؛ لأن ثناء أهل العلم على مؤلفاتهم لا يقصدون به الفخر أو التفاخر على الخلق، وإنما يقصدون شدّ الناس إلى قراءتها والالتفاف حولها.

وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول: لو أعلم أن أحداً تناله الإبل أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه؛ فهو لم يقصد مدح نفسه، لكنه قصد حثّ الناس على أخذ العلم منه وعلى تمسكهم بطلب العلم. وابن مالك - رحمه الله - أثنى على ألفيته، فقال:

تقرب الأقصى بلفظٍ موجز وتبسط البذل بوعدٍ منجز
وتقتضي رضاً بغير سخط فائقة ألفية ابن معطي

المهم، أن شيخنا - رحمه الله تعالى - حينما أثنى على هذا الكتاب لا يريد بذلك أن يفتخر به على الناس، وأنا أعرفه تمام المعرفة، فهو من أشدّ الناس تواضعاً، ولكنه - رحمه الله تعالى - أراد أن يشدّ الناس إلى هذا الكتاب لينتفعوا به. ونسأل الله تعالى أن يحقق له ما يرجوه وأن يجزل له المثوبة والأجر.



القاعدة الأولى:

في كيفية تلقي التفسير

كل مَنْ سلك طريقاً، وعمل عملاً، وأتاه من أبوابه وطرقه الموصلة إليه، فلا بد أن يفلح وينجح؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩].

وكلّمَا عظم المطلوب تأكد هذا الأمر، وتعيّن البحث التام عن أمثل وأحسن الطرق الموصلة إليه، ولا ريب أن ما نحن فيه هو أهم الأمور وأجلّها وأصلها.

فاعلم أن هذا القرآن العظيم أنزله الله لهداية الخلق وإرشادهم، وأنه في كل وقت وزمان يرشد إلى أهدي الأمور وأقومها ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُوَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]؛ فعلى الناس أن يتلقّوا معنى كلام الله كما تلقّاه الصحابة رضي الله عنهم، فإنهم كانوا إذا قرؤوا عشر آيات، أو أقل، أو أكثر، لم يتجاوزوها حتى يعرفوا ما دلّت عليه من الإيمان والعلم والعمل، فينزلونها على الأحوال الواقعة، فيعتقدون ما احتوت عليه من الأخبار، وينقادون لأوامرها ونواهيها، ويدخلون فيها جميع ما يشهدون من الحوادث والوقائع الموجودة بهم وبغيرهم، ويحاسبون أنفسهم: هل هم قائمون بها، أو مُخلّون؟ وكيف الطريق إلى الثبات على الأمور النافعة، وإيجاد ما نقص منها؟ وكيف التخلّص من الأمور الضارة؟ فيهدون بعلومه، ويتخلّقون بأخلاقه وآدابه، ويعلمون أنه خطاب من عالم الغيب

والشهادة، موجّه إليهم، ومطالبون بمعرفة معانيه، والعمل بما يقتضيه.

فمن سلك هذا الطريق الذي سلكوه، وجدّ واجتهد في تدبّر كلام الله، انفتح له الباب الأعظم في علم التفسير، وقويت معرفته، وازدادت بصيرته، واستغنى بهذه الطريقة عن كثرة التكلّفات، وعن البحوث الخارجية، وخصوصاً إذا كان قد أخذ من علوم العربية جانباً قوياً، وكان له إمام واهتمام بسيرة النبي ﷺ وأحواله مع أوليائه وأعدائه، فإن ذلك أكبر عون على هذا المطلب.

ومتى علم العبد أن القرآن فيه تبيان كل شيء، وأنه كفيل بجميع المصالح، مبين لها، حاثّ عليها، زاجر عن المضارّ كلها، وجعل هذه القاعدة نصب عينيه، ونزلها على كل واقع وحادث سابق أو لاحق، ظهر له عظم موقعها وكثرة فوائدها وثمرتها.

التعليق

خلاصة هذه القاعدة: أن الله أنزل القرآن هدى للناس وبيّنات من الهدى والفرقان، وأنه يهدي للتي هي أقوم، ومتى آمنا بذلك فإنه يجب علينا أن نسلك الطريق التي توصلنا لمعرفة هذا القرآن، والاهتداء به؛ ولنعلم أننا إذا سلكننا هذه الطريق، فإن الله تعالى يبارك لنا فيما قصدنا، وفيما أردنا، قال الله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]. وكلما تدبّر الإنسان هذا القرآن العظيم، وتذكر بما فيه، فإنه تحصل له بركته عليه في عمره وفي عمله، وفي يقينه وفي جميع أحواله. وإذا أردت أن تأخذ شاهداً على هذا، فانظر إلى أعمار من سبقنا من سلف في هذه

الأمة، كيف يحصلون على الخير الكثير العظيم؟! ونتعجب كيف يكتبون هذا الشيء وكيف يعملون هذا الشيء، فضلاً عن الإعداد له وما يسبقه من تهيئة أبدانهم وقلوبهم وأفكارهم، كل هذا ببركة هذا القرآن العظيم، فعليك أن تشدّ يدك به، وأن تعضّ عليه بالنواجذ، وأن تعلم أنك متى عملت به في ما وجهه الله عز وجل من تدبّر آياته وتذكره، فإنك ستنال السعادة في الدنيا والآخرة، وهؤلاء سلفنا الكرام رضوان الله عليهم - الصحابة - لا يتجاوزون عشر آيات حتى يتعلّموها وما فيها من العلم والعمل؛ فتعلّموا القرآن لفظاً والعلم والعمل جميعاً، ولهذا كان الواحد منهم إذا قرأ البقرة وآل عمران جدّ فيهم، أي: صار عظيماً محترماً؛ لأنهم لا يقرأون كما نقرأ نحن؛ مجرد ألفاظ نمرّها على اللسان ولا تصل إلى القلب أحياناً، ولكنهم يقرأون بتدبر وتذكر واتّعاظ. والذي نزع البركة من علمنا أننا لا نعمل به ولا نتذكر.

فهذا هو خلاصة هذه القاعدة: أن القرآن يهدي للتي هي أقوم، وأنه هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان. وإذا كان كذلك، فعلينا أن نصل إلى هذا الجوهر الثمين، وهو الهدى والبيان والتذكر حتى نحصل لنا البركة في أعمالنا وأعمارنا.



ويلتحق بهذه القاعدة:

القاعدة الثانية:

العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب.

وهذه قاعدة نافعة جداً، بمراعاتها يحصل للعبد خير كثير، وعلم غزير، وبإهمالها وعدم ملاحظتها يفوته علم كثير، ويقع الغلط والارتباك. وهذا الأصل اتفق عليه المحققون من أهل الأصول وغيرهم، فمتى راعيت القاعدة السابقة، وعرفت أن ما قاله المفسرون من أسباب النزول إنما هي أمثلة توضح الألفاظ، ليست الألفاظ مقصورة عليها، فقولهم: «نزلت في كذا، وفي كذا»، معناه: أن هذا مما يدخل فيها، ومن جملة ما يُراد بها؛ فإنها - كما تقدم - إنما أنزل القرآن لهداية أول الأمة وآخرها، والله تعالى قد أمرنا بالتفكير والتدبر لكتابه، فإذا تدبرنا الألفاظ العامة، وفهمنا أن معناها يتناول أشياء كثيرة؛ فلا شيء نخرج بعض هذه المعاني، مع إدخالنا ما هو مثلها ونظيرها؟

التعليق

وعلى هذا، فإذا ادعى شخص خروج فرد من أفراد العموم من لفظه، قلنا له: أين الدليل؟ لأن الأصل: أن العام شامل لجميع أفرادهِ. قال العلماء: وصورة السبب قطعية الدخول وما عداها فدخولها ظني، العام يشمل صوراً متعددة، فمثلاً قضية المرأة^(١) التي

(١) أخرجه أحمد (٤٦/٦)؛ وابن ماجه (١٨٨)؛ والنسائي (١١٥٧٠)، ورواه البخاري تعليقاً (٧٣٨٦).

اشتكت إلى الرسول عليه الصلاة والسلام زوجها، هذه قطعية الدخول في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣]، وظهارُ زيد وعمرو بعد ذلك ظنية الدخول؛ لاحتمال أن لا يراد بالعموم جميع أفرادها، لكن الحكم يشملها، إما بالعموم اللفظي، وهو الصحيح، وإما بالعموم المعنوي، وهو القياس لعدم الفارق.



ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا سمعت الله يقول: ﴿يَأْتِيهَا اللَّيْلُ آمِنًا﴾ فأرעה سمعك، فإنه إما خير تؤمر به، وإما شرّ تنهى عنه»^(١). فمتى مرّ بك خبر عن الله، وعمّا يستحقه من الكمال، وما يتنزّه عنه من النقص، فأثبت جميع ذلك المعنى الكامل الذي أثبتته لنفسه، ونزّهه عن كل ما نزّه نفسه عنه. وكذلك إذا أخبر عن رسله، وكتبه، واليوم الآخر، وعن جميع الأمور السابقة واللاحقة، جزمت جزماً لا شك فيه أنه حق على حقيقته؛ بل هو أعلى أنواع الحق والصدق ﴿... وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] و﴿حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧].

وإذا أمر بشيء نظرت إلى معناه، وما يدخل فيه وما لا يدخل، وأن ذلك موجّه إلى جميع الأمة. وكذلك في النهي؛ ولهذا كانت معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله أصل الخير والفلاح، والجهل بذلك أصل الشرّ والجفاء، فمراعاة هذه القاعدة أكبر عون على معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله، والقرآن قد جمع أجلّ المعاني وأنفعها وأصدقها بأوضح الألفاظ وأحسنها؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، يوضح ذلك ويبينه وينهج طريقه:

(١) أخرجه ابن المبارك في الزهد (٣٦)؛ وسعيد بن منصور (٥٠)؛ وابن أبي حاتم كما نقله عنه ابن كثير في التفسير (٢/٢)؛ والبيهقي في الشعب (١٨٨٦)؛ وأبو نعيم في الحلية (١/١٣٠)، وفي سنده انقطاع.

القاعدة الثالثة:

الألف واللام الداخلة على الأوصاف، وأسماء الأجناس،
تفيد الاستغراق بحسب ما دخلت عليه.

وقد نصّ على ذلك أهل الأصول، وأهل العربية، واتفق على اعتبار ذلك أهل العلم والإيمان.

فمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥] أدخل في هذه الأوصاف كل ما تناوله من معاني الإسلام، والإيمان، والقنوت، والصدق إلى آخرها. وأن بكمال هذه الأوصاف يكمل لصاحبها ما رُتّب عليها من المغفرة والأجر العظيم، وبنقصانها ينقص، وبعدمها يفقد. وهكذا كل وصف رُتّب عليه خير وأجر وثواب، وكذلك ما يقابل ذلك: كل وصف نهى الله عنه، ورتّب عليه وعلى المتّصف به عقوبة، وشرأ، ونقصاً، يكون له من ذلك بحسب ما قام به من الوصف المذكور.

التعليق

الحكم إذا علق على وصف ازداد بزيادة ذلك الوصف ونقص بنقصه؛ لأن الحكم المعلق على وصف يدل على علّية ذلك الوصف، والحكم يدور مع علّته وجوداً وعدماً، وقوة وضعفاً. الحكم إذا علق على وصف، فإنه يقوى بقوة ذلك الوصف ويضعف

بضعفه، فإذا قلت: إن المؤمن له أجر عظيم؛ فكلما قوي الإيمان قوي الأجر، وكلما ضعف ضعف الأجر.



وكذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ عام بجنس الإنسان، فكل إنسان هذا وصفه، إلا من استثنى الله بقوله: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ١٩ - ٢٢] إلى آخرها.

كما أن قوله: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ - ٢]، أي: كل إنسان متصف بالخسار ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر: ٣]، وأمثال ذلك كثير.

التعليق

هذا الجنس لأن الشيخ - رحمه الله - ذكر الوصف والجنس، وهذا مثال اسم الجنس.



وأعظم ما تعتبر به هذه القاعدة: في الأسماء الحسنى، فإن في القرآن منها شيئاً كثيراً، وهي أجل علوم القرآن، فمثلاً يخبر الله عن نفسه أنه الله، وأنه الملك، والعليم، والحكيم، والعزيز، والرحيم، والقدوس السلام، والحميد المجيد، ف «الله» هو الذي له جميع معاني الألوهية التي يستحق أن يؤلّه لأجلها، وهي صفات الكمال كلها، والمحامد كلها، والفضل كله، والإحسان كله، وأنه لا يشارك الله أحد في معنى من معاني الألوهية، لا بشر، ولا ملك؛ بل هم جميعاً متألّهون متعبّدون لربّهم خاضعون لجلاله وعظمته.

وأنة الملك الذي له جميع معاني الملك، وهو المُلْك الكامل،
والتصرف النافذ، وأن الخلق كلهم ممالك لله، عبيد تحت أحكام
ملكه القدرية، والشرعية، والجزائية.

وأنة العليم بكل شيء، الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا
في السماء...

التعليق

قول المؤلف - رحمه الله -: إن الأحكام قدرية وشرعية
وجزائية، ونحن نقول دائماً إن الأحكام شرعية وكونية، أو قدرية؛
لأن الجزائية داخلية في القدرية؛ لأنها مما قدره الله على هذا العمل،
لكن هذا من باب البسط.



...، الذي أحاط علمه بالبواطن، والظواهر، والخفيات،
والجليات، والواجبات، والمستحيلات، والجائزات، والأمور السابقة،
واللاحقة، والعالم العلوي، والسفلي، والكلليات، والجزئيات، وما
يعلم الخلق، وما لا يعلمون.

التعليق

كيف يعلم الله المستحيلات؟ قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ
إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، هذا تعليق بشيء مستحيل، يعني:
مستحيل أن يكون فيها آلهة إلا الله. أخبر الله أنه لو كان في هذا
الكون آلهة إلا الله لفسدتا، فأخبر عن شيء لا يمكن وجوده.



... وأنه الحكيم، الذي له الحكمة التامة الشاملة لجميع ما قضاها، وقدره، وخلقها، وجميع ما شرعه، لا يخرج عن حكمته مخلوق، ولا مشروع.

وأنه العزيز، الذي له جميع معاني العزة على وجه الكمال التام من كل وجه: عزة القوة، وعزة الامتناع، وعزة القهر والغلبة، وأن جميع الخلق في غاية الذل، ونهاية الفقر، ومنتهى الحاجة والضرورة إلى ربهم.

وأنه الرحيم، الذي له جميع معاني الرحمة، الذي وسعت رحمته كل شيء، ولم يخل مخلوق من إحسانه طرفة عين، ووصلت رحمته حيث وصل علمه ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. وأنه القدوس، السلام، المعظم، المنزه عن كل عيب وآفة ونقص، وعن مماثلة أحد، وعن أن يكون له ندد من خلقه.

وهكذا بقية الأسماء الحسنی اعتبرها بهذه القاعدة الجليلة يفتح لك باب عظيم من أبواب معرفة الله، بل أصل معرفة الله تعالى معرفة ما تحتوي عليه أسماؤه الحسنی من المعاني العظيمة، بحسب ما يقدر عليه العبد، وإلا فلا يبلغ علم أحد من الخلق، ولا يحصي أحد ثناء عليه؛ بل هو كما أتى على نفسه، وفوق ما يشي عليه عباده.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، فالبرّ يشمل جميع أنواع البرّ والخير. وتشمل التقوى: جميع ما يجب اتقاؤه من أنواع المعاصي والمحرّمات.

والإثم: اسم جامع لكل ما يؤثم ويوقع في المعصية، كما أن

العدوان اسم جامع يدخل فيه التعدي على الناس في الدماء، والأموال، والأعراض.

والمعروف في القرآن: اسم جامع لكل ما عُرف حسنه شرعاً وعقلاً، وعكسه المنكر.

وقد نبّه النبي ﷺ أمته إلى هذه القاعدة، وأرشدهم إلى اعتبارها في قوله في التشهد في الصلاة في قول المصلين: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»، فقال: «فإنكم إذا قلتم ذلك سلّمتم على كل عبد صالح من أهل السماء والأرض»^(١)، وأمثلتها في القرآن كثيرة جداً.

التعليق

خلاصة هذه القاعدة: أن المفرد المحلى بأل يعمّ، سواء دخل على وصف أو دخل على اسم جنس. ثم عاد المؤلف - رحمه الله - واستطرد في أسماء الله تعالى، وأن «أل» فيها للاستغراق؛ فمثلاً: السميع: لاستغراق كل ما يمكن من سمع، ولهذا ما من مسموع إلا ويسمعه الله عز وجل، البصير: لاستغراق كل ما يمكن من بصر، البرّ: لاستغراق كل ما يمكن من الخير والإحسان، وهكذا.



(١) البخاري في الأذان، باب التشهد في الآخرة. حديث رقم (٨٣١) (٢)

(٣١١)، ومسلم في الصلاة، باب التشهد في الصلاة، حديث رقم (٤٠٢)

(٣٠١/١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

القاعدة الرابعة:

إذا وقعت النكرة في سياق النفي، أو النهي،
أو الشرط، أو الاستفهام، دلت على العموم.

كقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]،
فإنه نهى عن الشرك به في النيات، والأقوال، والأفعال، وعن الشرك
الأكبر، والأصغر، والخفي، والجلي؛ فلا يجعل العبد لله نداً ومشاركاً
في شيء من ذلك.

ونظيرها: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

وقوله في وصف يوم القيامة: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾
[الانفطار: ١٩]، يعنى كل نفس، وأنه لا تملك شيئاً من الأشياء، لا
إيصال المنافع، ولا دفع المضار.

وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ
وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]، فكل ضرراً قدره الله
على العبد ليس في استطاعة أحد من الخلق كشفه بوجه من الوجوه،
ونهاية ما يقدر عليه المخلوق من الأسباب والأدوية جزء من أجزاء
كثيرة داخلية في قضاء الله وقدره.

وقوله: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا
مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢]، ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾

[النحل: ٥٣]، يشمل كل خير في العبد ويصيب العبد، وكل نعمة فيها حصول محبوب أو دفع مكروه، فإن الله هو المتفرد بذلك.

وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [فاطر: ٣].

وإذا دخلت (مِنْ) صارت نصاً في العموم، كهذه الآية: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥] و[هود: ٥٠، ٦١، ٨٤] و[المؤمنون: ٢٣، ٣٢] ولها أمثلة كثيرة جداً.



القاعدة الخامسة:

المفرد المضاف يفيد العموم،
كما يفيد ذلك اسم الجمع.

فكما أن قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلى آخرها، يشمل كل أم انتسبت إليها وإن علت، وكل بنت انتسبت إليك وإن نزلت، إلى آخر المذكورات...

التعليق

وفيها أيضاً فائدة ثانية: أن الأم تشمل كل من انتسبت إليها، والبنت تشمل كل من انتسبت إليك، سواء من قبل الأب أو الأم، كذلك خالة الإنسان خالة له ولذريته من بعده إلى يوم القيامة، وعمّة الإنسان عمّة له ولذريته إلى يوم القيامة، ولو كان من رضاعة، فعمتك عمّة لك ولأولادك وبناتك وبنات بناتك... إلخ، وكذلك خالتك.



...، فكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، فإنها تشمل النعم الدينية والدنيوية.

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، فإنها تعمّ الصلوات كلها، والأنساك كلها، وجميع ما العبد فيه وعليه

في حياته ومماته، الجميع قد أوقعته وأخلصته لله وحده لا شريك له.
 وقوله: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، على أحد
 القولين: أنه يشمل جميع مقاماته في مشاعر الحج، اتخذه معبداً.
 وأصرح من هذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ
 إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، وهذا شامل لكل ما هو عليه من
 التوحيد، والإخلاص لله تعالى، والقيام بحق العبودية.

وأعم من ذلك وأشمل قوله تعالى لما ذكر الأنبياء: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ
 هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ آفْتَدَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٠]، فأمره الله أن يقتدي بجميع
 ما عليه المرسلون من الهدى، الذي هو العلوم النافعة، والأخلاق
 الزاكية، والأعمال الصالحة، والهدى المستقيم. وهذه الآية أحد
 الأدلة على الأصل المعروف: «أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد
 شرعنا بخلافه». وشرع الأنبياء السابقين هو هداهم في أصول الدين
 وفروعه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام:
 ١٥٣]، وهذا يعم جميع ما شرعه لعباده فعلاً، وتركاً، اعتقاداً، وانقياداً.
 وأضافه إلى نفسه في هذه الآية لكونه الذي نصبه لعباده، كما أضافه
 إلى الذين أنعم عليهم في قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾
 [الفاتحة: ٧]، لكونهم هم السالكون له؛ فصرط الذين أنعم الله عليهم
 من النبيين، والصدّيقين، والشهداء، والصالحين: ما اتصفوا به من
 العلوم، والأخلاق، والأوصاف، والأعمال.

وكذلك قوله: ﴿... وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠] يدخل في
 ذلك جميع العبادات، الظاهرة والباطنة، العبادات الاعتقادية والعملية.

كما أن وصف الله لرسوله ﷺ بالعبودية المضافة إلى الله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١] يدل على أنه وفي جميع مقامات العبودية؛ حيث نال أشرف المقامات بتوفيته لجميع مقامات العبوديات.

وقوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، فكلما كان العبد أقوم بحقوق العبودية كانت كفاية الله له أكمل وأتم، وما نقص منها نقص من الكفاية بحسبه.

وقوله: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠]، ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] يشمل جميع أوامره القدرية الكونية، وهذا في القرآن شيء كثير.

التعليق

المفرد المضاف يفيد العموم، والجمع المضاف أيضاً يفيد العموم، أما الجمع فهو يفيد العموم بصيغته وإضافته، والمفرد يفيد العموم بالإضافة فقط، فلو نظرنا إليه لكونه مفرداً ما دل على العموم، لكن بالإضافة يدل عليه.

ولهذا قال العلماء: لو قال: امرأتي طالق، طلقت جميع نساءه ما لم يرد واحدة معينة. ولو قال: داري وقف وله ثلاثة دور صارت جميع الدور وقفاً؛ لأن المفرد المضاف يعم، ولو قال: غلامي حرّ، عتق جميع غلمانه، ما لم ينو.



القاعدة السادسة:

في طريقة القرآن في تقرير التوحيد ونفي ضده.

يكاد القرآن أن يكون كله لتقرير التوحيد، ونفي ضده، وأكثر الآيات يقرر الله فيها توحيد الإلهية وإخلاص العبادة لله وحده لا شريك،...

التعليق

هذا البحث من أهم البحوث؛ لأنه يجب أن يكون الإنسان موحداً في القصد والعمل، في القصد لا يريد بذلك إلا وجه الله، في العمل لا يتبع إلا رسول الله، فلا بدّ من هذين التوحيدين: توحيد القصد وهو الإخلاص، وتوحيد الاتباع أو العمل وهو الاتباع للرسول، فإذا تحققت التوحيدان صحت الأعمال، وإذا اختلّ أحدهما، فإنه يختل من عمله بقدر ما اختل من توحيده.



... ويخبر أن جميع الرسل تدعو قومها إلى أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئاً، وأن الله تعالى إنما خلق الجن والإنس ليعبدوه،...

التعليق

لماذا لم يكن تقرير الأنبياء ودعوتهم إلى توحيد الربوبية؟ لأن أقوامهم كانوا مُقرّين به لا ينكرونه، ولم ينكر أحد توحيد الربوبية

أبدأً إلا مكابرة، ولا هناك أحد يعتقد أن هذا الكون خلق نفسه أبدأً، حتى المجوس الوثنية يرون أن للعالم خَالِقَيْن، ومع هذا يرون أن أحد الخَالِقَيْن أكمل من الثاني. نعم يرون أن النور يخلق الخير، والظلمة تخلق الشر، ويقولون: إن النور إله خير نافع، والظلمة إله شرير، ويقول بعضهم أيضاً: إن هذه الظلمة حادثة بعد إذ لم تكن بخلاف النور، وعلى كل حال، ما تجد أحداً من الخلق يقول: إن هذا العالم خُلِق بدون خالق أبدأً، إلا مكابر. أما توحيد الألوهية، فإنه هو الذي وقع فيه النزاع والجدال بين الرسل وأمهم مكابرة منهم، ولو رجعت إلى قرارة أنفسهم لكان كما قال الله تعالى:

﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْتَيْقِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤].



... وأن الكتب والرسل اتفقت على هذا الأصل الذي هو أصل الأصول كلها، وأن مَنْ لم يدن بهذا الدين - الذي هو إخلاص العمل لله - فعمله باطل ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، ﴿... وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨]. ويدعو العباد إلى ما تقرر في فطرتهم وعقولهم من أن المتفرّد بالخلق والتدبير، والمتفرّد بالنعمة الظاهرة والباطنة، هو الذي لا يستحق العبادة إلا هو، وأن سائر الخلق ليس عندهم خلق، ولا نفع، ولا دفع، ولن يغنوا عن أحد من الله شيئاً، ويدعوهم أيضاً إلى هذا الأصل بما يتمدح به ويشني على نفسه الكريمة، من تفرّده بصفات العظمة، والمجد، والجلال، والكمال، وأن من له هذا الكمال المطلق الذي لا يشاركه فيه مشارك أحق من أخلصت له الأعمال الظاهرة والباطنة، ويقرّر هذا التوحيد بأنه هو الحاكم وحده، فلا يحكم غيره شرعاً ولا جزاء ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠].

التعليق

هنا ما قال: ولا قدرأ؛ لأنه يتكلم عن تقرير الألوهية، وإلا فلا يحكم غيره؛ لا قدرأ ولا شرعاً ولا جزاء، ولا يحكم إلا الله عز وجل.



وتارة يقرّر هذا بذكر محاسن التوحيد، وأنه الدين الوحيد الواجب شرعاً، ونقلأ، وفطرة، على جميع العبيد، ويذكر مساويئ الشرك، وقبحه، واختلال عقول أصحابه بعد اختلال أديانهم، وتقليب أفئدتهم، وكونهم في شك وأمر مريب.

وتارة يدعو إليه بذكر ما رتب عليه من الجزاء الحسن في الدنيا والآخرة، والحياة الطيبة في الدور الثلاث، وما رتب على ضده من العقوبات العاجلة والأجلة، وكيف كانت عواقبهم أسوأ العواقب وشرها.

وبالجملة، فكل خير عاجل وأجل، فإنه من ثمرات التوحيد، وكل شرّ عاجل وأجل، فإنه من ثمرات ضده، والله أعلم.

التعليق

معنى هذه القاعدة: أن الله تعالى يقرر توحيد الألوهية في القرآن إما بكمال صفاته، وإما بتوحيد ربوبيته، ولهذا يستدل الله عز وجل على هؤلاء المنكرين للألوهية بالربوبية؛ إذ أنه يلزمهم إذا أقروا أن الله وحده هو الربّ الخالق المالك المدبّر لجميع الأمور يلزمهم أن لا يعبدوا إلا إياه وحده لا شريك له؛ ولهذا نقول:

إن العلاقة بين أقسام التوحيد الثلاثة، هي: أن توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية، وتوحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات من تمام توحيد الربوبية؛ لأنه يتضمن كمال صفات الخالق سبحانه وتعالى.



القاعدة السابعة:

في طريقة القرآن في تقرير نبوة محمد ﷺ.

هذا الأصل الكبير قرّره الله في كتابه بالطرق المتنوعة التي يعرف بها كمال صدقه ﷺ، فأخبر أنه صدّق المرسلين، ودعا إلى ما دعوا إليه، وأن جميع المحاسن التي في الأنبياء، فهي في محمد ﷺ، وما نُزّهوا عنه من النواقص والعيوب، فمحمّد أولاهم وأحقهم بهذا التنزيه، وأن شريعته مهيمنة على جميع الشرائع، وكتابه مهيمن على كل الكتب، فجميع محاسن الأديان والكتب قد جمعها هذا الكتاب وهذا الدين، وفاق عليها بمحاسن وأوصاف لم توجد في غيره، وقرّر نبوته بأنه أمّي لا يكتب ولا يقرأ، ولا جالس أحداً من أهل العلم بالكتب السابقة؛ بل لم يُفاجأ الناس حتى جاءهم بهذا الكتاب، الذي لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله ما أتوا، ولا قدروا، ولا هو في استطاعتهم، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، وأنه محال مع هذا أن يكون من تلقاء نفسه، أو متقول، أو متوهّم فيما جاء به. وأعاد في القرآن وأبدى في هذا النوع، وقرّر ذلك بأنه يخبر بقصص الأنبياء السابقين مطوّلة على الوجه الواقع، الذي لا يستريب فيه أحد. ثم يخبر تعالى أنه ليس له طريق ولا وصول إلى هذا إلا بما أتاه الله من الوحي، كمثل قوله تعالى لما ذكر قصة موسى مطوّلة: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنْ رَحِمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٤٦]، ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ﴾ [القصص: ٤٤]، وكما في

قوله: ﴿... وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤]. ولما ذكر قصة يوسف وإخوته مطولة، قال: ﴿... وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ [يوسف: ١٠٢].

فهذه الأمور والإخبارات المفصلة التي يفصلها تفصيلاً لم يتمكن أهل الكتاب الذين في وقته ولا من بعدهم على تكذيبه فيها ولا معارضته من أكبر الأدلة على أنه رسول الله حقاً.

وتارة يقرّر نبوته بكمال حكمة الله وتمام قدرته، وأن تأييده لرسوله، ونصره على أعدائه، وتمكينه في الأرض موافق غاية الموافقة لحكمة الله، وأن من قدح في رسالته فقد قدح في حكمة الله، وفي قدرته.

وكذلك نصره وتأييده الباهر على الأمم الذين هم أقوى أهل الأرض من آيات رسالته، وأدلة توحيده، كما هو ظاهر للمتأملين.

وتارة يقرّر نبوته ورسالته بما حازه من أوصاف الكمال، وما هو عليه من الأخلاق الجميلة، وأن كل خُلُقٍ عالٍ سام، فلرسول الله ﷺ منه أعلاه وأكمله، فمن عظمت صفاته وفاقت نعوته جميع الخلق التي أعلاها الصدق، أليس هذا أكبر الأدلة على أنه رسول رب العالمين، والمصطفى المختار من الخلق أجمعين؟!

وتارة يقرّرها بما هو موجود في كتب الأولين، وبشارات الأنبياء والمرسلين، إما باسمه العَلَم، أو بأوصافه الجليلة، وأوصاف أمته، وأوصاف دينه.

وتارة يقرّر رسالته بما أخبر به من الغيوب الماضية، والغيوب

المستقبلية، التي وقعت في زمانه، والتي لا تزال تقع في كل وقت؛ فلولا الوحي ما وصل إليه شيء من هذا، ولا له ولا لغيره طريق إلى العلم به.

وتارة يقرّها بحفظه إياه، وعصمته له من الخلق، مع تكالب الأعداء وضغطهم، وجدّهم التام في الإيقاع به بكل ما في وسعهم، والله يعصمه، ويمنعه، وينصره!! وما ذاك إلا لأنه رسوله حقاً، وأمينه على وحيه.

وتارة يقرّر رسالته بذكر عظمة ما جاء به، وهو القرآن الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [انفصلت: ٤٢]، وتحذّي أعداءه ومن كفر به أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور مثله، أو بسورة واحدة؛ فعجزوا، ونكصوا، وباؤوا بالخيبة والفشل!! وهذا القرآن أكبر أدلة رسالته، وأجلّها، وأعمّها.

وتارة يقرّر رسالته بما أظهر على يديه من المعجزات، وما أجرى له من الخوارق والكرامات الدالة - كل واحد بمفرده منها - فكيف إذا اجتمعت؟! على أنه رسول الله الصادق المصدوق، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

وتارة يقرّها بعظيم شفقتة على الخلق، وحنوّه الكامل على أمته، وأنه بالمؤمنين رؤوف رحيم، وأنه لم يوجد، ولن يوجد، أحد من الخلق أعظم شفقة، وبراً، وإحساناً، إلى الخلق منه، وآثار ذلك ظاهرة للناظرين. فهذه الأمور والطرق قد أكثر الله من ذكرها في كتابه، وقرّرها بعبارات متنوعة ومعاني مفصّلة، وأساليب عجيبة، وأمثلتها تفوق العدّ والإحصاء، والله أعلم.

القاعدة الثامنة:

طريقة القرآن في تقرير المعاد.

وهذا الأصل الثالث من الأصول التي اتفقت عليها الرسل والشرائع كلها: التوحيد، والرسالة، وأمر المعاد، وحشر العباد. وهذا قد أكثر الله من ذكره في كتابه، وقرّره بطرق متنوعة: منها: إخباره، وهو أصدق القائلين، ومع إكثار الله من ذكره، فقد أقسم عليه في ثلاثة مواضع من كتابه. ومنها: الإخبار بكمال قدرة الله تعالى، ونفوذ مشيئته، وأنه لا يعجزه شيء؛ فإعادة العباد بعد موتهم فرد من أفراد آثار قدرته. ومنها: تذكيره العباد بالنشأة الأولى،...

التعليق

المؤلف - رحمه الله تعالى - يقول: إنه أقسم عليه في ثلاثة مواضع من كتابه، والصحيح أنه أمر نبيه أن يقسم عليه؛ لأن الإقسام عليه كثير، أكثر من ثلاثة مواضع، لكنه أمر نبيه أن يقسم في ثلاثة مواضع:

في سورة يونس: ﴿وَيَسْتَدِثُّونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، وفي سبأ: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣]، وفي التغابن: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَنَّ﴾ [التغابن: ٧].

... وأن الذي أوجدهم ولم يكونوا شيئاً مذكوراً لا بدّ أن يعيدهم كما بدأهم. وأعاد هذا المعنى في مواضع كثيرة، بأساليب متنوعة.

ومنها: إحياءه الأرض الهامدة الميتة بعد موتها، وأن الذي أحياها سيُحيي الموتى. وقرّر ذلك بقدرته على ما هو أكبر من ذلك، وهو خلق السماوات والأرض، والمخلوقات العظيمة، فمتى أثبت المنكرون لذلك - ولن يقدرُوا على إنكاره - فلاي شيء يستبعدون إحياءه الموتى؟

وقرّر ذلك بسعة علمه، وكمال حكمته، وأنه لا يليق به ولا يحسن أن يترك خلقه سُدى مُهْمَلين، لا يُؤْمرون، ولا يُنْهون، ولا يُثابون، ولا يعاقبون!! وهذا طريق قرّر به النبوة وأمر المعاد.

ومما قرّر به البعث، ومجازاة المحسنين بإحسانهم، والمسيئين بإساءتهم: ما أخبر به من أيامه في الأمم الماضية، والقرون الغابرة، وكيف نجّى الانبياء وأتباعهم، وأهلك المكذبين لهم، المنكرين للبعث، ونوّع عليهم العقوبات، وأحلّ بهم المثلات، فهذا جزاء معجّل، ونموذج من جزاء الآخرة أراه الله عباده؛ ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حي عن بينة.

ومن ذلك ما أرى الله عباده من إحيائه الأموات في الدنيا، كما ذكره الله عن صاحب البقرة، والألوف من بني إسرائيل، والذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها، وقصة إبراهيم الخليل والطيور، وإحياء عيسى ابن مريم للأموات، وغيرهما مما أراه الله عباده في هذه الدار؛ ليعلموا أنه قوي ذو اقتدار، وأن العباد لا بدّ أن يردوا دار

القرار، إما الجنة أو النار. وهذه المعاني أبداه الله وأعادها في محال كثيرة، والله أعلم.

التعليق

وإنما أبدى الله سبحانه وتعالى وأعاد لسببين:

السبب الأول: قوة المنازع والمكابر والمعاند والمنكر، وكلما قوي الإنكار وكثر المعاند، فإنه لا بد أن يكرر الأمر ردعاً له وإثباتاً للحق.

والثاني: لأهمية الإيمان باليوم الآخر؛ لأن مَنْ لم يؤمن باليوم الآخر لن يعمل، فإن الإنسان إذا كان يقول: ما ثمّ بعث ولا جزاء ولا حساب، فهو لن يعمل. ما دام يقول: أنا إن فعلت الخطيئة، أو فعلت حسنة، فهو عليّ سواء، فلن يعمل. فلهذا كان الله عز وجل يُكثر من ذكر البعث بعد الموت، وضرب الأمثال له، والإقسام على ثبوته، وغير ذلك مما أشار إليه الشيخ - رحمه الله - لهذا السبب.



القاعدة التاسعة:

في طريقة القرآن في أمر المؤمنين وخطابهم بالأحكام الشرعية.

قد أمر الله تعالى بالدعاء إلى سبيله بالتي هي أحسن، أي: بأقرب طريق موصل للمقصود، محصل للمطلوب. ولا شك أن الطرق التي سلكها الله في خطاب عباده المؤمنين بالأحكام الشرعية هي أحسنها وأقربها، فأكثر ما يدعوهم إلى الخير وينهاهم عن الشرّ بالوصف الذي مَنَّ عليهم به، وهو الإيمان؛ فيقول: يا أيها الذين آمنوا افعلوا كذا، واتركوا كذا؛ لأنّ في ذلك دعوة لهم من وجهين:

أحدهما: من جهة الحثّ على القيام بلوازم الإيمان، وشروطه، ومكملاته؛ فكأنه يقول: يا أيها الذين آمنوا قوموا بما يقتضيه إيمانكم، من امثال الأوامر، واجتناب النواهي، والتخلق بكل خلق حميد، والتجنّب لكل خلق رذيل، فإن الإيمان الحقيقي هكذا يقتضي؛ ولهذا أجمع السلف أن الإيمان يزيد وينقص، وأن جميع شرائع الدين الظاهرة والباطنة من الإيمان ولوازمه، كما دلّت على هذا الأصل الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة، وهذا أحدها؛ حيث يصدر الله أمر المؤمنين بقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، أو يعلق فعل ذلك على الإيمان، وأنه لا يتمّ الإيمان إلا بذلك المذكور.

والوجه الثاني: أنه يدعوهم بقوله: «يا أيها الذين آمنوا افعلوا

كذا، أو اتركوا كذا». أو يعلق ذلك بالإيمان، يدعوهم بمتته عليهم بهذه المنّة التي هي أجلّ المنن، أي: يا مَنْ مَنْ الله عليهم بالإيمان قوموا بشكر هذه النعمة بفعل كذا وترك كذا.

التعليق

يقول - رحمه الله -: أحدهما: من جهة الحثّ على القيام بلوازم الإيمان وشروطه، والثاني: أن يدعوهم بقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ افعلوا كذا واتركوا كذا، أو يعلق ذلك بالإيمان، يدعوهم بمتته عليهم بهذه المنّة التي هي أجلّ المنن، ومناداتهم بـ ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ لأجل إغرائهم وحثهم على أن يفعلوا وأن ذلك من مقتضى الإيمان. الثاني: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إشعار لهم بمنّة الله عليهم بالإيمان، يعني: هذه النعمة التي أنعمت بها عليكم، وهي الإيمان الذي ناديتكم به.



فالوجه الأول: دعوة لهم أن يتمموا إيمانهم ويكملوه بالشرائع الظاهرة والباطنة.

والوجه الثاني: دعوة لهم إلى شكر نعمة الإيمان ببيان تفصيل هذا الشكر، وهو الانقياد التام لأمره ونهيه.

وتارة يدعو المؤمنين إلى الخير، وينهاهم عن الشر، بذكر آثار الخير، وعواقبه الحميدة، العاجلة والآجلة، وبذكر آثار الشر، وعواقبه الوخيمة، في الدنيا والآخرة.

وتارة يدعوهم إلى ذلك بذكر نعمه المتنوعة، وآلائه الجزيلة،

وأن النعم تقتضي منهم القيام بشكرها، وشكرها هو القيام بحقوق الإيمان.

وتارة يدعوهم إلى ذلك بالترغيب والترهيب، وبذكر ما أعدَّ الله للمؤمنين الطائعين من الثواب، وما لغيرهم من العقاب.

وتارة يدعوهم إلى ذلك بذكر ما له من الأسماء الحسنی، وما له من الحقِّ العظيم على عباده، وأنَّ حقَّه عليهم أن يقوموا بعبوديته ظاهراً وباطناً، ويتعبّدوا له ويدعوه بأسمائه الحسنی، وصفاته المقدّسة؛ فالعبادات كلها تعظيم وتكبير لله، وإجلال وإكرام، وتودُّد إليه، وتقرب منه.

وتارة يدعوهم إلى ذلك لأجل أن يتخذوه وحده وليّاً، وملجأً، وملاذاً، ومعاذاً، ومفزعاً إليه في الأمور كلها، وإنابة إليه في كل حال، ويخبرهم أن هذا هو أصل سعادة العبد وصلاحه وفلاحه، وأنه إن لم يدخل في ولاية الله وتولّيه الخاص تولاه عدوه الذي يريد له الشر والشقاء، ويمنيّه ويغرّه حتى يُقوّته المنافع والمصالح، ويوقعه في المهالك، وهذا كله مبسوط في القرآن بعبارات متنوعة.

وتارة يحثُّهم على ذلك، ويحدّثهم من التشبه بأهل الغفلة، والإعراض، والأديان المبدلة؛ لثلاث يلحقهم من اللوم ما لحق أولئك الأقوام؛ كقوله: ﴿فَتَكُونُ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [يونس: ٩٥]، ﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢]، ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦] إلى غير ذلك من الآيات.

القاعدة العاشرة:

في الطرق التي في القرآن لدعوة الكفار على اختلاف مللهم ونحلهم.

يدعوهم إلى الدين الإسلامي والإيمان بمحمد ﷺ بما يصفه من محاسن شرعه ودينه، وما يذكره من براهين رسالة محمد ﷺ؛ ليهتدي من قصده الحق والإنصاف، وتقوم الحجة على المعاند. وهذه أعظم طريق يُدعى بها جميع المخالفين لدين الإسلام، فإن محاسن دين الإسلام، ومحاسن النبي ﷺ، وآياته، وبراهينه، فيها كفاية تامة للدعوة، بقطع النظر عن إبطال شبههم وما يحتجُّون به، فإن الحق إذا اتضح عُلِمَ أن ما خالفه، فهو باطل ضلال.

ويدعوهم بما يخوفهم من أخذات الأمم، وعقوبات الدنيا، وعقوبات الآخرة، وبما في الأديان الباطلة من أنواع الشرور، والعواقب الخبيثة، ويحذّرهم من طاعة رؤساء الشر، ودعاة النار، وأنهم لا بد أن تتقطع نفوسهم على طاعتهم حسرات، وأنهم يتمنون أن لو أطاعوا الرسول ولم يطيعوا السادة والرؤساء، وأن مودتهم وصدقاتهم ستبَدَّلُ بغضاء وعداوة.

ويدعوهم أيضاً بنحو ما يدعو المؤمنين بذكر آلائه ونعمه، وأن المنفرد بالخلق والتدبير والنعم الظاهرة والباطنة هو الذي يجب على العباد طاعته، وامتنال أمره، واجتناب نهيه.

ويدعوهم أيضاً بشرح ما في أديانهم الباطلة، وما احتوت عليه من القبح، والمقارنة بينها وبين دين الإسلام؛ ليتبين ويتضح ما يجب إيثاره وما يتعين اختياره.

ويدعوهم بالتى هي أحسن، فإذا وصلت بهم الحال إلى العناد والمكابرة الظاهرة توعدّهم بالعقوبات الصوارم، ويبيّن للناس طريقتهم التى كانوا عليها، وأنهم لم يخالفوا الدين جهلاً وضلالاً، أو لقيام شبهة أوجبت لهم التوقف، وإنما ذلك جحود ومكابرة وعناد، ويبين مع ذلك الأسباب التى منعتهم من متابعة الهدى، وأنها رياسات وأغراض نفسية، وأنهم لما آثروا الباطل على الحق طبع على قلوبهم، وخُتم عليها، وسدّ عليهم طرق الهدى عقوبة لهم على إعراضهم، وتولّيتهم للشيطان، وتخلّيتهم من ولاية الرحمن، وأنه ولاهم ما تولوا لأنفسهم، وهذه المعاني الجزيلة مبسّطة في القرآن في مواضع كثيرة، فتأمل وتدبّر القرآن تجدها واضحة جلية، والله أعلم.



القاعدة الحادية عشر:

كما أن المفسر للقرآن يراعي ما دلت عليه ألفاظه مطابقة، وما دخل في ضمنها، فعليه أن يراعي لوازم تلك المعاني، وما تستدعيه من المعاني التي لم يصرح اللفظ بذكرها.

التعليق

فتح لنا المؤلف - رحمه الله - في هذه العبارة أبواب الدلالة، وأنها ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة، ودلالة تضمن، ودلالة التزام، فدلالة المطابقة هي: دلالة اللفظ على جميع معناه، ودلالة التضمن: دلالة على جزء من معناه، ودلالة الالتزام: دلالة على لازم معناه، ودلالة اللازم على أمر خارج، مثال ذلك إذا قلت: هذه دار، فدلالة هذه الكلمة على ما في الدار من الغرف والحجر والفسحات والحمامات وما أشبهها دلالة مطابقة، ودلالاتها على كل غرفة بمفردها دلالة تضمن، ودلالاتها على أن لهذا الدار بانياً دلالة التزام.

هذه أنواع الدلالات الثلاثة، ولا شك أن الله إذا فتح على الإنسان معرفة هذه الدلالات فإنه يحصل علماً كثيراً بأدلة قليلة، ولهذا تجد بعض العلماء يستنبط من الآية أحكاماً كثيرة، وآخرين لا يستنبطون منها إلا بعض هذه الأحكام، كل ذلك بما يفتح الله على الإنسان من الفهم في أنواع الدلالة.

وهذه القاعدة من أجل قواعد التفسير وأنفعها، وتستدعي قوة فكر، وحسن تدبر، وصحة قصد؛ فإن الذي أنزله هو العالم بكل شيء، الذي أحاط علمه بما تحتوي عليه القلوب، وما تَضَمَّنَه المعاني، وما يتبعها ويتقدمها وتتوقف هي عليه؛ ولهذا أجمع العلماء على الاستدلال باللازم في كلام الله لهذا السبب.

والطريق إلى سلوك هذا الأصل النافع: أن تفهم ما دلَّ عليه اللفظ من المعاني، فإذا فهمتها فهماً جيداً، ففكّر في الأمور التي تتوقف عليها، ولا تحصل بدونها، وما يشترط لها، وكذلك فكر فيما يترتب عليها، وما يتفرّع عنها، وينبني عليها، ولا تزال تفكر في هذه الأمور حتى يصير لك ملكة جيدة في الغوص على المعاني الدقيقة، فإن القرآن حق، ولازم الحقّ حقّ، وما يتوقف على الحقّ حق، وما يتفرّع على الحقّ حق؛ فمن وُفِّق لهذه الطريقة، وأعطاه الله توفيقاً ونوراً، انفتحت له العلوم النافعة، والمعارف الجليلة. ولنمثل لهذا الأصل أمثلة توضحه:

منها: في أسمائه الحسنی «الرحمن الرحيم»، فإنها تدل بلفظها على وصفه بالرحمة، وسعة رحمته، فإذا فهمت أن الرحمة التي لا يشبهها رحمة أحد هي وصفه الثابت، وأنه أوصل رحمته إلى كل مخلوق، ولم يخلُ أحد من رحمته طرفة عين، عرفت أن هذا الوصف يدل على كمال حياته، وكمال قدرته، وإحاطة علمه، ونفوذ مشيئته، وكمال حكمته؛ لتوقّف الرحمة على ذلك كلّه، ثم استدلت بسعة رحمته على أن شرعه نور ورحمة؛ ولهذا يعلّل تعالى كثيراً من الأحكام الشرعية برحمته وإحسانه؛ لأنها من مقتضاه وأثره.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، فإذا فهمت أن الله أمر بأداء الأمانات كلها إلى أهلها استدلت بذلك على وجوب حفظ الأمانات، وعدم إضاعتها والتفريط والتعدي فيها، وأنه لا يتم الأداء لأهلها إلا بذلك...

التعليق

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ هذا أمر بأداء الأمانة يستلزم أن نحفظها؛ لأنه لا يتم الأداء إلا بذلك، ولهذا لو أعطيتني أمانة ووضعتها على العتبة عند الباب، فإني ما أديتها طبعاً.

فإن قيل: ما هو الدليل على وجوب حفظ الأمانة في حرز مثلها وعدم التعدي فيها وعدم التفريط؟

قلنا: الدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾؛ لأنه لا يتم الأداء إلا بذلك. وهذه دلالة التزام.



... وإذا فهمت أن الله أمر بالحكم بين الناس بالعدل استدلت بذلك على أن كل حاكم بين الناس في الأمور الكبار والصغار لا بد أن يكون عالماً بما يحكم به، فإن كان حاكماً عاماً فلا بد أن يحصل من العلم ما يؤهله إلى ذلك، وإن كان حاكماً ببعض الأمور الجزئية كالشقاق بين الزوجين؛ حيث أمر الله أن نبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها، فلا بد أن يكون عارفاً بهذه الأمور التي يريد أن يحكم بها، ويعرف الطريق التي توصله إليها.

وبهذا بعينه نستدل على وجوب طلب العلم، وأنه فرض عين في كل أمر يحتاجه العبد؛ فإن الله أمرنا بأوامر كثيرة، ونهانا عن أمور كثيرة، ومن المعلوم أن امتثال أمره واجتناب نهيه يتوقف على معرفته وعلمه، فكيف يتصور أن يمثل الجاهل الأمر الذي لا يعرفه، أو يدع الأمر الذي يعرفه؟

وكذلك أمر لعباده أن يأمرُوا بالمعروف، وينهوا عن المنكر، يتوقف ذلك على العلم بالمعروف والمنكر ليأمر بهذا، وينهى عن هذا، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وما لا يحصل ترك المنهي عنه إلا به فهو واجب؛ فالعلم بالإيمان والعمل الصالح متقدّم على القيام به، والعلم بضدّ ذلك متقدّم على تركه؛ لاستحالة ترك ما لا يعرفه العبد قصداً وتقرباً وتعبداً.

التعليق

كل هذه الأمثلة التزام، إذا أمرنا الله بالصلاة فهو أمر بها وبما لا تتم إلا بها، إذا أمرنا بالزكاة، فهو أمر بها وبما لا تتم إلا بها، فهذا الرجل الذي عنده مال يجب عليه أن يتعلم أحكام الزكاة والذي ما عنده مال لا يجب عليه إلا إذا كان من باب فروض الكفاية، والإنسان الذي يجب عليه الحجّ يجب عليه أن يتعلم أحكام الحج بخلاف الآخر، والأمْر بالمعروف الناهي عن المنكر لا يمكن أن يأمر وينهى إلا وهو عالم بالحكم الشرعي، وعالم بالمعروف وعالم بالمنكر، وعلى كل حال ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهذه القاعدة الفقهية الأصولية هي من هذا الباب دلالتها دلالة التزام، فهو وجوب التزام.

ومن ذلك: الأمر بالجهاد، والحثّ عليه، من لازم ذلك: الأمر بكل ما لا يتم الجهاد إلا به، من تعلّم الرمي، والركوب، وعمل آلاته وصناعاته، مع أن ذلك كله داخل دخول مطابقة في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فإنها تتناول كل قوة عقلية، وبدنية، وسياسية، ونحوها.

ومن ذلك: أن الله استشهد بأهل العلم على توحيدِهِ، وقرن شهادتهم بشهادته وشهادة ملائكتِهِ، وهذا يدلّ على عدالتهم، وأنهم حجة من الله تعالى على من كذّب، بمنزلة آياته وأدلتِهِ.

التعليق

وهذا واضح؛ لأن أهل العلم هم الذين تُقبل شهادتهم فيما علموا. أما الجاهل فلا، ولهذا لا يجوز للإنسان أن يشهد إلا بما علم، فلا يشهد بما ظنّ، إلا أن يشهد به على وجهه، فيقول: هذا الرجل أتى ما تدل القرينة على أنه فعل كذا.

الحاصل أن الشهادة لا بد لها من علم، ولهذا قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، أي: شهدوا. أما الجاهل، فليس عنده من الآيات الدالة على وحدانية الله ما يستطيع أن يشهد بذلك. ولهذا لا يجوز أن تستفتي إلا من تعلم أنه عالم أو يغلب على ظنك أنه عالم، فإذا أتيت بلداً لا تعرف أهلها ولا تعرف من هو العالم فيها ثم رأيت رجلاً يأتيه الناس ويستفتونه وهو يفتيهم، غلب على ظنك أنه عالم؛ فهذه طريقة.

ومن ذلك: سؤال عباد الرحمن ربّهم أن يجعلهم للمتقين إماماً يقتضي سؤالهم الله جميع ما تتم الإمامة في الدين به، من علوم، ومعارف جليّة، وأعمال صالحّة، وأخلاق فاضلة؛ لأن سؤال العبد لربّه شيئاً سؤال له ولما لا يتمّ إلا به، كما إذا سأل الله الجنة واستعاذ به من النار، فإنه يقتضي سؤال كل ما يقرب إلى هذه ويبعد من هذه.

التعليق

ومثله أيضاً: لو قال الطالب: اللهمّ إنني أسألك النجاح، يتضمن وسائل المذاكرة والمراجعة.



ومن ذلك أنه أمر بالصلاح والإصلاح، وأثنى على المصلحين، وأخبر أنه لا يصلح عمل المفسدين؛ فيستدلّ بذلك على أن كل أمر فيه صلاح للعباد في أمر دينهم ودنياهم، وكل أمر يعين على ذلك، فإنه داخل في أمر الله وترغيبه، وأن كل فساد وضرر وشرّ، فإنه داخل في نهيه والتحذير عنه، وأنه يجب تحصيل كل ما يعود إلى الصلاح والإصلاح بحسب استطاعة العبد؛ كما قال شعيب - عليه السلام -: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، و﴿حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، يقتضي الأمر بكل ما لا تتم البشارة إلا به، والأمر بكل ما فيه حثّ وتحريض، وما يتوقف على ذلك ويتبعه من الاستعداد والتمرن على أسباب

الشجاعة والسعي في القوة المعنوية من التآلف، واجتماع الكلمة، ونحو ذلك.

ومن ذلك، الأمر بتبليغ الأحكام الشرعية، والتذكير بها وتعليمها، فإن كل أمر يحصل به التبليغ وإيصال الأحكام إلى المكلفين يدخل في ذلك، حتى إنه يدخل فيه إذا ثبتت الأحكام الشرعية، ووجدت أسبابها، وكانت تخفى عادة على أكثر الناس، كثبوت الأهلّة - بالصيام والفطر والحج وغيره - إبلاغها بالأصوات، والرمي، وإبلاغها بما هو أبلغ من ذلك؛ كالبرقيات ونحوها، وكذلك يدخل فيه كل ما أعان على إيصال الأصوات إلى السامعين من الآلات الحادثة، فحدوثها لا يقتضي منعها،...

التعليق

شيخنا عبد الرحمن - رحمه الله - دقيق في هذه المسائل، ولا يستوحش من المخترعات العصرية، بينما كان بعض الناس في وقته ينكرون أن تُثبت الأهلّة بالإذاعة أو بالبرقيات أو ما أشبه ذلك، ويقول بعضهم إن هذه البرقيات سحر أو شياطين تنقل الصوت، لكن الشيخ - رحمه الله - ليس على هذا؛ وكان الناس قبل أن تأتي الإذاعة، وقبل أن تأتي المدافع يمشون بالأسواق ويرمون بالبنادق، فهذه وسائل لا يقال عنها بدعة، كما اشتبه على بعض الناس فقالوا: هذه الوسيلة ليست موجودة في عهد الرسول ﷺ وأصحابه؛ وقالوا: وسيلة حفظ العلم بالأشرطة ليست موجودة في عهد الرسول ﷺ وأصحابه، فهي إذن بدعة، وقد قال النبي ﷺ:

«كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»^(١)، فتسجيلا تكتم وأشرطتها كلها في النار؛ لأنها بدعة! هذا غير صحيح؛ لأن هذه وسيلة، أنا لم أتعبد لله بأني أضعها في المسجل وأجعلها عبادة، إنما هي وسيلة، كالأقلام من عهد الرسول ﷺ؛ فقد كانوا يكتبون بالعيدان والقصب وما أشبهها. أما الآن، فاختلقت الأحوال. وكذلك الورق كان نادراً، فكانوا يكتبون على العظام والحصى واللخاف وما أشبهها.

فالمهم أنه يجب أن نعرف الفرق بين الوسيلة وبين القصد أو الغاية، فوسائل المشروع مشروعة؛ فالبدعة لا تكون إلا فيما قصد لذاته. أما ما كان وسيلة لغيره، فلا. والوسائل لها أحكام المقاصد، وليس قولنا: إن الوسائل لها أحكام المقاصد مثل قول بعض الناس: إن الغاية تبرر الوسيلة! لأن هذه الأخيرة مقولة خبيثة استخدمها الشيوعيون لأغراضهم ظناً منهم أن غاياتهم حميدة، فهي تتكلم في الحق، لكن قد تؤدي إلى باطل.

أنا ما أستمع للمسجل للتعبد بالاستماع، إنما أستمع للمسجل لضبط القرآن فقط. لو قال أحد: بدل أن نجعل واحداً يقرأ ونستمع، نجعل هذا المسجل يقرأ ونستمع! قد نقول: هذا ليس بمشروع؛ لأن هذا المسجل ما ينال الأجر، وإلا لقلنا إنه يصلح أن نجعله عند الميكروفون ويؤذن بدل المؤذن، كما يفعل بعض الناس، وسمعت

(١) أخرجه أحمد (٤/١٢٦)؛ وأبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة (٤٦٠٧)؛ والترمذي في العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٢٦٧٦)؛ وابن ماجه في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (٤٢)، وغيرهم كثير، من حديث العرياض بن سارية.

أنه في بعض البلاد الإسلامية يجعلون مسجلاً على الساعة، فإذا وصلت الساعة إلى الوقت انفتح المسجل بالأذان وهذا خطأ؛ لأن الأذان عبادة، وهذا المسجل جماد لا يتعبد. لكن الاستماع للتلاوة من المسجل لا شيء فيه؛ لأنه يستمع إليه للتلاوة والضبط فقط، وكما ينظر إليه في ورق المصحف، كذلك يستمع إليه، ويمكن أن يكون له الأجر بما يقوم في قلبه من الخشوع والإنابة وتدبر المعنى كما لو سمع أحداً يتلو.

فالمسجل لا يستمع إليه تعبدًا، وما يحصل في قلبه من خشوع وتدبر يؤجر عليه من هذه الناحية. لكن ليس كما لو قرأ عنده إنسان أو اتفق وإياه على أن يقرأ؛ لأن القارئ له بكل حرف عشر حسنات، والمستمع كذلك.



... فكل أمر ينفع الناس، فإن القرآن لا يمنعه، بل يدلّ عليه لمن أحسن الاستدلال به، وهذا من آيات القرآن، وأكبر براهينه، أنه لا يمكن أن يحدث علم صحيح ينقص شيئاً منه، فإنه يردّ بما تشهد به العقول جملة أو تفصيلاً، أو يرد بما لا تهتدي إليه العقول. وأما وروده بما تحيله العقول الصحيحة وتمنعه، فهذا محال، والحس والتجربة شاهدان بذلك؛ فإنه مهما توسّعت الاختراعات، وعظمت الصناعات، وتوسّعت المعارف الطبيعية، وظهر للناس في هذه الأوقات ما كانوا يجهلونه قبل ذلك، فإن القرآن - والله الحمد - لا يخبر بإحالته؛ بل تجد بعض الآيات فيها إجمال أو إشارة تدل عليه. وقد ذكرنا شيئاً من ذلك في غير هذا الموضع، والله أعلم وأحكم، وبالله التوفيق.

التعليق

مثل الكهرباء، فقد تكلم الشيخ عبد الرحمن - رحمه الله - في الكهرباء وآثارها النافعة.

خلاصة هذه القاعدة: أن دلالة القرآن على الأشياء ثلاثة أقسام: المطابقة والتضمن والالتزام، وأنه ينبغي للإنسان أن يعتني بأنواع هذه الدلالات حتى يُفتح له بذلك باب عظيم من العلم، بل أبواب، والناس يختلفون في هذا اختلافاً كبيراً، فتجد بعض الناس إذا تكلم على حديث أو على آية ليستنبط منها الأحكام أتى بفوائد كثيرة، بينما غيره لا يأتي إلا بقليل، والمؤلف ذكر عدة أمثلة في هذا، خصوصاً فيما يتعلق بدلالة الالتزام.



القاعدة الثانية عشرة:

الآيات القرآنية التي ظاهرها التضاد يجب حمل كل نوع منها على حال بحسب ما يليق ويناسب المقام.

وهذا في مواضع متعددة من القرآن:

منها: الإخبار في بعض الآيات أن الكفار لا ينطقون ولا يتكلمون يوم القيامة، وفي بعضها: أنهم ينطقون، ويحاجون، ويعتذرون، ويعترفون، فحَمَلُ كلامهم ونطقهم: أنهم في أول الأمر يتكلمون ويعتذرون، وقد ينكرون ما هم عليه من الكفر، ويُقسمون على ذلك، ثم إذا خُتِمَ على ألسنتهم، وشهدت عليهم جوارحهم بما كانوا يكسبون، ورأوا أن الكذب غير مفيد لهم، أحرصوا فلم ينطقوا.

وكذلك الإخبار بأن الله تعالى لا يكلمهم ولا ينظر إليهم يوم القيامة، مع أنه أثبت الكلام لهم معه؛ فالنفي واقع على الكلام الذي يسرهم ويجعل لهم نوع اعتبار، وكذلك النظر، والإثبات واقع على الكلام الواقع بين الله وبينهم على وجه التوبيخ لهم والتفريع؛ فالنفي يدل على أن الله ساخط عليهم، غير راضٍ عنهم، والإثبات يوضح أحوالهم، ويبين للعباد كمال عدل الله بهم؛ إذ وضع العقوبة موضعها.

ونظير ذلك أن في بعض الآيات أخبر أنه: ﴿لَا يُشَلُّ عَنْ ذِيهِهٖٓ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وفي بعضها أنه يسألهم: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ قَبْدُونَ﴾ [الشعراء: ٩٢]، و﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]،

ويسألهم عن أعمالهم كلها؛ فالسؤال المنفي: هو سؤال الاستعلام والاستفهام عن الأمور المجهولة، فإنه لا حاجة إلى سؤالهم مع كمال علم الله، وإطلاعه على ظاهرهم وباطنهم، وجليل أمورهم ودقيقها. والسؤال المثبت واقع على تقريرهم بأعمالهم، وتوبيخهم، وإظهار أن الله حكم فيهم بعدله وحكمته.

ومن ذلك الإخبار في بعض الآيات أنه لا أنساب بين الناس يوم القيامة، وفي بعضها أثبت لهم ذلك؛ فالمثبت: هو الأمر الواقع والنسب الحاصل بين الناس؛ كقوله: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿١٤﴾ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤ - ٣٥] إلى آخرها. والمنفي: هو الانتفاع بها، فإن كثيراً من الكفار يدعون أن أنسابهم تنفعهم يوم القيامة، فأخبر تعالى أنه ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٣٥﴾ إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩].

ونظير ذلك: الإخبار في بعض الآيات أن النسب نافع يوم القيامة، كما في إلحاق ذرية المؤمنين لأبائهم في الدرجات، وإن لم يبلغوا منزلتهم، وأن الله يجمع لأهل الجنات والدرجات العالية من صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم؛ فهذا لما اشتركوا في الإيمان وأصل الصلاح زادهم من فضله وكرمه، من غير أن ينقص من أجور السابقين لهم شيئاً.

التعليق

وبذلك تظهر الحكمة في قوله تعالى: ﴿الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلْتَنَّهُمْ مِنْ عملِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَكُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١]؛ لأنه قد يقول قائل: هؤلاء يرفعون قليلاً، وهؤلاء ينزلون، فبين الله أنه لا ينزل، بل يرفع النازل، ولا ينزل المرتفع.

ومن ذلك الشفاعة، فإنه أثبتها في مواضع، ونفاها في مواضع من القرآن، وقيدتها في بعض المواضع بإذنه، ولمن ارتضى من خلقه، فتعيّن حمل المطلق على المقيد، وأنه حيث نُفيت فهي الشفاعة التي بغير إذنه، ولغير من رضي الله قوله وعمله، وحيث أُثبتت فهي الشفاعة التي بإذنه، لمن رضيه وأذن فيه.

ومن ذلك: أن الله أخبر في آيات كثيرة أنه لا يهدي القوم الكافرين، والفاستقين، والظالمين ونحوها، وفي بعضها: أنه يهديهم ويوفّقهم، فتعيّن حمل المنفيّات على من حَقَّت عليه كلمة الله؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۖ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ ۖ﴾ [يونس: ٩٦ - ٩٧]، وحمل المثبتات على من لم تحق عليهم الكلمة، وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه.

ومن ذلك: الإخبار في بعض الآيات أنه العلي الأعلى، وأنه فوق عباده، وعلى عرشه، وفي بعضها: أنه مع العباد أينما كانوا، وأنه مع الصابرين، والصادقين، والمحسنين ونحوهم؛ فعَلُوهُ تعالى أمرٌ ثابت له، وهو من لوازم ذاته، ودُنُوهُ ومعِيته لعباده؛ لأنه أقرب إلى كل أحد من حبل الوريد، فهو على عرشه عَلِيٌّ على خلقه، ومع ذلك فهو معهم في كل أحوالهم، ولا منافاة بين الأمرين؛ لأن الله تعالى ليس كمثله شيء في جميع نعوته، وما يُتوهم بخلاف ذلك فإنه في حق المخلوقين. وأما تخصيص المعية بالمحسنين ونحوهم، فهي معية أخص من المعية العامة، فإنها تتضمن محبتهم، وتوفيقهم، وكلاءتهم، وإعانتهم في كل أحوالهم، فحيث وقعت في سياق المدح والثناء فهي من هذا النوع، وحيث وقعت في سياق التحذير والترغيب والترهيب فهي من النوع الأول.

ومن ذلك: النهي في كثير من الآيات عن موالاة الكافرين، وعن مودّتهم والاتصال بهم، وفي بعضها: الأمر بالإحسان إلى مَنْ له حق على الإنسان منهم، ومصاحبته بالمعروف؛ كالوالدين ونحوهم، فهذه الآيات العامّات من الطرفين قد وضّحها الله غاية التوضيح في قوله: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٨) ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوا مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ قَوْلُهُمْ﴾ الآية [الممتحنة: ٨ - ٩]، فالنهي واقع على التولي والمحبّة لأجل الدين، والأمر بالإحسان والبرّ واقع على الإحسان؛ لأجل القرابة، أو لأجل الإنسانية على وجه لا يخلّ بدين الإنسان.

التعليق

الفرق بين البرّ والإقسط في قول الله: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا﴾ أن البرّ: زيادة في الفضل، والإقسط: العدل؛ فمثلاً: إذا أحسنوا إلينا نحسن إليهم، وإذا كان لهم حق نحسن إليهم. أما الثاني: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوا مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ قَوْلُهُمْ﴾، ولم يقل: أن تبرّوهم، حتى هؤلاء ربما يكون في الإحسان إليهم خير؛ لكنهم ليسوا كالأولين. والموالاة والموادّة لجميع الكفار محرمة. وكذلك الفرق الضالة إذا كانت بدعتهم تكفرهم، فلا تجوز موالاتهم.

ومن ذلك: أنه أخبر في بعض الآيات أن الله خلق الأرض ثم استوى إلى السماء فسوّاهن سبع سماوات، وفي بعضها: أنه لما أخبر عن خلق السماوات أخبر أن الأرض بعد ذلك دحاها؛ فهذه الآية تفسّر المراد، وأن خلق الأرض متقدّم على خلق السماوات، ثم لما خلق الله السماوات بعد ذلك دحى الأرض، فأودع فيها جميع مصالحها المحتاج إليها.

ومن ذلك: تارة يخبر أنه بكل شيء عليم، وتارة يخبر بتعلق علمه ببعض أعمال العباد ببعض أحوالهم، وهذا الأخير فيه زيادة معنى، وهو أنه يدل على المجازاة على ذلك العمل، سواء كان خيراً أو شراً، فيتضمن مع إحاطة علمه: الترغيب والترهيب.

ومن ذلك: الأمر بالجهاد في آيات كثيرة، وفي بعض الآيات الأمر بكفّ الأيدي والإخلاق إلى السكون، فهذه حين كان المسلمون ليس لهم قوة ولا قدرة على الجهاد باليد، والآيات الأخر حين قووا وصار ذلك عين المصلحة، وهو الطريق إلى قمع الأعداء.

ومن ذلك: أنه تارة يضيف الأشياء إلى أسبابها التي وقعت وتقع بها، وتارة يضيفها إلى عموم قدرته، وأن جميع الأشياء واقعة بإرادته ومشيئته؛ فيفيد مجموع الأمرين: إثبات التوحيد، وتفرد الباري بوقوع الأشياء بقدرته ومشيئته، وإثبات الأسباب والمسببات، والأمر بالمحسوب منها، والنهي عن المكروه، وإباحة مستوي الطرفين؛ فيستفيد المؤمن الجدّ والاجتهاد في عمل الأسباب النافعة، والنظر وملاحظة فضل الله في كل أحواله، وأن لا يتكل على نفسه في أمرٍ من الأمور، بل يتكل ويستعين برّبّه.

وقد يخبر أن ما أصاب العبد من حسنة فمن الله، وما أصابه من سيئة فمن نفسه؛ ليعرّف عباده أن الخير والحسنات والمَحَابِ تقع بمحض فضله وجوده، وإن جرت ببعض الأسباب الواقعة من العباد، فإن الأسباب هو الذي أنعم بها، وهو الذي يسرها، وأن السيئات - وهي المصائب التي تصيب العبد - أسبابها من نفس العبد وبتقصيره في حقوق ربّه، وتعدّيه لحدوده، فالله وإن كان هو المقدر لها، فإنه أجراها على العبد بما كسبت يدها، ولهذا أمثلة يطول عدّها.

التعليق

جاء في القرآن آيات ظاهرها التعارض، يعني: أن بعضها يعارض بعضاً ظاهراً. ولا يمكن في القرآن ولا في صحيح السنة أن تتعارض النصوص؛ لأن الله يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فما كان من عند الله، فليس فيه اختلاف. والعلماء رحمهم الله يذهبون إلى الجمع بين هذه النصوص التي ظاهرها التعارض إما بحملها على اختلاف الأحوال، أو اختلاف الأشخاص، أو اختلاف الأسماء، أو اختلاف الأمكنة. فهذه أربعة احتمالات لا تعدوها هذه الأحوال. يعني: يكون هذا الذي ظاهره اختلاف ينزل على حال دون حال، أو في وقت دون وقت، أو في مكان دون مكان، أو في أشخاص دون أشخاص. وقد ألّف الشيخ الشنقيطي - رحمه الله - كتاباً سماه: «دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب»، جمع فيه الآيات التي قيل إنها متعارضة، أي: ظاهرها التعارض، وجمع بينها. والجمع قد يكون متكلفاً وبعيداً، وقد يكون قريباً حسب ما يوفق الإنسان له. والمهم

أن لدينا قاعدة ثابتة راسخة، وهي أن القرآن لا يمكن أن يتعارض؛ لأن التعارض معناه دفع بعضه ببعض، وهذا لا يمكن؛ لأنه كلام من عند الله عز وجل، والمؤلف - رحمه الله - ذكر أمثلة كثيرة من هذا النوع، وذكر كيف يجمع بين هذه الآيات التي ظاهرها التعارض.



القاعدة الثالثة عشرة:

طريقة القرآن في الججاج والمجادلة
مع أهل الأديان الباطلة.

قد أمر الله بالمجادلة بالتي هي أحسن، ومن تأمل الطرق التي نصب الله المحاجة بها مع المبطلين على أيدي رسله رآها من أوضح الحجج، وأقواها، وأقومها، وأدلتها على إحقاق الحق، وإزهاق الباطل على وجه لا تشويش فيه، ولا إزعاج؛ فتأمل محاجة الرسل مع أممهم، وكيف دعوهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له، من جهة أنه المتفرد بالربوبية، والمتوحد بالنعم، وهو الذي أعطاهم العافية، والأسماع، والأبصار، والعقول، والأرزاق، وسائر أصناف النعم؛ كما أنه المنفرد بدفع النقم، وأن أحداً من الخلق ليس يقدر على نفع ولا دفع، ولا ضرر ولا نفع؛ فإنه بمجرد معرفة العبد بذلك واعترافه به، لا بد أن ينقاد للدين الحق الذي به تتم النعمة، وهو الطريق الوحيد لشكرها، وكثيراً ما يحتج على المشركين به في عبادته بالزامهم باعترافهم بربوبيته، وأنه الخالق لكل شيء، والرازق لكل شيء؛ فيتعين أنه المعبود وحده، فانظر إلى هذا البرهان كيف ينتقل الذهن منه بأول وهلة إلى وجوب عبادة من هذا شأنه، ووجوب الإخلاص له...

التعليق

أظن الانتقال هذا واضح جداً، مثلاً لو أن رجلاً يعبد صنماً، نقول له: هل هذا الصنم أوجدك؟ هل خلقتك؟ سيقول: لا. هل هو الذي يرزقك ويعافيك ويدفع عنك النقم؟ سيقول: لا. من الذي يفعل ذلك؟ سيقول: الله. فإذا قال: إن ذلك هو الله، قلنا: إذن يجب عليك أن لا تعبد إلا الله، ما دمت تعترف أن النعم التي أمّدتك الله بها، والنقم التي دفعها الله عنك قبل أن تصيبك، ورفعها عنك بعد أن أصابتك، ما دمت تعترف أنها من الله، فإن الواجب عليك أن لا تعبد إلا إياه. وأظن هذا واضح جداً. ولهذا يقول الله عز وجل: ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ﴿أَفَنَّى يَصْرَفُونَ﴾ [غافر: ٦٩]، يعني: كيف يصرفون عن الحقّ مع وضوحه؟



... ويجادل المبطلين أيضاً بذكر عيب آلهتهم، وأنها ناقصة من كل وجه، لا تغني عن أهلها شيئاً...

التعليق

هذا أيضاً من وجوه الإلزام بعبادته وحده أن يقال: هذه الآلهة التي تعبد هل هي تنفعك؟ ما هو الجواب: لا، بل هي بنفسها ناقصة ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٍ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ﴾ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣] نقص في القدرة، وزيادة على ذلك نقص في الضعف؛ ما يستطيعون، ولا يدافعون عن أنفسهم، وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه. مع أن الذباب من أهون الحشرات وأحقرها، ومع ذلك إذا سلب هذه الأصنام شيئاً

وأخذه منها ما استنقذوه منه! وهذا مثل عظيم إذا تأملته عرفت أن جميع ما يعبد من دون الله لا يستحق أن يكون رباً ولا معبوداً.



... و يقيم الأدلة على أهل الكتاب بأنهم لهم من سوابق المخالفات لرسولهم ما لا يُستغرب معه مخالفتهم لمحمد ﷺ، وينقض عليهم دعاويهم الباطلة، وتزكيتهم لأنفسهم، ببيان ما يضاد ذلك من أحوالهم، وأوصافهم، ويجادلهم بتوضيح الحق وبيان براهينه، وأن صدقه وحقّيته تدفع بمجرد ما جميع الشبه المعارضة له ﴿فَمَاذَا بَدَّ الْحَقَّ إِلَّا الضَّلَالَ﴾ [يونس: ٣٢].

وهذا الأصل في القرآن كثير، فإنه يفيد في الدعوة للحق، وردّ كل ما ينافيه. ويجادلهم بوجوب تنزيل الأمور منازلها، وأنه لا يليق أن يجعل للمخلوق العبد الفقير العاجز من كل وجه بعض حقوق الرب الخالق الغني الكامل من جميع الوجوه. ويتحدّاهم أن يأتوا بكتاب أو شريعة أهدى وأحسن من هذه الشريعة، وأن يعارضوا القرآن فيأتوا بمثله إن كانوا صادقين، ويأمر نبيّه بمباهلة من ظهرت مكابرتة وعناده، فينكصون عنها؛ لعلمهم أنه رسول الله الصادق الذي لا ينطق عن الهوى، وأنهم لو باهّلوه لهلكوا.

وفي الجملة، لا تجد طريقاً نافعاً فيه إحقاق الحق، وإبطال الباطل؛ إلا وقد احتوى عليه القرآن على أكمل الوجوه.

══════ التعليق ══════

المباهلة هي مأخوذة من الابتهاال إلى الله جل وعلا، وهي المبالغة في الدعاء وصورتها أن يأتي المتخاصمان ويقول بعضهم

لبعض لتباهل، ونقول: اللهم من كان منا كاذباً فعليه لعنة الله، وما أشبه ذلك مما يدعون به على الكاذب. وقد أشار الله إليها في قوله: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَقْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِن دُونِ اللَّهِ فَإِن قَوْلُوا فَقُولُوا أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، والآية الثانية كقوله تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١].

والخلاصة أن هذه القاعدة في بيان مجادلة القرآن ومحاجته للمخالفين، وأنها من أبين المجادلات وأوضحها وأقومها حجة. ومن طريقة القرآن في المجادلة أنه يعدل إلى الطريق الذي لا نزاع فيه عن الطريق الذي فيه نزاع، حتى وإن أمكن إقناع الخصم بما فيه من نزاع، فإنه يدعه ويأتي بالطريق الواضح. مثاله: محاجة إبراهيم للذي حاجه في ربه ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُعْبُدُ قَالَ أَنَا أُخِي وَأُمِّي﴾ [البقرة: ٢٥٨]، يعني: فأنا مثل ربك. كيف يحيي ويميت؟ هذا الرجل الظالم يقول: إنه يؤتى إليه بالرجل مستحقاً للقتل فيعفو عنه، وهذا على زعمه إحياء، ويؤتى إليه بالرجل غير جانٍ على نفسه ولا غيره ولا يستحق القتل فيقتله، وهذا على زعمه إماتة. إبراهيم عليه السلام لم يذهب ليحاج في هذه النقطة، ولو حاجه إبراهيم لغلبه بلا شك؛ لأن هذا ليس إحياء ولا إماتة. غاية ما هنالك في المسألة الأولى أن الذي يستحق القتل رفع عنه القتل، والذي أبقى الحياة فيه هو الله، ولو شاء الله لمات. وفي الثانية أيضاً غاية ما فيه أنه فعل سبباً يقتضي أن يموت هذا الرجل فقتل، ولكن

الذي أماته هو الذي أحياه؛ فبإمكان إبراهيم أن يجادل على هذه النقطة، ولكنه عدل إلى أمر يفحمه ولا يستطيع التخلص منه، فقال له إبراهيم: ﴿فَأَنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فهنا ينبغي عند المحاجة خصوصاً إذا عرفت أن الذي يحاجك لا يريد إلا أن ينصر قوله، ينبغي أن تعدل عن الطريق الذي يحتاج إلى جدل إلى طريق واضح لا يحتاج إلى جدل، ما دام المقصود الوصول إلى إفحام الخصم، فإذا أراد أن يسد علينا طريقاً بإمكاننا أن نفتحها، فلنرجع إلى طريق آخر لا يستطيع أن يسده.



القاعدة الرابعة عشرة:

حذف المُتَعَلِّق - المعمول فيه -

يفيد تعميم المعنى المناسب له.

وهذه قاعدة مفيدة جداً، متى اعتبرها الإنسان في الآيات القرآنية أكسبته فوائد جليلة، وذلك أن الفعل، أو ما هو في معناه، متى قُبِدَ بشيء تقيّد به، فإذا أطلقه الله تعالى، وحذف المُتَعَلِّق فعمّم ذلك المعنى، ويكون الحذف هنا أحسن وأفيد كثيراً من التصريح بالمُتَعَلِّقات، وأجمع للمعاني النافعة، ولذلك أمثلة كثيرة جداً:

منها: أنه قال في عدة آيات: ﴿لَمَلَكُوا نَفَقُونَ﴾ [النور: ٦١]، ﴿لَمَلَكُوا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ﴿لَمَلَكُم تَنْفُونَ﴾ [البقرة: ٢١]؛ فيدلّ ذلك على أن المراد: لعلكم تعقلون عن الله كل ما أرشدكم إليه، وكل ما علّمكموه، وكل ما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة، لعلكم تذكرون جميع مصالحكم الدينية والدنيوية، لعلكم تتقون جميع ما يجب اتقاؤه من جميع الذنوب والمعاصي.

ويدخل في ذلك ما كان السياق فيه، وهو فرد من أفراد هذا المعنى العام؛ ولهذا كان قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَلَكُم تَنْفُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣] يفيد كل ما قيل في حكمة الصيام، أي: لعلكم تتقون المحارم عموماً، ولعلكم تتقون ما حرّم على الصائمين من المفطرات

والممنوعات، ولعلكم تتصفون بصفة التقوى وتتخلقون بأخلاقها، وهكذا سائر ما ذكر فيه هذا اللفظ، مثل قوله: ﴿هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، أي: المتقين لكل ما يُتقى من الكفر والفسوق والعصيان، أي: المؤدبين للفرائض والنوافل التي هي خصال التقوى، وكذلك قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، أي: إن الذين كانت التقوى وصفهم، وترك المحارم شعارهم، متى زين لهم الشيطان بعض الذنوب تذكروا كل أمر يوجب لهم المبادرة إلى المتاب؛ كعظمة الله، وما يقتضيه الإيمان، وما توجهه التقوى، وتذكروا عقابه ونكاله، وتذكروا ما تحدثه الذنوب من العيوب والنقائص، وما تسلبه من الكمالات، ﴿فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ من أين أتوا، ومبصرون الوجه الذي فيه التخلص من هذا الذنب الذي وقعوا فيه، فبادروا في التوبة النصوح، فعادوا إلى مرتبتهم، وعاد الشيطان خاسئاً مدحوراً.

وكذلك ما ذكره على وجه الإطلاق على المؤمنين، وبلفظ «المؤمنين» أو بلفظ: «إن الذين آمنوا» ونحوها، فإنه يدخل فيه جميع ما يجب الإيمان به من الأصول والعقائد، مع أنه قيّد ذلك في بعض الآيات، مثل قوله: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٣٦] ونحوها.

وكذلك ما أمر به من الصلاح والإصلاح، وما نهى عنه من الفساد والإفساد مطلقاً، يدخل فيه كل صلاح، كما يدخل في النهي كل فساد.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُسْتَقَرٍّ﴾ [يونس: ٢٦]، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ

إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴿الرحمن: ٦٠﴾ يدخل في ذلك كله: الإحسان في عبادة الخالق بأن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك، والإحسان إلى المخلوقين بجميع وجوه الإحسان؛ من قول، وفعل، وجاه، وعلم، ومال، وغيرها.

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلْهَنَكُمْ أَتْكَأَثْرُ﴾ [التكاثر: ١]، فحذف الْمُتْكَأَثْرُ به ليعمَّ جميع ما يقصد الناس فيه المكاثرة من الرياسات، والأموال، والجاه، والضيعات، والأولاد، وغيرها مما تتعلق به أغراض النفوس، ويلهيا عن طاعة الله.

وكذلك قوله: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكْفُورٌ ﴿٢﴾﴾ [العصر: ١-٢]، أي: في خسارة من جميع الوجوه، إلا من اتَّصف بالإيمان، والعمل الصالح، والتواصي بالحق والصبر.

التعليق

ولهذا قال: ﴿لَنِي خُسْرٍ﴾، فجعل الخسر ظرفاً له فيه. والظرف محيط بالمظروف، يعني: أن الإنسان منغمس في الخسر، والخسر محيط به من كل جانب، إلا من اتَّصف بهذه الصفات الأربع ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣].



وقوله: ﴿فَتَشَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فذكر المسؤولين، وأطلق المسؤول عنه؛ ليعمَّ كل ما يحتاجه العبد ولا يعلمه.

وكذلك أمره تعالى بالصبر، ومحبة الصابرين، وثناؤه عليهم،

وبيان كثرة أجرهم؛ من غير أن يقيد ذلك بنوع، ليشمل أنواع الصبر الثلاثة، وهي: الصبر على طاعة الله، وعن معصيته، وعلى أقداره المؤلمة. ومقابل ذلك: ذمُّه للكافرين، والظالمين، والفاسقين، والمشركين، والمنافقين، والمعتدين، ونحوهم؛ من غير أن يقيده بشيء، ليشمل جميع ذلك المعنى.

ومن هذا قوله: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ليشمل كل حصر.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، ليعم كل خوف.

وقد يقيد ذلك ببعض الأمور، فيتقيد به ما سيق الكلام لأجله، وهذا شيء كثير لو ذهبنا نذكر الأمثلة لطالت، ولكن قد فتح لك الباب فامش على هذا السبيل المفضي إلى رياض بهيجة من أصناف العلوم.

التعليق

ويلتحق بهذه القاعدة: أن الحكم المعلق بوصف يدل على عليّة ذلك الوصف فيه؛ فمثلاً إذا قلت: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الحجر: ٤٥]، أي: لتقواهم؛ فالحكم المعلق بوصف يدل على عليّة ذلك الوصف لهذا الحكم، ويدل أيضاً على أنه يعمّ بعموم هذا الوصف، وأنه يقوى كلما قوي ذلك الوصف ويضعف كلما ضعف.

وقد أشار المؤلف إلى أن الأمثلة كثيرة، فمنها: قوله تعالى:

﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ ٦ ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ ٧ ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٦ - ٨]، لم يقل: ألم يجدك يتيماً فأواك، وضالاً

فهداك، وعائلاً فأغناك؛ لأن الذي حصل من هذا حصل له ولغيره، فإن الله تعالى آواه وآوى به أيضاً، فهو فئة كل مؤمن وملجأ كل مؤمن فيما يقدر عليه. ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ هداه وهدى به. ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ أغناه وأغنى به. ولهذا قال الرسول عليه الصلاة والسلام للأنصار: «ألم أجدكم ضالًّا فهداكم الله بي، وعالة فأغناكم الله بي، ومتفرقين فألفكم الله بي»^(١). هذه فائدة، لو قال: ألم يجدك يتيماً فأواك، ووجدك ضالًّا فهداك، ووجدك عائلاً فأغناك؛ صار مخصصاً، فلما حذف المتعلق صار عاماً.



(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الطائف (٤٠٧٥)؛ ومسلم في كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفلة قلوبهم على الإسلام (١٠٦١).

القاعدة الخامسة عشرة:

جعل الله الأسباب للمطالب العالية مبشرات
لتطمين القلوب وزيادة الإيمان.

وهذا في عدة مواضع من كتابه، فمن ذلك:

النصر، قال في إنزال الملائكة: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ
وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأنفال: ١٠].

وقال في أسباب الرزق ونزول المطر: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ
مُبَشِّرَةً وَيُلْذِقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الروم: ٤٦].

وأعمُّ من ذلك كله قوله: ﴿إِلَّا إِلَهٌ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [٢٢] الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿١٣﴾ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٢ - ٦٤]، وهي كل دليل وعلامة تدلهم على
أن الله قد أراد بهم الخير، وأنهم من أوليائه وصفوته، فيدخل فيه
الثناء الحسن، والرؤيا الصالحة، ويدخل فيه ما يشاهدونه من اللطف،
والتوفيق، والتيسير لليسرى، وتجنبيهم العسرى.

ومن ذلك، بل أطف: أن يجعل الشدائد مبشرة بالفرج،...

التعليق

لأن الله يقول: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [٥] وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنِّيَرُهُ
لِلْبُشْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ - ٧]، ويقول: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾

[الطلاق: ٤]، فإذا رأيت الأمور متيسرة لك متسهلة، وأن الله يقدم لك الخير حتى وإن كنت لا تحتسبه، فهذه لا شك أنها بشرى. وإذا رأيت الأمر بالعكس فصحح مسارك، فإن فيك بلاء. أما الاستدراج، فيقع إذا كنت مقيماً على معصيته، والنعم ما تكون استدراجاً إلا لمن أقام على معصية الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايِنِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢]. أما إذا كانت للمؤمن فليست استدراجاً.



... والعسر مؤذناً باليسر، وإذا تأملت ما قصه عن أنبيائه وأصفيائه، وكيف لما اشتدت بهم الحال، وضائق بهم الأرض بما رحبت ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، رأيت من ذلك العجب العجائب. وقال تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥ - ٦]، ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]، وقال ﷺ: «واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً»^(١) وأمثلة ذلك كثيرة، والله أعلم.



(١) أخرجه أحمد (٣٠٧/١)، وعبد بن حميد (المنتخب ١/٥٤٦ - ٥٤٧)؛ وابن أبي عاصم في السنة (١٣٧/١ - ١٣٩) وصححه الألباني، والبيهقي في الشعب (١٠٤٣)؛ وفي الأسماء والصفات ص ٩٧، وفي الاعتقاد ص ٥٨ - ٥٩، والطبراني في الكبير (١١٢٤٣)؛ والحاكم (٣/٥٤١ - ٥٤٢)؛ وابن عدي في الكامل (٧/٢٥٢٤ - ٢٥٢٥)؛ والعقيلي في الضعفاء (٣/٣٩٧ - ٣٩٨)؛ وأبو نعيم في الحلية (١/٣١٤)؛ واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/٦١٤)، وذكره الهيثمي في المجمع (٧/١٨٩ - ١٩٠). وهو قطعة من الحديث المشهور في وصية النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما (كما في بعض روايات الحديث).

القاعدة السادسة عشرة:

حذف جواب الشرط يدل على تعظيم الأمر
وشدته في مقامات الوعيد.

وذلك كقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ [سبأ: ٥١]، ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْمَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقُفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقُفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، فحذف الجواب في هذه الآيات وشبهها أولى من ذكره؛ ليدل على عظمة ذلك المقام، وأنه لهوله، وشدته، وفظاعته، لا يعبر عنه، ولا يُدرَك بالوصف. ومثل قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥]، أي: لَمَا أَقَمْتُمْ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ مِنَ التفریط، والغفلة، واللَّهُو.

التعليق

هذا واضح؛ حذف الشيء في مقام التعظيم يدل على شدته وهوله، وكذلك إبهامه وإجماله، مثل قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِّنَ اللَّيْلِ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، فإن هذا يدل على أنه غشيهم أمر عظيم، وإلا لقال قائل: هذا تحصيل حاصل، غشيهم ما غشيهم، لكن هذا من باب التعظيم وتفخيم الشيء، كذلك هذه الآيات التي فيها ذكر الشرط وحذف الجواب كلها تدل على عظمة هذا الجواب.

القاعدة السابعة عشرة:

بعض الأسماء الواردة في القرآن الكريم إذا أُفرد دلّ على المعنى العام المناسب له، وإذا قُرن مع غيره دلّ على بعض المعنى، ودلّ ما قُرن معه على باقيه.

التعليق

يقال: «إذا أفردت عمّت، وإذا قُرن معها غيرها خصّت»،
ويقال: «إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا».



ولهذه القاعدة أمثلة كثيرة:

منها: «الإيمان» أُفرد وحده في آيات كثيرة، وقُرن مع العمل الصالح في آيات كثيرة، فالآيات التي أُفرد فيها يدخل فيه جميع عقائد الدين، وشرائعه الظاهرة والباطنة؛ ولهذا يرتّب الله عليه حصول الثواب، والنجاة من العقاب، ولولا دخول المذكورات ما حصلت آثاره، وهو عند السلف: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح. والآيات التي قُرن الإيمان فيها للعمل الصالح؛ كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، يُفسّر الإيمان فيها: بما في القلوب من المعارف، والتصديق، والاعتقاد، والإنابة. والعمل الصالح: بجميع الشرائع القولية والفعلية.

وكذلك لفظ «البرّ» و«التقوى»، فحيث أُفرد البرّ دخل فيه امتثال

الأوامر واجتناب النواهي، وكذلك إذا أفردت التقوى؛ ولهذا يرتب الله على البرّ والتقوى عند الإطلاق الثواب المطلق، والنجاة المطلقة، كما يرتبه على الإيمان. وتارة يفسر أعمال البر بما يتناول أفعال الخير، وترك المعاصي. وكذلك في بعض الآيات تفسير خصال التقوى، كما في قوله: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (٢٣٣) الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴿آل عمران: ١٣٣ - ١٣٤﴾، إلى آخر ما ذكره من الأوصاف التي تتم بها التقوى. وإذا جمع بين البرّ والتقوى، مثل قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢]، كان البرّ اسماً جامعاً لكل ما يحبه الله ويرضاه؛ من الأقوال، والأفعال، الظاهرة والباطنة. وكانت التقوى اسماً جامعاً يتناول ترك جميع المحرمات.

وكذلك لفظ «الإثم» و«العدوان» إذا قرنت فُسر الإثم: بالمعاصي التي بين العبد وبين ربه. والعدوان: بالتجرؤ على الناس في دمائهم، وأموالهم، وأعراضهم. وإذا أفرد الإثم دخل فيه كل المعاصي التي تؤثّم صاحبها؛ سواء كانت بينه وبين ربه، أو بينه وبين الخلق. وكذلك إذا أفرد العدوان.

وكذلك لفظ «العبادة» و«التوكل» ولفظ «العبادة» و«الاستعانة» إذا أفردت العبادة في القرآن تناولت جميع ما يحبه الله ويرضاه ظاهراً وباطناً، ومن أول ما يدخل فيها: التوكل، والاستعانة، وإذا جُمع بينها وبين التوكل والاستعانة، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، فُسرَت العبادة بجميع المأمورات الباطنة والظاهرة، وفُسر التوكل باعتماد القلب

على الله في حصولها، وحصول جميع المنافع، ودفع المضار، مع الثقة التامة بالله في حصولها.

وكذلك «الفقير» و«المسكين» إذا أُفرد أحدهما دخل فيه الآخر، كما في أكثر الآيات، وإذا جُمع بينهما؛ كما في آية الصدقات: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، فُسِّرَ الفقير بمن اشتدَّت حاجته، وكان لا يجد شيئاً، أو يجد شيئاً لا يقع منه موقِعاً. وفسِّرَ المسكين بمن حاجته دون ذلك.

ومثل ذلك الألفاظ الدالَّة على تلاوة الكتاب، والتمسُّك به؛ وهو: اتباعه، يشمل ذلك: القيام بالدِّين كله، فإذا قرنت معه الصلاة كما في قوله تعالى: ﴿أَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُسْكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، كان ذكر الصلاة تعظيماً لها، وتأكيداً لشأنها، وحثاً عليها؛ وإلا فهي داخلة بالاسم العام، وهو التلاوة، والتمسك به، وما أشبه ذلك من الأسماء.



القاعدة الثامنة عشرة:

في كثير من الآيات يخبر بأنه يهدي من يشاء، ويضل من يشاء. وفي بعضها يذكر مع ذلك الأسباب المتعلقة بالعبد، الموجبة للهداية، أو الموجبة للإضلال، وكذلك حصول المغفرة وضدها، وبسط الرزق وتقديره.

وذلك في آيات كثيرة، فحيث أخبر أنه يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، ويغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء، ويرحم من يشاء، ويبسط الرزق لمن يشاء، ويقتره على من يشاء؛ دل ذلك على كمال توحيده، وانفراده بخلق الأشياء، وتدبير جميع الأمور، وأن خزائن الأشياء بيده؛ يعطي ويمنع، ويخفض ويرفع، فيقتضي مع ذلك من العباد أن يعترفوا بذلك، وأن يعلّقوا أملهم ورجائهم به في حصول ما يحبّون منها، وفي دفع ما يكرهون، وأن لا يسألوا أحداً غيره؛ كما في الحديث القدسي: «يا عبادي كلّم ضالّ إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم»^(١) إلى آخره.

وفي بعض الآيات يذكر فيها أسباب ذلك؛ ليعرف العباد الأسباب والطرق المفضية إليها، فيسلكوا النافع، ويدعوا الضار؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْمُسرَى ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿٩﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْمُسرَى ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٥ - ١٠]، فبيّن أن أسباب الهداية والتهسير: تصديق العبد لربه، وانقياده

(١) رواه مسلم في البر والصلة، باب تحريم الظلم. حديث رقم (٢٥٧٧) (٤/

١٩٩٤) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

لأمره، وأن أسباب الضلال والتعسير ضد ذلك. وكذلك قوله تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ﴾ [المائدة: ١٦]، ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٣٠]، فأخبر أن الله يهدي من كان قصده حسناً، ومن رغب في الخير واتبع رضوان الله، وأنه يضل من فسق عن طاعة الله تعالى، وتولى أعداءه الشياطين، ورضي بولايتهم عن ولاية رب العالمين؛ وكذلك قوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاعَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقوله: ﴿وَتَقَلَّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَ لَهُمْ كَمَا لَوْ يُؤْمِنُوا بِهِ أُولَئِكَ سَرِقٌ﴾ [الأنعام: ١١٠].

وكذلك يذكر في بعض الآيات الأسباب التي تُنال بها المغفرة والرحمة، ويُستحق بها العذاب؛ كقوله: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، ﴿... وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾﴾ [الأعراف: ١٥٦ - ١٥٧]، ﴿إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]. ثم ذكر الأسباب التي تُنال بها المغفرة والرحمة، وهي خصال التقوى المذكورة في هذه الآية وغيرها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحِمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨]، ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]...

التعليق

هذه الآية عظيمة؛ لو قال لنا قائل: أنا أرجو رحمة الله، وأخاف عذاب الله! ننظر هل هو من هؤلاء المتصفين بهذه الصفات؛ إن كان كذلك، فهو صادق، وإن كان غير ذلك، فإنه ممن تمنى على الله الأماني؛ لأن الله قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَّهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَكْبَرُ أَجْرًا وَأُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾. أما أن يقول: أنا أرجو رحمة الله، وهو لا يصلي! - مثلاً - فهذا غير مقبول؛ فالذي يرجو رحمة الله حقيقة لا بد أن يسعى لها.



... وأعمُّ من ذلك كله قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]، فطريق الرحمة والمغفرة سلوك طاعة الله ورسوله عموماً، وهذه الأسباب المذكورة خصوصاً.

وأخبر أن العذاب له أسباب متعددة، وكلها راجعة إلى شيئين: التكذيب لله ورسوله، والتولي عن طاعة الله ورسوله؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴿١٥﴾ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴿١٦﴾ وَسَيَجْزِيهَا الْآلَفَى ﴿١٧﴾ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴿١٨﴾﴾ [الليل: ١٥ - ١٨]، ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [طه: ٤٨].

وكذلك يذكر أسباب الرزق، وأنه لزوم طاعة الله ورسوله، والسعي الجميل مع لزوم التقوى؛ كقوله تعالى: ﴿... وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢ - ٣]. وانتظار الفرج والرزق؛ كقوله: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]، وكثرة الذكر والاستغفار: ﴿وَأَنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُغْفِرْ لَهُمْ مَنَّا﴾

حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ﴿٣﴾ [هود: ٣]، ﴿... اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ [نوح: ١٠ - ١١]، فأخبر أن الاستغفار سبب يُستجلبُ به مغفرة الله، ورزقه، وخيره؛ وضدّ ذلك سبب للفقير والتيسير للعسرى. وأمثلة هذه القاعدة كثيرة، قد عرفت طريقها فالزمه.



القاعدة التاسعة عشرة:

خَتَمَ الآيَاتِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحَسَنَى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ الْإِسْمِ الْكَرِيمِ.

وهذه قاعدة لطيفة نافعة، عليك بتتبعها في جميع الآيات
المختومة بها تجدها في غاية المناسبة، وتدلك على أن الشرع والأمر
والخلق كله صادر عن أسمائه وصفاته، ومرتبطة بها.

وهذا باب عظيم من معرفة الله، ومعرفة أحكامه، من أجل
المعارف وأشرف العلوم، تجد آية الرحمة مختومة بأسماء الرحمة،
وآيات العقوبة والعذاب مختومة بأسماء العزة، والقدرة، والحكمة،
والعلم، والقهر. ولا بأس هنا أن نتتبع الآيات الكريمة في هذا،
ونشير إلى مناسبتها بحسب ما وصل إليه علمنا القاصر، وعبارتنا
الضعيفة، ولو طالت الأمثلة هنا؛ لأنها من أهم المهمات، ولا تكاد
تجدها في كتب التفسير إلا يسيراً منها؛ فقوله تعالى في قوله:
﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، ذكُرُ إحاطة
علمه بعد ذكر خلقه للأرض والسَّمَوَاتِ يدل على إحاطة علمه بما
فيهما من العوالم العظيمة، وأنه حكيم حيث وضعها لعباده، وأحكم
صنعها في أحسن خلق وأكمل نظام، وأن خلقه لها من أدلة علمه؛
كما قال في الآية الأخرى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾
[الملك ١٤]، فخلقه للمخلوقات من أكبر الأدلة العقلية على علمه،
فكيف يخلقها وهو لا يعلمها؟

ولما ذكر كلام الملائكة حين أخبرهم أنه جاعل في الأرض خليفة، ومراجعتهم لربهم في ذلك، فلما خلق آدم، وعلمه أسماء كل شيء، وعجزت الملائكة عنها، وأنباهم آدم بها: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، فاعترفوا لله تعالى بسعة العلم، وكمال الحكمة، وأنهم مخطئون في مراجعتهم في استخلافه في الأرض. وفي هذا أن الملائكة على عظمتهم، وسعة معارفهم بربهم، اعترفوا بأن علومهم تضحل عند علم ربهم، وأنه لا علم لهم إلا منه، فختم هذه الآيات بهذين الاسمين الكريمين - الدالين على علم الله بآدم، وتمام حكمته في خلقه، وما يترتب على ذلك من المصالح المتنوعة - من أحسن المناسبات.

وأما قوله عن آدم: ﴿فَنَلَقَىٰ آدَمَ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]، وختمه كثيراً من الآيات بهذين الاسمين بعد ذكر رحمته، ومغفرته، وتوفيقه، وحلمه؛ فمناسبته لكل أحد، وأنه لما كان هو التواب الرحيم أقبل بقلوب التائبين إليه، ووفقهم لفعل الأسباب التي يتوب عليهم ويرحمهم بها، ثم غفر لهم ورحمهم فتاب عليهم أولاً بتوفيقهم للتوبة والأسباب، وتاب عليهم ثانياً حين قبل متابهم، وأجاب سؤالهم؛ ولهذا قال في الآية الأخرى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ [التوبة: ١١٨]، أي: أقبل بقلوبهم، فإنه لولا توفيقه وصرف قلوبهم إلى ذلك لم يكن لهم سبيل إلى ذلك حين استولت عليهم النفس الأمارة؛ فإنها لا تأمر إلا بالسوء إلا من رحم الله، فأعاده منها ومن نزغات الشيطان.

ولما ذكر الله النسخ أخبر عن كمال قدرته وتفردّه بالملك، فقال:

﴿... أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٦ - ١٠٧]، وفي هذا ردّ على مَنْ أنكر النسخ - كاليهود -، وأن نسخه لما ينسخه من آثار قدرته وتمام ملكه، فإنه تعالى يتصرّف في عباده، ويحكم بينهم في أحكامه القدرية وأحكامه الشرعية، فلا حَجْر عليه في شيء من ذلك.

ولمّا قال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَوَجْهَ اللَّهِ إِنَّكَ إِلَهُهُ﴾ [البقرة: ١١٥]، أي: واسع الفضل، واسع الملك، جميع العالم العلوي والسفلي داخل في ملكه، ومع سعته في ملكه وفضله فهو محيط علمه بذلك كله، ومحيط علمه في الأمور الماضية والمستقبلية، ومحيط علمه بما في التوجه إلى القبل المتنوعة من الحكمة، ومحيط علمه بنيات المستقبلين لجهة من الجهات إذا أخطؤوا القبلة المعينة، فحيث تيمّم المصلي تيمّم إلى وجه ربّه.

التعليق

المعنى: أن الناس كانوا أول ما قدم النبي ﷺ إلى المدينة يصلّون إلى بيت المقدس، فهو قبلة. ثم نسخ إلى بيت الله الحرام، فصار قبلة. فإذا، الحكمة في كون الله عز وجل أقرهم أو أذن لهم أو شرع لهم أن يصلّوا إلى بيت المقدس أول ما قدم الرسول ﷺ إلى المدينة، ثم نسخ ذلك.



وأما قول الخليل وإسماعيل ﷺ، وهما يرفعان القواعد من البيت: ﴿رَبَّنَا نَقَبَلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، فإنه توسل إلى الله بهذين الاسمين إلى قبول هذا العمل الجليل؛ حيث

كان الله يعلم نياتهما ومقاصدهما، ويسمع كلامهما، ويجب دعاهما؛ فإنه يُراد بالسميع في مقام الدعاء - دعاء العبادة، ودعاء المسألة - معنى المستجيب؛ كما قال الخليل في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩].

التعليق

هذه فائدة: إذا جاء اسم الله السميع في مقام الدعاء، سواء دعاء المسألة أو دعاء العبادة، فهو بمعنى الإجابة أو الاستجابة، ومنه في دعاء العبادة «سمع الله لمن حمدته»، فإن الحامد يدعو الله سبحانه وتعالى بعبادته، فمعنى: سمع الله لمن حمدته، أي: استجاب. وأما قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾، فهذا دعاء مسألة، فمعنى: سميع، أي: مجيب الدعاء.

وأما نحو قوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَعِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]، فهو سمع بمعنى إدراك المسموع.



وأما خَتَمُ قوله: ﴿رَبَّنَا وَأَنْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، بقوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩]، أي: فكما أن بعثتك لهذا الرسول فيه الرحمة السابغة، ففيه تمام عزة الله، وكمال حكمته، فإنه ليس من حكمته أن يترك الخلق سدى - عبثاً - لا يرسل إليهم رسولاً، فحَقَّقَ اللهُ حكمته ببعثته لئلا يكون للناس على الله حجة. والأمر كلها - قدرئها وشرعئها - لا تقوم إلا بعزة الله ونفوذ حكمه.

وقد يكتفي الله بذكر أسمائه الحسنی عن التصريح بذكر أحكامها، وجزائها؛ لينبئه عباده أنهم إذا عرفوا الله بذلك الاسم

العظيم عرفوا ما يترتب عليه من الأحكام، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَدَمٍ مَّا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ [البقرة: ٢٠٩]، لم يقل: فلکم من العقوبة كذا؛ بل قال: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٩]، أي: فإذا عرفتم عزته (وهو قهره، وغلبته، وقوته، وامتناعه)، وعرفتم حكمته (وهو وضعه الأشياء مواضعها، وتنزيلها محالها)، أوجب لكم الخوف من البقاء على ذنوبكم وزللکم؛ لأن من حكمته معاقبة من يستحق العقوبة - وهو المصّر على الذنب مع علمه - وأنه ليس لكم امتناع عليه، ولا خروج عن حكمه وجزائه؛ لکمال قهره وعزته.

وكذلك لما قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤]، لم يقل: فاعفوا عنهم، أو: اتركوهم، ونحوها؛ بل قال: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤]، يعني: فإذا عرفتم ذلك وعلمتموه عرفتم أن من تاب وأتاب، فإن الله يغفر له ويرحمه فيدفع عنه العقوبة.

ولما ذكر عقوبة السارق، قال في آخرها: ﴿تَكَلَّلَا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]، أي: عزَّ وحكم فقطع يد السارق، وعزَّ وحكم فعاقب المعتدي شرعاً، وقدراً، وجزاءً.

ولما ذكر الله موارث الورثة وقدَّرها، قال: ﴿فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١]، فكونه عليماً حكيماً يعلم ما لا يعلم العباد، ويضع الأشياء مواضعها، فإخضعوا لما قاله وفصله في توزيع الأموال على مستحقيها، الذين يستحقونها بحسب علم الله وحكمته، فلو وكل العباد إلى أنفسهم، وقيل لهم: وزَّعوه أنتم بحسب

اجتهادكم؛ لدخلها الجهل والهوى، وعدم الحكمة، وصارت الموارد فوضى، وحصل في ذلك من الضرر ما الله به عليم، ولكن تولاهما وقسمها بأحكام قسمة وأوقفها للأحوال، وأقربها للنفع؛ ولهذا من قدح في شيء من أحكامه، أو قال: لو كان كذا، أو كذا، فهو قاذح في علم الله، وفي حكمته؛ ولهذا يذكر الله العلم والحكمة بعد ذكر الأحكام، كما يذكرها في آيات الوعيد؛ ليبين للعباد أن الشرع والجزاء مربوط بحكمته، غير خارج عن علمه، ويختتم الأدعية بأسماء تناسب المطلوب، وهذا من الدعاء بالأسماء الحسنَى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، أي: تعبدوا لله بها، واطلبوه بكل اسم مناسب لمطلوبكم.

وقوله تعالى: ﴿لِيَدْخُلْنَهُمْ مُدْخِلًا يَرْضَوْنَهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [الحج: ٥٩]، والآيات المتتابة التي بعدها، كل واحدة خُتِمت باسمين كريمين؛ فالأولى منها هذه، خُتِمتها بالعلم والحلم يقتضي علمه بنياتهم الجميلة، وأعمالهم الجليلة، ومقاماتهم الشامخة، فيجازيهم على ذلك بالفضل العظيم، ويعفو ويحلم عن سيئاتهم؛ فكانهم ما فعلوها.

وخُتِمت الثانية بالعفو الغفور، فإنه أباح المعاقبة بالمثل، وندب إلى مقام الفضل - وهو العفو وعدم معاقبة المسيء - وأنه ينبغي لكم أن تعبدوا الله بالاتصاف بهذين الوصفين الجليلين؛ لتنالوا عفوهُ ومغفرته.

وخُتِمت الآية الثالثة بالسميع البصير، يقتضي سماعه لجميع أصوات ما سكن في الليل والنهار، وبصره بحركاتهم على اختلاف الأوقات، وتباين الحالات.

وختَم الآية الرابعة بالعليّ الكبير؛ لأن علوّه المطلق، وكبريائه، وعظمته، ومجده، تضمحل معها المخلوقات، ويبطل معها كل ما عُبد من دونه، وبإثبات كمال علوّه، وكبريائه يتعين أنه هو الحق، وما سواه باطل.

وختَم الآية الخامسة باللطيف الخبير، الدالّين على سِعة علمه وخبرته بالبواطن كالظواهر، وبما تحتوي عليه الأرض من أصناف البذور، وألوان النباتات، وأنه لطف بعباده حيث أخرج لهم أصناف الأرزاق بما أنزله من الماء النмир والخير الغزير.

وختَم الآية السادسة بالغني الحميد، بعد ما ذكّر مُلكه للسموات والأرض، وما فيهما من المخلوقات، وأنه لم يخلقها حاجة منه لها؛ فإنه الغني المطلق؛ ولا ليتكَمّل بها، فإنه الحميد الكامل؛ وليدلّهم على أنهم كلهم فقراء إليه من جميع الوجوه، وأنه حميد في أقداره، حميدٌ في شرعه، حميدٌ في جزائه؛ فله الحمد المطلق ذاتاً، وصفاتاً، وأفعالاً.

وختَم الآية السابعة بالرؤوف الرحيم، أي: من رأفته، ورحمته، تسخير المخلوقات لبني آدم، وحفظ السماوات والأرض، وإبقائها لئلا تزول فتختل مصالِحهم، ومن رحمته سخّر لهم البحار؛ لتجري في منافعهم، ومصالِحهم؛ فرحمهم حيث خلق لهم المسكن، وأودع فيه كل ما يحتاجونه، وحفظه عليهم، وأبقاه.

ولما ذكر في سورة الشعراء قصص الأنبياء مع أممهم ختم كل قصة بقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٩، ٦٨، ١٠٤، ١٢٢، ١٤٠، ١٥٩، ١٧٥، ١٩١]، فإن كل قصة تضمّنت نجات النبي وأتباعه؛

وذلك برحمة الله ولطفه، وإهلاك المكذبين له، وذلك من آثار عزته، وقد يتعلق مقتضى الاسمين بكل من الحالتين، فإنه نجى الرسول وأتباعه بكمال قوته، وعزته، ورحمته؛ وأهلك المكذبين بعزته وحكمته. ويكون ذكر الرحمة يقتضي عظم جرمهم، وأنه لولا أن جرمهم تعاضم، وسدوا على أنفسهم أبواب الرحمة، ولم يكن لهم طريق إليها، لما أحلّ بهم العقاب.

وأما قول عيسى عليه السلام: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، ولم يقل: أنت الغفور الرحيم. فإن المقام ليس مقام استعطاف واسترحام، وإنما هو مقام غضب وانتقام ممن اتخذها مع الله، فناسب ذكر العزة والحكمة، وصار أولى من ذكر الرحمة.

ومن أطف مقامات الرجاء: أنه يذكر أسباب الرحمة، وأسباب العقوبة، ثم يختمها بما يدل على الرحمة، مثل قوله: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، وقوله: ﴿لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٣]؛ وذلك يدل على أن رحمته سبقت غضبه وغلبته، وصار لها الظهور، وإليها ينتهي كل من وجد فيه أدنى سبب من أسباب الرحمة، ولهذا يخرج من النار من كان في قلبه أدنى حبة خردل من الإيمان، ولنقتصر على هذه الأمثلة فإنه يعرف بها صفة الاستدلال بذلك.

التعليق

الخلاصة: تتضمن هذه القاعدة قاعدتين، أو قاعدة واحدة لها وجهان:

الأول: أن ختم الآية باسم من أسماء الله تعالى لا يكون إلا مناسباً لذلك الحكم. ولا يخرج عن هذه القاعدة شيء إلا لسبب، مثل قوله: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فإِنَّكَ أَنْتَ الرَّحِيمُ الرَّحِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، فقد يقول قائل: وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم؛ لكن لما كان المقام مقام عزة، وكمال تصرف؛ لكون هؤلاء لهم حالان: إما عذاب، وإما رحمة ومغفرة؛ فلهم ما تقتضيه العزة والحكمة بسبب عنادهم واستكبارهم.

الوجه الثاني: أن ختم الآية باسم من أسماء الله يدل على أن الحكم مطابق لذلك الاسم. وهذا الوجه غير الوجه الأول، فمثلاً قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤]، يتوقع الإنسان أن يقال: فتسقط عنهم العقوبة، لكنه لم يقل هكذا، وإنما قال: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤]، أي: لقد سقط عنهم الحد بمقتضى مغفرة الله ورحمته. ومن ذلك قوله تعالى في المولي: ﴿فَإِنْ قَاءَ وَفَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦ - ٢٢٧]؛ لأن فيأهم إلى زوجاتهم مما يحبه الله ويكون سبباً للمغفرة والرحمة. وأما عزمهم الطلاق، فهو أمر ليس محبوباً إلى الله، ولهذا قرنه بما يفيد أو يشير إلى نوع من العقوبة، فقال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

فائدة: المعرف «بأل» يدل على ملاحظة أصل الصفة، مثل:

الفضل، العباس؛ فمثلاً: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، وفي آية أخرى: ﴿وَإِنَّمَا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]. الآيتان سواء في اللفظ وفي كل شيء، إلا في التعريف، في سميع عليم، فتكون الآية الأولى لوحظ فيها مطلق الصفة، والثانية لوحظ فيها كمال الصفة.



القاعدة العشرون:

القرآن كله محكم باعتبار، وكله متشابه باعتبار،
وبعضه محكم وبعضه متشابه باعتبار ثالث.

وقد وصفه الله تعالى بكل واحدة من هذه الأوصاف الثلاث، فوصفه بأنه محكم في عدة آيات؛ وأنه: ﴿أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، ومعنى ذلك: أنه في غاية الإحكام، ونهاية الانتظام، فأخبره كلها حق وصدق لا تناقض فيها ولا اختلاف، وأوامره كلها خير وبركة وصلاح، ونواهيها متعلقة بالشرور، والأضرار، والأخلاق الرذيلة، والأعمال السيئة، فهذا إحكامه.

ووصفه بأنه متشابه في قوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، أي: متشابهاً في الحسن، والصدق، والحق، ووروده بالمعاني النافعة المزكية للعقول، المطهرة للقلوب، المصلحة للأحوال؛ فالفاظه أحسن الألفاظ، ومعانيه أحسن المعاني.

ووصفه بأن: ﴿وَمِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، فهنا وصفه بأن بعضه هكذا، وبعضه هكذا، وأن أهل العلم بالكتاب يردون المتشابه منه إلى المحكم، فيصير كله محكماً، ويقولون: ﴿كُلُّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، أي: وما كان من عنده فلا تناقض فيه، فما اشتبه منه في موضع فسره الموضع الآخر المحكم؛ فحصل العلم، وزال الإشكال؛ ولهذا النوع أمثلة:

منها: ما تقدم من الإخبار بأنه على كل شيء قدير، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، فإذا اشتبهت على من ظنَّ به خلاف الحكمة، وأن هدايته وإضلاله يكون جزافاً لغير سبب، وضحت هذا الإطلاق الآيات الأخر، الدالة على أن هدايته لها أسباب يفعلها العبد ويتصف بها؛ مثل قوله: ﴿يَهْدِي بِإِذْنِ اللَّهِ مَنِ اتَّبَعَ بِرِضْوَانِكَ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦]، وأن إضلاله لعبد له أسباب من العبد، وهو توليه للشيطان ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيْطَانَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٣٠]، ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاعَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]. وإذا اشتبهت على الجبري، الذي يرى أن أفعال العباد مجبورون عليها، بيّنتها الآيات الأخر الكثيرة، الدالة على أن الله لم يجبر العباد، وأن أعمالهم واقعة باختيارهم وقدرتهم، وأضافها إليهم في آيات غير منحصرة؛ كما أن هذه الآيات التي أضاف الله فيها الأعمال إلى العباد، حسنها وسيئها، إذا اشتبهت على القدرية النفاة، وظنوا أنها منقطعة عن قضاء الله وقدره، وأن الله ما شاءها منهم، ولا قدرها، تليت عليه الآيات الكثيرة الصريحة بتناول قدرة الله لكل شيء من الأعيان، والأعمال، والأوصاف، وأن الله خالق كل شيء، ومن ذلك أعمال العباد، وأن العباد لا يشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين. وقيل للطائفتين: إن الآيات والنصوص كلها حق، ويجب على كل مسلم تصديقها، والإيمان بها كلها، وأنها لا تتنافى، فهي واقعة منهم، وبقدرتهم وإرادتهم، والله تعالى خالقهم، وخلق قدرتهم وإرادتهم، وما أجمل في بعض الآيات فسرته آيات أخر، وما لم يتوضح في موضع توضح في موضع آخر، وما كان معروفاً بين الناس، وورد فيه القرآن، أمراً، أو

نهيًا، كالصلاة، والزكاة، والزنى، والظلم، ولم يفصله، فليس مجملًا؛ لأنه أرشدهم إلى ما كانوا يعرفون، وأحالهم على ما كانوا به متلبسين، فليس فيه إشكال بوجه، والله أعلم.

التعليق

هذه القاعدة بين فيها المؤلف أن الله تعالى وصف القرآن بأنه مُحَكَّمٌ، وبأنه متشابه، وبأنه جامع بينهما؛ مُحَكَّمٌ ومتشابه. فعلى المعنى الأول: محكم، أي: متقن، فأخباره صدق وأحكامه عدل؛ لأن الخلل في الخبر يكون بمخالفة الصدق، والخلل في الحكم يكون بمخالفة العدل؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

إذن: كله محكم من هذا الوجه، أي: متقن في أخباره وفي أحكامه، ففي أخباره نقول: كلها صدق ليس فيها كذب، وفي أحكامه: كلها عدل ليس فيها جور ولا ظلم بوجه من الوجوه، ونزيد أيضاً بالنسبة لشريعة الإسلام المحمدية أن أحكامها كلها يسر ليس فيها مشقة، كما قال الله تعالى في وصف النبي ﷺ: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

ووصفه بأنه متشابه، أي: يشبه بعضه بعضاً في الكمال، والجودة في الأسلوب، والبلاغة في الصدق، والعدل، وفي النفع، وفي كل شيء، فبعضه يشبه بعضاً لا يخالفه أبداً، ولا يناقضه؛ فجمع بين الأمرين: الإحكام والتشابه، فمعنى الإحكام هنا: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحَكَّمَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، أي: واضحات جليات؛ فالإحكام هنا بمعنى الإيضاح والبيان. والمتشابه هو: الخفي المعنى الذي لا يتبين وجه صوابه إلا للراسخين في العلم؛

ولهذا قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]، يعني: وأما الراسخون في العلم فيقولون: آمننا به ويعلمون منه ما يخفى على غيرهم، وهنا محط النزاع ومحك الأفكار وموضع الاختبار، فإن من الناس من إذا رأى مثل هذه النصوص المتشابهة التي ظاهرها يخالف بعضاً أخذ منها سبباً للطعن في القرآن الكريم، وقال: إن هذا القرآن يتناقض، يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ثم يقول: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ إذا كان سمياً بصيراً، فقد ماثل من له سمع وبصر! إذن فيه اشتباه. وقوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْنِدُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦] يناقض قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يُؤْذَنُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، وقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، وقوله: ﴿وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢] يناقض قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] فمثل هذه الآيات قد يقول قائل: كيف؟ هذا تناقض! نعم هم قالوا: ﴿وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، ويقول في الآية الأخرى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، فالذي حلف أنه ليس مشركاً كاتم، بل حالف على ذلك وهو كاذب، فهذا تناقض، وقائل هذا هم الذين في قلوبهم زيغ، والعياذ بالله، يتبعون هذا المتشابه.

الوجه الثالث: المحكم، تعريفه: الواضح البين، والمتشابه: الخفي الذي لا يتبين إلا للراسخين في العلم.

فإن قلت: ما الحكمة في أن الله عز وجل يجعل هذا؟ لماذا لم يكن القرآن كله محكماً ظاهر المعنى بيئاً؟

قلت: الحكمة في ذلك الامتحان والاختبار؛ لأن الزائغين

يتخذون من ذلك مطعناً في القرآن ليرزوا لأنفسهم الكفر به والعياذ بالله، وأما الراسخون في العلم، فيتخذون من هذا بياناً للحكمة؛ حكمة الله جل وعلا في جعل القرآن على هذين الوجهين محكماً ومتشابهاً، حتى يحيا من حي عن بيّنة، ويهلك من هلك عن بيّنة، وهذا كما نراه في كلمات الله الشرعية يكون أيضاً في كلمات الله الكونية؛ فمثلاً: قد يأتي رجل إلى صاحب قبر، فيقول: يا ولي الله، يا سيدي! يا ملجئي! يا مستغاثي! أنقذ ولدي من المرض، فإذا ذهب إلى البيت وجد ولده قد برئ! فيقع في اشتباه أن الذي أجاب دعوته، هذا الولي صاحب القبر، لكن عندما يرد مثل هذه الحال إلى الراسخين في العلم، يقولون: لا يمكن أن يكون هذا من صاحب القبر؛ لأن صاحب القبر ليس إلهاً دون الله سبحانه وتعالى؛ قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل: ٢٠]، ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمُ نَصْرًا وَلَا أَنفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٢]، ﴿وَمَن أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]، فيقول الراسخون في العلم: نحن نعلم علم اليقين أن هذا البرء ليس من أثر دعاء هؤلاء، ولكنه فتنة من الله عز وجل حصل عند دعاء هؤلاء، لا بدعائهم.



القاعدة الحادية والعشرون:

القرآن يجري في إرشاداته مع الزمان، والأحوال،
في أحكامه الراجعة للعرف، والعوائد.

وهذه قاعدة جليلة المقدار، عظيمة النفع؛ فإن الله أمر عباده بالمعروف (وهو: ما عُرف حُسَنه شرعاً، وعقلاً، وعرفاً)، ونهاهم عن المنكر (وهو: ما ظهر قبحه شرعاً، وعقلاً، وعرفاً)، وأمر المؤمنين بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ووصفهم بذلك؛ فما كان من المعروف لا يتغير في الأحوال، والأوقات؛ كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وغيرها من الشرائع الراتبة، فإنه أمر به في كل وقت، والواجب على الآخرين نظير الواجب على الأولين من هذه الأمة، وما كان من المنكر لا يتغير كذلك بتغير الأوقات؛ كالشرك، والقتل بغير حق، والزنى، وشرب الخمر ونحوها؛ ثبتت في كل زمان ومكان، لا تتغير، ولا يختلف حكمها، وما كان يختلف باختلاف الأمكنة، والأزمنة، والأحوال، هو المراد هنا؛ فإن الله تعالى يردّهم فيه إلى العرف، والعادة، والمصلحة المتعيّنة في ذلك الوقت؛ وذلك أنه أمر بالإحسان إلى الوالدين بالأقوال والأفعال، ولم يعيّن لعباده شيئاً مخصوصاً من الإحسان والبر؛ ليعمّ كل ما تجدد من الأوصاف والأحوال، فقد يكون الإحسان إليهم في وقت غير الإحسان في الوقت الآخر، وفي حق شخص دون حق الشخص الآخر؛ فالواجب الذي أوجهه الله: النظر في الإحسان المعروف في وقتك، ومكانك، في حقّ والديك.

ومثل ذلك ما أمر به من الإحسان إلى الأقارب، والجيران، والأصحاب ونحوهم؛ فإن ذلك راجع في نوعه وجنسه وأفراده إلى ما يتعارفه الناس إحساناً، وكذلك ضده من العقوق، والإساءة، ينظر فيه إلى العرف.

التعليق

يعني: ما تعارف عليه الناس أن هذه صلته يكفي؛ لأنه أمر بالصلة وأطلق، فيرجع فيه إلى ما سماه الناس صلة؛ لأن المقصود بالصلة زوال ما في القلوب وائتلافها، إذا كان هذا الرجل قد وُظِن نفسه على أن صاحبه أو قريبه لا يزوره إلا في يوم العيد أو في الأسبوع أو ما أشبه ذلك، ما صار ذلك قطيعة، فما عُدَّ صلة فهو صلة، أما من كان لا يأتيهم أبداً، ولا يأتيهم في المناسبات ولا يدري عنهم ولا يزورهم ولا يعرف إذا مرضوا أو ماتوا، فهذه قطيعة.

وقول الشيخ - رحمه الله -: «راجع في نوعه وجنسه وأفراده» النوع يختلف؛ فمثلاً: أحد تصله بدراهم، وأحد تصله بثوب، وأحد تصله بقلم، حسب الأفراد. حسب الجنس: لو أعطيت شخصاً كبيراً عظيماً غنياً مئة ريال لغضب عليك، ولو أعطيتها قريباً فقيراً، لفرح وسرّه ذلك.

أما ما دلّ الشرع على تحريمه، فهذا لا يكون صلة؛ فلو أن الناس قالوا: نحن تعارفنا أن ابنة العم تصافح ابن عمها بيدها، ولو قالت له: هذا حرام، وكفّت يدها؛ لغضب، نقول: الشيء الذي نصّ الشرع على تحريمه لا يمكن أن يتواصل الناس به أبداً.

وكذلك قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ فردَّ الله الزوجين في عشرتهما وأداء حق كل منهما على الآخر على المعروف المعتاد عند الناس في قطرك، وبلدك، وحالك؛ وذلك يختلف اختلافاً عظيماً لا يمكن إحصاؤه عدداً، فدخل ذلك كله في هذه النصوص المختصرة، وهذا من آيات القرآن، وبراهين صدقه.

وقال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]، ﴿يَبْيَخِرَ بِنَافِثَةٍ مِّنْ بَيْنِهِمْ لِيَلْبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢]؛ فأمر عباده بالأكل والشرب، واللباس، ولم يعيّن شيئاً من الطعام والشراب، واللباس، وهو يعلم أن هذه الأمور تختلف باختلاف الأحوال، فيتعلّق بها أمره حيث كانت، لا ينظر إلى ما كان موجوداً منها وقت نزول القرآن فقط.

وكذلك قوله: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، ومن المعلوم أن السلاح والقوة الموجودة وقت نزول القرآن غير نوع القوة الموجودة بعد ذلك، فهذا النص يتناول كل ما يُستطاع من القوة في كل وقت بما يناسبه ويليق به.

وكذلك لما قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِتِجَارَةٍ عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، لم يعيّن لنا نوعاً من التجارة، ولا جنساً، ولم يحدّد لنا ألفاظاً يحصل بها الرضى، وهذا يدل على أن الله أباح كل ما عدّ تجارة ما لم ينه عنه الشارع، وأن كل ما حصل به الرضى من الأقوال والأفعال انعقدت به التجارة، فما حقّق الرضى من قول أو فعل انعقدت به المعاوضات، والتبرعات، وكم في القرآن من هذا النوع شيء كثير.

القاعدة الثانية والعشرون:

في مقاصد أمثلة القرآن.

اعلم أن القرآن الكريم احتوى على أعلى، وأكمل، وأنفع المواضيع التي يحتاج الخلق إليها في جميع الأنواع، فقد احتوى على أحسن طرق التعليم، وإيصال المعاني إلى القلوب بأيسر شيء وأوضحه؛ فمن أنواع تعاليمه العالية: ضرب الأمثال، وهذا النوع يذكره الباري في الأمور المهمة؛ كالتوحيد، وحال الموحّد، والشرك، وحالة أهله، والأعمال العامة الجليلة، ويقصد بذلك كله توضيح المعاني النافعة، وتمثيلها بالأمور المحسوسة؛ ليصير القلب كأنه يشاهد معانيها رأي عين، وهذا من عناية الباري بعباده، ولطفه، فقد مثل الله الوحي والعلم الذي أنزله على رسوله في عدة آيات بالغيث والمطر النازل من السماء، وقلوب الناس بالأراضي والأودية، وأن عمل الوحي والعلم في القلوب كعمل الغيث والمطر في الأراضي؛ فمنها أراضٍ طيبة تقبل الماء، وتنبت الكلاً والعشب الكثير، كمثل القلوب الفاهمة، التي تفهم عن الله ورسوله وحيه، وكلامه، وتعقله، وتعمل به: علماءً، وتعليماً، بحسب حالها؛ كالأراضي بحسب حالها. ومنها أراضٍ تمسك الماء ولا تنبت الكلاً، فينتفع الناس بالماء الذي تمسكه، فيشربون ويسقون مواشيهم وأراضيهم؛ كالقلوب التي تحفظ الوحي من القرآن والسنة، وتلقيه إلى الأمة، ولكن ليس عندها من الدراية والمعرفة بمعانيه ما عند الأولين، وهؤلاء على خير، ولكنهم

دون أولئك. ومنها أراض لا تمسك ماء، ولا تنبت كلاً؛ كمثل القلوب التي لا تنتفع بالوحي، لا علماء، ولا حفظة، ولا عملاً. ومناسبة الأراضي للقلوب كما ترى في غاية الظهور...

التعليق

الأولون بمنزلة الأطباء، والآخرين بمنزلة الصيادلة. ومعلوم أن انتفاع الناس بالأطباء أكثر من انتفاعهم بالصيادلة، فحفظ الحديث ورواة الحديث الذين ليس عندهم فقه وعلم هم بمنزلة هؤلاء، مثل الأرض التي يصيبها المطر؛ لكنها لا تنبت، وإنما تحفظ الماء، فمن جاء استقى وشرب وانتفع. وأما أهل العلم والفقه، فإنهم كالأراضي الخصبة التي تنبت، فينتفع الناس به.



... وأما مناسبة تشبيه الوحي بالغيث فكذلك؛ لأن الغيث فيه حياة الأرض، والعباد، وأرزاقهم الحسية. والوحي فيه حياة القلوب والأرواح، ومادة أرزاقهم المعنوية.

وكذلك مثل الله كلمة التوحيد بالشجرة الطيبة التي تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها، فكذلك شجرة التوحيد ثابتة بقلب صاحبها، معرفة، وتصديقاً، وإيماناً، وإرادة لموجبها، وتؤتي أكلها وهو منافعها كل وقت، من النيات الطيبة، والأخلاق الزكية، والأعمال الصالحة، والهدي المستقيم، ونفع صاحبها، وانتفاع الناس به، وهي صاعدة إلى السماء؛ لإخلاص صاحبها، وعلمه، وبقينه.

ومثل الله الشرك والمشرك بأن من اتخذ مع الله إلهاً يتعزز به،

ويزعم منه النفع، ودفع الضرر، في ضعفه ووهنه؛ كالعنكبوت اتخذت بيتاً، وهو أوهن البيوت، وأوهاها، فما ازدادت باتخاذها إلا ضعفاً إلى ضعفها!! كذلك المشرك ما ازداد باتخاذها ولياً ونصيراً من دون الله إلا ضعفاً؛ لأن قلبه انقطع عن الله، ومن انقطع قلبه عن الله حلّه الضعف من كل وجه، وتعلقه بالمخلوق زاده وهناً إلى وهنه؛ فإنه أتكل عليه، وظنّ منه حصول المنافع، فخاب ظنه وانقطع أمله!!

وأما المؤمن، فإنه قوي بالله بقوة إيمانه وتوحيده، وتعلقه بالله وحده الذي بيده الأمر، والنفع، ودفع الضرر، وهو متصرّف في أحواله كلها؛ كالعبد الذي على صراط مستقيم، في أقواله، وأفعاله، منطلق الإرادة، حراً عن رقّ المخلوقين، غير مقيد لهم بوجه من الوجوه؛ بخلاف المشرك، فإنه كالعبد الأصم الأبكم، الذي هو كلّ علي مولاه، أينما يوجهه لا يأت بخير؛ لأن قلبه متقيد للمخلوقين، مُسْتَرْقٍ لهم، ليس له انطلاق وتصرف في الخير، فمثله أيضاً كالذي خرّ من السماء فتخطفّته الطيور، ومزّته كل ممزّق.

وهؤلاء الذين زعموا أنهم آلهة ينفعون ويدعون، لو اجتمعوا كلهم على خلق أضعف المخلوقات - وهو الذباب - لم يقدروا باجتماعهم على خلقه، فكيف ببعضهم؟ فكيف بفرد من مليات الألوف منهم؟ وأبلغ من ذلك أن الذباب لو يسلبهم شيئاً لم يقدروا على استخلاصه منه وردّه، فهل فوق هذا الضعف ضعف؟ وهل أعظم من هذا الغرور الذي وقع فيه المشرك شيء؟ وهو مع هذا الغرور، وهذا الوهن والضعف منقسم قلبه بين عدّة آلهة؛ كالعبد الذي بين الشركاء المتشاكسين، لا يتمكن من إرضاء أحدهم دون الآخر، فهو معهم في

شرّاً دائماً، وشقاء متراكم، فلو استحضر المشرك بعض هذه الأحوال الوخيمة لربأ بنفسه عما هو عليه، ولعلم أنه قد أضاع عقله ورأيه بعدما أضاع دينه. وأما الموحد، فإنه خالص لربه، لا يعبد إلا هو، ولا يرجو ويخشى إلا هو، وقد اطمأن قلبه واستراح، وعلم أنه على الدين الحق، وأن عاقبته أحمد العواقب، ومآله الخير والفلاح، والسعادة الأبدية، فهو في حياة طيبة، ويطمع في حياة أطيب منها.

ومثل الله الأعمال بالبساتين، فذكر العمل الكامل الخالص له، الذي لم يعرض له ما يفسده كبستان في أحسن المواضع وأعلاها، تتنابه الرياح النافعة، وقد ضحى وبرز للشمس، وفي خلاله الأنهار الجارية المتدفقة، فإن لم تكن غزيرة فإنها كافية له، كالطلّ الذي ينزل من السماء، ومع ذلك فأرضه أطيب الأراضي وأزكاها؛ فمع توفر هذه الشروط لا تسأل عما هو عليه من زهاء الأشجار، وطيب الظلال، ووفور الثمار، فصاحبه في نعيم ورغد متواصل، وهو آمن عن انقطاعه وتلفه، فإن كان هذا البستان لإنسان قد كبر وضعف عن العمل، وعنده عائلة ضعاف، لا مساعدة منهم ولا كفاءة، وقد اغتبط به حيث كان مادته، ومادة عائلته، ثم إنه جاءت آفة وإعصار أحرقه، وأتلفه عن آخره، فكيف تكون حسرة هذا المغرور؟ وكيف تكون مصيبته؟ وهذا هو الذي جاء بعد العمل بما يبطل عمله الصالح من الشرك، أو التناق، أو المعاصي المحرقة، فيا ويحه بعد ما كان بستانه زاكياً زاهياً أصبح تالفاً، قد أيس من عوده، وبقي بحسرتة مع عائلته!! فهذا من أحسن الأمثال وأنسبها، فقد ذكر الله صفة بستان من ثبتته الله على الإيمان والعمل، وبستان من أبطل عمله بما ينافيه ويضاده.

ويؤخذ من ذلك: أن الذي لم يوفق للإيمان ولا للعمل أصلاً، أنه ليس له بستان أصلاً.

ووجه تشبيه الأعمال بالبساتين: أن البساتين تمدّها المياه، وطيب المحل، وحسن الموقع؛ فكذلك الأعمال، يمدّها الوحي النازل لحياة القلوب الطيبة، وقد جمع العامل جميع شروط قبول العمل، من الاجتهاد، والإخلاص، والمتابعة، فأثمر عمله كل زوج بهيج.

وقد مثل الله عمل الكافر بالسراب الذي يحسبه الظمان ماءً، فيأتيه وقد اشتدّ به الظمأ، وأنهكه الإعياء، فيجده سراياً!! ومثله بالرماد الذي أحرق، فجاءته الرياح فذرته فلم تُبق منه باقية، وهذا مناسب لحاله، وبطلان عمله، فإن كفره ومعاصيه بمنزلة النار المحرقة، وعمله بمنزلة الرماد والسراب الذي لا حقيقة له، وهو كان يعتقد نافعاً له، فإذا وصله ولم يجده شيئاً تقطعت نفسه حسرات، ووجد الله عنده فوقاه حسابه.

كما مثل نفقات المخلصين بذلك البستان الزكي الزاهي، ومثل نفقات المرأين بحجر أملس عليه شيء من تراب، فأصابه مطر شديد تركه صليداً لا شيء فيه؛ لأن قلب المرأني لا إيمان فيه، ولا إخلاص؛ بل هو قاسٍ كالحجر، فنفتته حيث لم تصدر عن إيمان، بل رياء وسمعة، لم تؤثر في قلبه حياة، ولا زكاة؛ كهذا المطر الذي لم يؤثر في هذا الحجر الأملس شيئاً.

وهذه الأمثال إذا طبقت على ممثلاتها وضحتا وبيّنتها، وبيّنت مراتبها من الخير، والشر، والكمال، والنقصان.

ومثل الله حال المنافقين بحال من هو في ظلمة، فاستوقد ناراً من

غيره، ثم لما أضاءت ما حوله وتبين له الطريق ذهب نورهم، وانطفأ ضوءهم؛ فبقوا في ظلمة عظيمة أعظم من الظلمة التي كانوا عليها أولاً!! وهكذا المنافق، استنار بنور الإيمان؛ فلما تبين له الهدى غلبت عليه الشقوة، واستولت عليه الحيرة، فذهب عنه نوره أحوج ما هو إليه، وبقي في ظلمة متحيراً، فهم لا يرجعون؛ لأن سنة الله في عباده أن من بان له الهدى، واتضح له الحق، ثم رجع عنه أنه لا يوفقه بعد ذلك للهداية؛ لأنه رأى الحق فتركه، وعرف الضلال فاتبعه، وهذا المثل ينطبق على المنافقين، الذين تبصروا وعرفوا، ثم غلبت عليهم الأغراض الضارة، فتركوا الإيمان.

التعليق

قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، نحن نعلم أن النار فيها حرارة وفيها نور، فإذا ذهب النور حلت الظلمة وبقيت أيضاً الحرارة، فصاروا - والعياذ بالله - في حرارة وظلمة؛ فهؤلاء لما رأوا الإيمان وتركوه ذهب الله بنورهم؛ وكما قال تعالى: ﴿وَنَقَلُبُ أَفْعَدْتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَ مَرَرٍ وَنَذَرْنَاهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]. ولهذا من أشد ما يكون أن الإنسان يبين له الحق، ولو في مسألة جزئية ثم يتركه أتباعاً لهوى نفسه أو خوفاً من العامة أو ما أشبه ذلك، فهذا ربما يحرم الحق في المستقبل ولا يبين له، أو يبين له ويصرّ على خلافه، ولهذا يجب على الإنسان إذا علم الحق أن يبادر إليه أيّاً كان؛ سواء كان ذلك في أصول الدين أم في فروعه، إن صح أن نقسم الدين إلى أصول وفروع، بعض العلماء - كشيخ الإسلام - يقول: الدين لا ينقسم إلى أصول وفروع،

والتقسيم إلى أصول وفروع غير منضبط، فقد اختلفوا فيه؛ ما هي الأصول وما هي الفروع؟ وعلى حسب تقسيمهم: الأصول هي الأمور العلمية، والفروع هي الأمور العملية، الأصول ما لا عذر فيه بالجهل، والفروع ما يعذر فيه بالجهل، وهذا صحيح حسب ما قسموه، وليس بصحيح حسب الواقع، فأركان الإسلام لا شك أنها أصول «بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله»^(١)، وكما قال تعالى في كلمة الإخلاص: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤]؛ فالصحيح أن يقال: إن الدين له أركان وله شرائع، ولا يجوز أن يقال في الدين قشور! فليس في الدين شيء اسمه قشور. كل الدين لب، لكن بعضه من أركان الإسلام، أو أركان الإيمان، وبعضه دون ذلك.



والمثال الثاني وهو قوله: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَةٌ وَّرَعْدٌ وَّرَبٌّ يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصُّوعِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]، ينطبق على المنافقين، الضالين، المتحيرين، الذين يسمعون القرآن ولم يعرفوا المراد منه، وأعرضوا عنه، وكرهوا سماعه أتباعاً لرؤسائهم وسادتهم.

ومثل الله الحياة الدنيا وزهرتها، والاعتزاز بها، بحالة زهرة الربيع، تعجب الناظرين، وتغرّ الجاهلين، ويظنون بقاءها، ولا يؤملون زوالها، فلها بها عما خلّقوا له، فأصبحت عنهم زائلة، وأضحوا

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان (٨)؛ ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام (١٦).

لنعيمها مفارقين في أسرع وقت؛ كهذا الربيع إذا أصبح بعد الاخضرار هشيماً، وبعد الحياة يبساً رميماً، وهذا الوصف قد شاهده الخلق، واعترف به البرّ والفاجر، ولكن سُكر الشهوات، وضعف داعي الإيمان اقتضى إثارة العاجل على الآجل.

التعليق

هذه القاعدة تدل على أن بيان القرآن ينقسم إلى قسمين: بيان مستقل، وبيان بضرب الأمثال؛ وهو تشبيه المعقول بالمحسوس ليتضح ويتبين، فإن ضرب الأمثال يقرب المعاني إلى الأذهان، فإنك لو ذهبت تصف حال الذين يعبدون من دون الله أوثاناً، في الذلّ والضعف وعدم وصول المقصود، لو ذهبت تتكلم بصفحة كاملة ما كان؛ كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١]، هذا واضح جداً، مع أنه كلمات يسيرة؛ لأنه شبه الأمور المعقولة بالأمور المحسوسة البيئية؛ وكذلك قوله في آية أخرى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبْسِطٍ كَفَيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ﴾ [الرعد: ١٤]، فالذي يمدّ يديه ويدعو هذه الأصنام كالذي يبسط يديه إلى الماء، ولو بسطت يدك إلى الماء، هل يصل إلى فمك؟ أبداً لا يصل، بل ولا يستقر على يدك، فهكذا أيضاً الذين يدعون من دون الله سبحانه وتعالى.

فيستفاد من هذه القاعدة أن من طرق تعليم القرآن وبيانه ضرب الأمثال، وهو تشبيه الأشياء المعقولة بالأشياء المحسوسة، لتبين في الذهن صورتها وتوضح بأقرب وسيلة ممكنة.

القاعدة الثالثة والعشرون:

إرشادات القرآن على نوعين.

أحدهما: أن يرشد أمراً، ونهياً، وخبراً، إلى أمر معروف شرعاً، أو معروف عرفاً كما تقدم.

والنوع الثاني: أن يرشد إلى استخراج الأشياء النافعة من أصول معروفة، ويعمل الفكر في استفادة المنافع منها.

وهذه القاعدة شريفة جلييلة القدر. أما النوع الأول، فأكثر إرشادات القرآن في الأمور الخيرية، والأمور الحكمية داخلية فيها.

وأما النوع الثاني - وهو المقصود هنا - فإنه دعا عباده في آيات كثيرة إلى التفكير في خلق السماوات والأرض، وما خلق الله فيها من العوالم، وإلى النظر فيها، وأخبر أنه سخَّرها لمصالحنا ومنافعنا، وأنه أنزل الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، ونبه العقول على التفكير فيها واستخراج أنواع العلوم والفوائد منها؛ وذلك أننا إذا فكّرنا فيها، ونظرنا حالها، وأوصافها، وانتظامها، ولأي شيء خلقت؟ ولأي فائدة أبقيت؟ وماذا فيها من الآيات؟ وما احتوت عليه من المنافع؟ أفادنا هذا الفكر فيها علمين جليلين:

أحدهما: أننا نستدلُّ بها على ما لله من صفات الكمال والعظمة، وما له من النعم الواسعة، والأيدي المتكاثرة، وعلى صدق ما أخبر به

من المعاد، والجنة والنار، وعلى صدق رسله، وحقيّة ما جاؤوا به. وهذا النوع قد أكثر منه أهل العلم، وكلُّ ذَكَر ما وصل إليه علمه؛ فإن الله أخبر أن الآيات إنما ينتفع بها أولو الألباب، وهذا أجلُّ العلمين، وأعلاهما، وأكملهما.

والعلم الثاني: أننا نتفكر فيها، ونستخرج منها المنافع المتنوعة، فإن الله سخَّرها لنا، وسلَّطنا على استخراج جميع ما لنا فيها من المنافع والخيرات الدينية والدنيوية، فسَخَّر لنا أرضها لنحرثها، ونزرعها، ونفرسها، ونستخرج معادنها وبركتها، وجعلها طوع علومنا وأعمالنا؛ لنستخرج منها الصناعات النافعة، فجميع فنون الصناعات - على كثرتها، وتنوعها، وتفوقها، لا سيما في هذه الأوقات - كل ذلك داخل في تسخيرها لنا. وقد عرفت الحاجة، بل الضرورة في هذه الأوقات إلى استنباط المنافع منها، وترقية الصناعات إلى ما لا حدَّ له، وقد ظهر في هذه الأوقات من موادّها وعناصرها أمور فيها فوائد عظيمة للخلق، وقد تقدّم لنا في قاعدة اللازم: أن ما لا تتمُّ الأمور المطلوبة، فهو مطلوب. وهذا يدل على أن تعلُّم الصناعات والمخترعات الحادثة من الأمور المطلوبة شرعاً، كما هي مطلوبة لازمة عقلاً، وأنها من الجهاد في سبيل الله، ومن علوم القرآن؛ فإن القرآن نبّه العباد على أنه جعل الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس، وأنه سخَّر لهم ما في الأرض؛ فعليهم أن يسعوا لتحصيل هذه المنافع من أقرب الطرق إلى تحصيلها، وهي معروفة بالتجارب، وهذا من آيات القرآن، وهو أكبر دليل على سعة علم الله، وحكمته ورحمته بعباده؛ بأن أباح لهم جميع النعم، ويسّر لهم الوصول إليها بطرق لا

تزال تحدث وقتاً بعد وقت، وقد أخبر في عدة آيات أنه تذكرة يتذكر به العباد كل ما ينفعهم فيسلكونه، وما يضرهم فيتركونه، وأنه هداية لجميع المصالح.

التعليق

خلاصة هذه القاعدة أن الله سبحانه وتعالى أرشد الناس بهذا القرآن العظيم، وأن إرشاده ينقسم إلى قسمين:
الأول: أوامر ونواهٍ وأخبار فيها عظة وعبرة.

والثاني: إرشاد إلى أمور وراء ذلك لا تتعلق بالأمر والنهي يستدلون بها على كمال عظمة الله عز وجل، وكمال رحمته وينتفعون بها أيضاً في أمور دنياهم، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، ومثل قوله تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلاً﴾ [آل عمران: ١٩١]، ومثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: ٢٥]، فإنه إذا علم الإنسان أن في الحديد بأساً شديداً، اعتمد عليه في الأمور التي تحتاج إلى قوة وإلى متانة. وكذلك إذا علم أن فيه منافع أخرى ذهب يطلب هذه المنافع، وكيف هذا الحديد، فيصهره ويصنعه على حسب المنفعة التي أرادها، فلو أن الله عز وجل شرح هذه المنافع وكيف الوصول إليها، لكانوا يحتاجون إلى مجلدات، كما هو موجود في كتب هذا العلم، ولكن الناس في ذلك الوقت لا يعرفون عن هذا شيئاً، فإذا قال الله جل وعلا: الحديد فيه منافع، فمعنى ذلك أننا نسخر علومنا وأفهامنا للوصول إلى تلك المنافع التي عبر الله عنها في هذا الجمع، الذي هو صيغة منتهى الجموع.

القاعدة الرابعة والعشرون:

القرآن يرشد إلى التوسط والاعتدال في الأمور،
ويذم التقصير والغلو ومجاوزة الحد.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠]، ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ [الأعراف: ٢٩]، والآيات الأمرة بالعدل والناهية عن ضده كثيرة، والعدل في كل الأمور: لزوم الحد فيها، وأن لا يغلو ويتجاوز الحد؛ كما لا يقصر ويدع بعض الحق، ففي عبادة الله: أمر بالتمسك بما عليه النبي ﷺ في آيات كثيرة، ونهى عن مجاوزة ذلك وتعدي الحدود في آيات كثيرة، وذم المقصرين عنه في آيات كثيرة.

فالعبادة التي أمر الله بها: ما جمعت الإخلاص للمعبود، والمتابعة للرسول. وما فقد فيه الأمران، أو أحدهما، فهي من الأعمال اللاغية.

وفي حق الأنبياء والرسل صلى الله عليهم وسلم: أمر بالاعتدال، وهو: الإيمان بهم، ومحبتهم المقدّمة على محبة الخلق، وتوقيرهم، واتباعهم، ومعرفة أقدارهم، ومراتبهم التي أكرمهم الله بها. ونهى عن الغلو فيهم في آيات كثيرة، وهو: أن يُرفعوا فوق منزلتهم التي أنزلهم الله، ويُجعل لهم من حقوق الله التي لا يشاركه فيها مشارك شيء؛ كما نهى عن التقصير في حقهم في الإيمان بهم، ومحبتهم، وترك توقيرهم، وعدم اتباعهم، وذم الغالين فيهم - كالتصاري ونحوهم

في عيسى - في آيات كثيرة، كما ذمّ الجافين لهم - كاليهود حيث قالوا في عيسى ما قالوا - وذمّ من فرّق بينهم؛ فأمن ببعض دون بعض، وأخبر أن هذا كفرٌ بجمعهم.

وكذلك يتعلق الأمر في حق العلماء والأولياء، يجب محبتهم، ومعرفة أقدارهم، ولا يحل الغلوّ فيهم وإعطاءهم شيئاً من حق الله وحق رسوله الخاص، ولا يحل جفائهم وعداوتهم، فمن عادى الله ولياً فقد بارزه بالحرب.

وأمر بالتوسط بالنفقات، والصدقات، ونهى عن الإمساك، والبخل، والتقتير؛ كما نهى عن الإسراف، والتبذير.

وأمر بالقوة والشجاعة بالأقوال، والأفعال، ونهى عن الجبن، وذمّ الجبناء، وأهل الخور وضَعْفِ النفوس، كما ذمّ المتهورين الذين يُلقون بأنفسهم وأيديهم إلى التهلكة.

وأمر وحثّ على الصبر في آيات كثيرة، ونهى عن الجزع والهلع والسخط.

كما نهى عن التجبّر، وعدم الرحمة، والقساوة، في آيات كثيرة.

وأمر بأداء حقوق مَنْ له حق عليك، من الوالدين، والأقارب، والأصحاب ونحوهم، والإحسان إليهم قولاً وفعلاً، وذمّ من قصّر في حقّهم، أو أساء إليهم، قولاً وفعلاً؛ كما ذمّ من غلا فيهم وفي غيرهم حتى قدّم رضاهم على رضا الله، وطاعتهم على طاعة الله.

وأمر بالاقتصاد بالأكل، والشرب، واللباس، ونهى عن السرف، والترف؛ كما نهى عن التقصير الضارّ للقلب والبدن.

وبالجملّة، فما أمر الله بشيء إلا كان وسطاً بين خُلُقَيْن ذميين:
تفريط أو إفراط.

التعليق

التوسط معناه أن تكون موافقاً للشرع في الكمية والكيفية، والغلوّ أن تزيد، والتفريط أن تنقص، كل أمور الخير قد أمر بها الشرع وأمر بالإكثار منها، حتى قال الرسول ﷺ: «أعني على نفسك بكثرة السجود»^(١). لكن في الأمور المحدودة، لو قال قائل: أنا أريد أن أصلي في النهار والليل ست صلوات، قلنا: هذا لا يجوز؛ لأن هذا ظلم ومجاوزه، أو قال: أنا أريد أن أجعل الظهر ست ركعات. قلنا: هذا لا يجوز، وكذلك في إنفاق المال، لو زاد وأسرف، قلنا: لا يجوز، ولو نقص، قلنا: لا يجوز أيضاً؛ ولكن الخير كله في التوسط.

وخلاصة هذه القاعدة: أن القرآن يأمر بالاعتدال في الأمور؛ لا تزد ولا تنقص، فمن زاد وشدد ورأى أنه لا بد أن نعمل حتى في الأمور المستحبة، وأن لا نفرط في شيء؛ نقول: إن هذا مما نهى عنه الشرع: ﴿لَا تَقْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧]. ولو قصر وصار لا يبالي بالأمور المشروعة، ويقول: أنا أكتفي بما يجب، قلنا: إنه فاته خير كثير، لكنه ليس كالأول؛ فالأول أشد في النهي عنه، والثاني فاته خير كثير، ولكن لا يقال له: إنك أسأت؛ ولهذا قال النبي ﷺ للرجل الذي قال: لا أزيد على هذا ولا

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب فضل السجود والحث عليه، رقم (٤٨٨).

أنقص: «دخل الجنة إن صدق»^(١). فالحاصل أن هذا أمر ينبغي أن نتفطن له أيضاً، حتى في الدعوة إلى الله نكون وسطاً بين التهاون والتفريط، وبين الغلو والتشديد، الدعوة إلى الله بالحكمة، والعدل من الحكمة.

ومن الحكمة مراعاة الحال، قد يكون مثلاً من غير الحكمة أن تدعو في كل الوقت لئلا يملّ الناس؛ ولهذا كان النبي ﷺ يتعاهد أصحابه بالموعظة، يتخولهم بالموعظة؛ فلكل مقام مقال، فالإنسان الحكيم يعرف ذلك، ربما تكون في مكان لا يناسب أن تقول شيئاً، ولكنك تقوله في مكان آخر، أو في وقت آخر في نفس المكان.

والمهم أن الإنسان يجب أن يكون وسطاً في جميع أموره، هذا ما يدعو إليه القرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]، تكون عدلاً في جميع الأمور لا تُفْرِطَ ولا تُفْرِطَ.



(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب وجوب صوم رمضان (١٧٩٢)؛ ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (١١).

القاعدة الخامسة والعشرون:

حدود الله قد أمر بحفظها، ونُهي عن تعديها وقربانها.

قال تعالى: ﴿وَالْحَنِيفُونَ حُدُودِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧].

أما حدود الله: فهي ما حدّه لعباده من الشرائع الظاهرة والباطنة التي أمرهم بفعلها، والمحرمات التي أمرهم بتركها؛ فالحفظ لها: أداء الحقوق اللازمة، وترك المحرمات الظاهرة والباطنة. ويتوقف هذا الفعل، وهذا الترك، على معرفة الحدود على وجهها؛ ليعرف ما يدخل في الواجبات والحقوق، فيؤديها على ذلك الوجه كاملة غير ناقصة، وما يدخل في المحرمات، ليتمكن من تركها، ولهذا ذمّ الله من لم يعرف حدود ما أنزل على رسوله، وأثنى على من عرف ذلك.

وحيث قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، كان المراد بها ما أحلّه لعباده، وما فصله من الشرائع، فإنه نهى عن مجاوزتها، وأمر بملازمتها؛ كما أمر بملازمة ما أحلّه من الطعام، والشراب، واللباس، والنكاح، ونهى من تعدي ذلك إلى ما حرّم منها من الخبائث، وكما أمر بملازمة ما شرعه من الأحكام في النكاح والطلاق، والعِدَّة وتوابع ذلك، ونهى عن تعدي ذلك إلى فعل ما لا يجوز شرعاً، وكما أمر بالمحافظة على ما فصله من أحكام الموارث،

ولزوم حدّه، ونهى عن تعدّي ذلك وتوريث من لا يرث، وحرمان من يرث، وتبديل ما فرضه وفصله بغيره.

وحيث قال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧] كان المراد بذلك المحرمات، فإن قوله: ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ نهي عن فعلها، ونهي عن مقدّماتها وأسبابها الموصلة إليها والموقعة بها؛ كما نهاهم عن المحرمات على الصائم، وبيّن لهم وقت الصيام، فقال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وكما حرّم على الأزواج أن يأخذوا مما أتوا أزواجهن شيئا إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، قال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وكما صرح بالمحرمات في قوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّيْفَ﴾ [الإسراء: ٣٢]، وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]؛ فالخير والسعادة والفلاح في معرفة حدود الله، والمحافظة عليها؛ كما أن أصل الشرّ وأسباب العقوبات الجهل بحدود الله، أو ترك المحافظة عليها، أو الجمع بين الشرّين، والله أعلم.

التعليق

الحدود: ما حدّه الله لعباده من المباحات والمأمورات والمنهيات.

فأما المأمورات، فيقول الله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾، وكذلك المحلّلات. وأما المنهيات، فيقول: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾؛ وذلك لأن الراعي حول الحمى يوشك أن يقع فيه، فإذا قربت من هذه المحرمات أو شكت أن تقع، وكلما كانت المحرمات تدعو النفوس إليها أكثر، كان النهي عن قربانها أشدّ وأؤكد، ولهذا حرّم على الرجل أن يرى المرأة الأجنبية منه، أو أن يكلمها على

سبيل التمتع والتلذذ بصوتها؛ لأن ذلك يجرّ إلى الزنا، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى﴾، وفي مسائل الربا حرّم الله أشياء ليس فيها ظلم، فإنك إذا اشتريت صاعاً من البرّ الطيب بصاعين من البرّ الرديء يساويان الصاع في القيمة، فليس ذلك بظلم، وهو أهون على المكلف من أن يذهب فيبيع الرديء، ثم يقبض ثمنه، ثم يشتري الطيب، لكنه يجرّ إلى الربا الصريح الذي يتضمن الظلم، وهي أن أعطيك عشرة دراهم نقداً بخمسة عشر درهماً مؤجلةً، وهذا هو الربا. والحاصل أن المحرّمات يقال فيها: ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾، وينهى عن القرب إليها بكل وسيلة «ما أسكر كثيره، فقليله حرام»، والقليل لا يسكر؛ لكنه يجرّ إلى شرب الكثير، فإن النفوس تدعو كثيراً إلى تناول هذا المسكر؛ فلذلك حرّمت منه على وجه بعيد.

أما إذا كانت الحدود مما أمر به أو ما أحلّ، فقد قال الله فيها: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾، والاعتداء في الواجبات أن يزيد فيها أو يقصر، والاعتداء في المحللات أن ينتقل منها إلى المحرّمات، فمثلاً: نحن أمرنا بالأكل والشرب، ولكن نهينا عن الإسراف ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]، فلو أن أحداً قدّم له طعام شهى لذيد، فأكل منه حتى صار لا يحمل بطنه إلا مع العصا، فهذا إسراف محرم؛ ولهذا قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: إنه يحرم على الإنسان الأكل إذا خاف تخمة أو أذى. والتخمة: التئن، أي: تئن المعدة وتغيرها؛ لأن المعدة إذا ثقل عليها الطعام ولم تهضمه أنتن فيها؛ لأن السوائل التي تُذيبه وتذيب خبثه تعجز عنه، فينتن في هذا الوعاء المختوم، وتجد الإنسان إذا تجشأ يحس برائحة كريهة تخرج منه.

القاعدة السادسة والعشرون:

الأصل أن الآيات التي فيها قيود لا تثبت أحكامها
إلا بوجود تلك القيود إلا في آيات يسيرة.

وهذه قاعدة لطيفة، فإنه متى رتب الله في كتابه حكماً على شيء، وقيده بقيد، أو شرطاً لذلك شرطاً، تعلق الحكم به على ذلك الوصف الذي وصفه الله تعالى. وهذا في القرآن لا حصر له، وإنما المقصود ذكر المستثنى من هذا الأصل الذي يقول كثير من المفسرين إذا تكلموا عليها: «هذا قيد غير مراد»، وفي هذه العبارة نظر، فإن كل لفظة في كتاب الله، فإن الله أرادها وفيها فائدة قد تظهر للمتكلم، وقد تخفى. وإنما مرادهم بقوله: «غير مراد»: ثبوت الحكم بها. فاعلم أن الله تعالى يذكر الأحكام الشرعية من أصول وفروع، ويذكر أعلى حالة يبرزها فيها لعباده؛ ليظهر لهم حسناتها إن كانت مأموراً بها، أو قبحها إن كانت منهيّاً عنها، وعند تأمل هذه الآيات - التي بهذا الصدد - يظهر لك منها عياناً.

فمنها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧]. ومن المعلوم أن من دعا مع الله إلهاً آخر فإنه كافر، وأنه ليس له برهان، وإنما قيدها الله بهذا القيد بيان لشناعة الشرك والمشرك، وأن الشرك قطعاً ليس له دليل شرعي ولا عقلي، والمشرك ليس بيده ما يسوغ له شيئاً من ذلك؛ ففائدة هذا القيد: التشنيع

البلغ على المشركين بالمعاندة، ومخالفة البراهين الشرعية والعقلية، وأنه ليس بأيديهم إلا أغراض نفسية، ومقاصد سيئة؛ وأنهم لو التفتوا أدنى التفات لعرفوا أن ما هم عليه لا يستجيزه من له أدنى إيمان ولا معقول.

التعليق

القيد الذي قد يقال غير مراد؛ كقوله في الآية: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ من قوله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾، فإنك لو اعتبرت هذا قيداً لكان معنى الآية: ومن يدع مع الله إلهاً آخر له به برهان فلا حساب عليه! وهل هذا موجود؟ لا، ولكن أراد الله سبحانه وتعالى أن يبين شناعة هذا القول، وأن حقيقة الأمر أنه لا برهان لمن دعا مع الله إلهاً آخر.



ومنها قوله تعالى: ﴿وَرَبِّئِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، مع أن كونها في حجره أو في غير حجره ليس شرطاً لتحريمها، فإنها تحرم مطلقاً؛ ولكن ذكر الله هذا القيد تشنيعاً لهذه الحالة، وأنه من القبيح إباحة الربيبة التي هي في حجر الإنسان بمنزلة بنته، فذكر الله المسألة متجلية بثياب قبحها لينفر عنها ذوي الألباب، مع أن التحريم لم يعلق بمثل هذه الحالة؛ فالأنثى إما أن تكون مباحة مطلقاً، أو محرمة مطلقاً؛ سواء كانت عند الإنسان أم لا، كحالة بقية النساء المحللات والمحرمات.

التعليق

وهذا الذي ذهب إليه شيخنا - رحمه الله - هو الصحيح. والدليل أنه المراد، وأن الله تعالى ذكر هذا لبيان قبح هذا الأمر، لا شرطاً في الحكم أنه قال: ﴿رَبِّبِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، ولم يقل: فإن لم يكن في حجوركم؛ فلما ذكر حكم الحكم في مخالفة أحد القيدین علم أنه ليس قيداً فيه.

□ □ □

ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، و﴿خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، مع أنه من المعلوم النهي عن قتل الأولاد في هذه الحالة وغيرها؛ فالفائدة في ذكر هذه الحالة: أنها حالة جامعة للشر كله، كونه قتلاً بغير حق، وقتل من جُبلت النفوس على شدة الشفقة التي لا نظير لها عليه، وكون ذلك صادراً عن التسخط لقدر الله، وإساءة الظن بالله؛ فهم تبرّموا بالفقر هذا التبرّم، وأساؤوا ظنونهم برّبهم حيث ظنّوا أنهم إن أبقوهم زاد فقرهم، واشتدّت ضرورتهم، فصار الأمر بالعكس. وأيضاً، فإنه إذا كان منهيّاً عن قتلهم في هذه الحال التي دفعهم إليها خشية الافتقار، أو حدوثه، ففي غير هذه الحالة من باب أولى وأحرى. وأيضاً، ففي هذا بيان للحالة الموجودة غالباً عندهم، فالتعرض لذكر الأسباب الموجودة الحادثة يكون أجلى وأوضح للمسائل.

وأما قوله تعالى في الرجعة: ﴿وَيُؤْتِلُنَّ أَحَقُّ بِرَبِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فمن العلماء من قال: إنه من هذا النوع، وأنه يستحق ردّها؛ سواء أراد الإصلاح أو لم يُرده، فيكون ذكر هذا القيد

حَتَّى عَلَى لَزُومِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ قَصْدِ الْإِصْلَاحِ، وَتَحْرِيمًا لِرَدِّهَا عَلَى وَجْهِ الْمُضَارَّةِ، وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ رَدَّهَا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَسْكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ جَعَلَ هَذَا الْقَيْدَ عَلَى الْأَصْلِ الْعَامِ، وَأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَسْتَحِقُّ رَجْعَةَ زَوْجَتِهِ فِي عِدَّتِهَا إِلَّا إِذَا قَصَدَ الْإِصْلَاحَ. فَأَمَّا إِذَا قَصَدَ ضِدَّ ذَلِكَ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِي رَجْعَتِهَا، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣]، مَعَ أَنَّ الرَّهْنَ يَصِحُّ حَضْرًا وَسَفْرًا؛ فَفَائِدَةُ هَذَا الْقَيْدِ أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ أَعْلَى الْحَالَاتِ، وَأَشَدَّ الْحَاجَاتِ لِلرَّهْنِ، وَهِيَ هَذِهِ الْحَالَةُ فِي السَّفَرِ، وَالكَاتِبُ مَفْقُودٌ، وَالرَّهْنُ مَقْبُوضٌ، فَأَحْوَجُ مَا يَحْتَاجُ الْإِنْسَانَ لِلرَّهْنِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الَّتِي تَعَذَّرَتْ فِيهَا التَّوَثُّقَاتُ إِلَّا بِالرَّهْنِ الْمَقْبُوضِ؛ وَكَمَا قَالَه النَّاسُ فِي قَيْدِهِ السَّفَرِ، فَكَذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ فِي قَيْدِهِ بِالْقَبْضِ، وَأَنَّ قَبْضَهُ لَيْسَ شَرْطًا لَصِحَّتِهِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلْإِحْتِيَاظِ، وَزِيَادَةِ الْاسْتِثْنَاءِ، وَكَذَلِكَ فَقَدَ الْكَاتِبُ.

التعليق

قوله - رحمه الله -: «ليس شرطاً لصحته» لعله يريد: «ليس شرطاً للزومه»؛ لأن قبض الرهن ليس شرطاً للصحة، فالرهن يصح - كما سبق - وإن لم يقبض، لكنه لا يلزم إلا بالقبض، فلو اشتريت منك شيئاً بدراهم، وقلت: رهنتك سيارتي، فالرهن صحيح لكنه ليس بلازم، فلعلّ الشيخ - رحمه الله - يريد بذلك اللزوم؛ لأن العلماء رحمهم الله اختلفوا في لزومه، والقول الراجح أنه يلزم وإن لم يقبض، وعمل الناس اليوم على هذا.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، مع أن الحق يثبت بالرجل والمرأتين، ولو مع وجود الرجلين؛ لكن ذكر الله أكمل حالة يحصل بها الحفظ للحقوق، بدليل أن النبي ﷺ قضى بالشاهد الواحد مع اليمين^(١)، والآية ليس فيها ذلك لهذه الحكمة، وهو أن الآية أرشد الله فيها عباده إلى أعلى حالة يحفظون بها حقوقهم لتمام راحتهم، وحسم اختلافهم ونزاعهم.

التعليق

الشهود في الأموال: رجلان، أو رجل وامرأتان، أو رجل ويمين المدعي، مثل أن أدعي عليك بأني أطلبك مئة ريال، وتُنكر، وعندي شاهد واحد فقط، وحلفت مع الشاهد، فإنه يقضى لي بالحق ويلزمك ما ادّعيته عليك. والقول الراجح أن اليمين في جانب المدعى عليه، أقوى المتداعيين، ولما أتى بالشاهد قوي جانبه.



وأما قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩]، فإنها من أصل القاعدة، ويظن بعض الناس أنها من هذا النوع، وأنه يجب التذكير نفعت أو لم تنفع، لكن هذا غلط، فنفع الذكرى: إذا كان يحصل بها الخير أو بعضه، أو يزول بها الشرّ كله أو بعضه؛ فأما إذا كان ضرر التذكير أعظم من نفعه، فإنه منهي عنه في هذه الحال؛ كما نهى الله عن سبّ آلهة المشركين إذا كان وسيلة لسبّ الله، وكما ينهى عن الأمر بالمعروف إذا كان يترتب على ذلك شرّ أكبر، أو

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الأحكام عن رسول الله، باب، ما جاء من اليمين مع الشاهد الواحد، رقم (١٢٦٥).

فوات خير أكثر من الخير الذي يُؤمر به، وكذلك النهي عن المنكر إذا ترتب عليه ما هو أعظم منه من شراً وضرراً؛ فالتذكير في هذه الحال غير مأمور به، بل منهي عنه، وكل هذا من تفصيل قوله تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]؛ فعلم أن هذا قيد مُراد ثبوت الحكم بشوته، وانتفاء الحكم لانتفائه، والله أعلم.

التعليق

هذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، هل أن قوله: ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ قيد؟ والمعنى: أنه لا يجب التذكير إلا إذا نفعت الذكرى، فإن لم تنفع فلا تذكر؛ لأنه لا فائدة منه لكونه مضيعة للوقت، أو أن هذا القيد للنداء عليهم بأن هؤلاء ما ينفع فيهم الخير، لكن يشرع أن تذكر على كل حال؛ كقولك مثلاً: علّمه إن كان العلم ينفعه. هل معناه: إنك لا تعلّمه إلا إذا كان سينفعه، أو المعنى: علّمه بكل حال؟ الثاني؛ إذ رأى بعض العلماء أنها من هذا الباب، وعلى القول الأول الذي رجحه الشيخ - رحمه الله - يكون قيداً مراداً، وأنه إذا لم تنفع الذكرى لم تجب.

وفي هذا المقام لا تخلو الحال من ثلاثة أمور: إما أن تنفع، أو تضر، أو لا تنفع ولا تضر، إن نفعت وجب التذكير، وإن ضرت فلا تذكير، بل يُنهى عن التذكير؛ وإن لم تضر ولم تنفع، فإنها لا تجب ولا يُنهى عنها، لكن هل الأولى أن يذكر إظهاراً للحق وبياناً له، ولعلهم يرجعون إلى الحق فيما بعد؟ هذا هو الظاهر، إذا لم يكن مضرة، فإنه ينبغي أن يذكر، أما إذا نفعت، فإنه يجب أن يذكر. ولم يترجح عندي أحد هذين القولين؛ لأننا إذا نظرنا إلى وجوب التذكير وإعلان الشرع وبيانه، قلنا: إن الآية تدل على أن (ذكر) إن

كان هؤلاء ينفع فيهم الذكرى، ويكون المقصود به النداء على عنادهم وعلى استكبارهم وعدم رجوعهم للحق، وعلى كل حال، هذا موضع خلاف بين العلماء، وشيخنا - رحمه الله - يرجح أنه قيد، وأن الذكرى لا تجب إلا إذا نفعت.



ومنها قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١]، مع أنه لا يقع قتلهم إلا بغير حق؛ فهذا نظير ما ذكره في الشرك، وأن هذا تشنيع لهذه الحالة التي لا شبهة لصاحبها، بل صاحبها أعظم الناس جرماً، وأشدّهم إساءة.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فليست من هذا النوع، وإنما هي من النوع الأول الذي هو الأصل، والحق الذي قيدها الله به جاء مفسراً في قوله ﷺ: «النفس بالنفس، والزاني المحصن، والتارك لدينه المفارق للجماعة»^(١).

ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦]، مع أن فقد الماء ليس من شرطه وجود السفر، فإنه إذا فقد جاز التيمم حضراً وسفراً، لكن ذكّر السفر بياناً للحالة الغالبة الموجودة التي يُفقد فيها الماء، أما الحضرة، فإنه يندر فيه عدم الماء جداً، ومن هذا السبب ظن بعض العلماء أن السفر وحده مبيح للتيمم، وإن كان الماء موجوداً!! وهذا في غاية الضعف. وهدي الرسول وأصحابه والمسلمين مخالف لهذا القول.

(١) البخاري في الديات، باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾، حديث رقم (٦٨٧٨) (٢٠١/١٢)؛ ومسلم في القسامة، باب ما يباح به دم المسلم، حديث رقم (١٦٧٦) (١٣٠٢/٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

التعليق

وكذلك قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ فإن المريض لا يشترط لجواز تيممه فقدان الماء، بل يتيمم وإن كان على حوض الماء؛ لأنه مريض، لكن قول الله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ هذا في السفر، وأما المريض فيجوز أن يتيمم سواء وجد الماء أم لم يجد.



ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]، مع أن الخوف ليس بشرط لصحة القصر ومشروعيته بالاتفاق؛ ولما أورد هذا على النبي ﷺ قال في جوابه: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته»^(١)، يعني: وصدقة الله وإحسانه في كل زمان ومكان، لا تقيده بخوف ولا غيره. ومن العلماء من قال: إن هذا القيد من القسم الأول، وأن القصر التام - وهو قصر العدد، وقصر الأركان والهيئات - شرطه اجتماع السفر والخوف كما في الآية، فإن وجد الخوف وحده لم يقصر عدد الصلاة، وإنما تقصر هيئاتها وصفاتها، وإن وجد السفر وحده لم تقصر هيئاتها وشروطها وإنما يقصر عددها، ولا ينافي هذا كلام النبي ﷺ، فإنهم إنما سألوه عن قصر العدد، فأجابهم بأن الرخصة فيه عامة في كل الأحوال. وهذا تقرير مليح موافق للآية، غير مخالف لحديث الرسول، فيتعين الأخذ به.

(١) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها. باب صلاة المسافرين وقصرها. حديث رقم (٦٨٦) (٤٧٨/١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

التعليق

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]، فإن قوله: ﴿أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ ليس قيداً، ولكنه بيان لأشنع الحالات في الربا، وهي أن يأكله الإنسان أضعافاً مضاعفة، كما يفعل أهل الجاهلية إذا حلّ الدين، قال: إما أن توفي، وإما أن تربى؛ فإن أوفاه فقد استوفى حقه، وإن لم يُوفَ قال للذي عليه مئة فقط: الذي عليك مائة وعشرون. فإذا جاء الأجل الثاني ولم يوف، قال: يجب أن نجعل المائة وعشرين مائة وأربعين، أو مائة وخمسين، وهذا أشنع ما يكون، لا يقال: إن قوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ يدلّ على جواز الربا مرة واحدة، وإن كان بعض الناس قد قال به، لكنه أخطأ؛ لأننا نقول: إذا كنت تريد ذلك، فلماذا تمنع الزيادة ثانية مع أنه لم يأكله أضعافاً مضاعفة، وإنما أكله ضعفاً واحداً؟ مثلاً: أعطيتك مئة درهم بمائة وعشرين إلى سنة، قال بعض الناس: إن هذا جائز؛ لأن الله قال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾، فالعقد الأول الذي فيه الربا ليس حراماً. وبناء على قوله، فإن معاملة البنوك تعتبر غير ربوية إلا إذا كرروا الزيادة. قال: فإن قال عند رأس الحول أو عند تمام الأجل: زدتك، صار ربا، فنقول له: إنك لم تأخذ بالآية؛ لأن الله يقول: ﴿أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾، وأنت الآن قلت: إن أول ضعف يكون حراماً، فإن كنت تريد أن تأخذ بالآية، فقل: إن أول ضعف ليس بحرام أيضاً، وإلا فقد خالفت قاعدتك، لكن الأمر كما قلنا: إن

هذا القيد لبيان أشنع الأحوال أو أشنع المعاملات التي يكون فيها الربا.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا فَيَتَّكِمَ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]، هل المراد: فإن امتنعن عن البغاء لغير التحصن، فأكرهوهن؟ لا، ليس الحكم كذلك، وإن كان ظاهر الآية هو هذا. لكن نقول: إن الآية ذكرت أشنع ما يكون؛ لأن إكراه الإنسان أمته على البغاء، وهي تريد التحصن هو أشنع ما يكون؛ لأنها صارت أظهر منه وأنقى منه ثوباً؛ فالحاصل أن مثل هذه الآيات أو هذه القيود ينبغي التفطن لها.

وخلاصة هذه القاعدة: أن الأصل في القيود والشروط أنها معتبرة، وأن الحكم في مفهوم المخالفة ثابت، إلا في مسائل قليلة دلّ الدليل على أن هذا القيد أو الشرط ليس مفهوم المخالفة فيه مخالفاً لحكم المنطوق، وإنما ذكرت هذه القيود: إما لبيان الواقع، وإما لبيان الغالب، وإما لذكر الحال التي هي أعلى ما يكون في الشناعة، أو ما أشبه ذلك. ثم هل يصح أن نعبر ونقول هي غير مرادة؟ يقول شيخنا عبد الرحمن - رحمه الله - : لا، إن هذا غلط؛ لأن الله تعالى لا يذكر في كلامه شيئاً إلا كان مراداً، لكن ليس المراد به إثبات نقيض الحكم في المخالف، وإنما يراد به مسائل، أو التنبيه على حالات تتبين بالتأمل، ولا نقول مخالفة، بل نقول: إن المخالفة في هذا الحكم لا تخالف المنطوق.



القاعدة السابعة والعشرون:

المحترزات في القرآن تقع في كل المواضع في أشد الحاجة إليها.

وهذه القاعدة جليلة النفع، عظيمة الوقع؛ وذلك أن كل موضع يسوق الله فيه حكماً من الأحكام، أو خبراً من الأخبار، فيتشوّف الذهن فيه إلى شيءٍ آخر إلا وجدت الله قد قرن به ذلك الأمر الذي يعلق في الأذهان، فيبيّنه أحسن بيان، وهذا أعلى أنواع التعليم الذي لا يُبقي إشكالاً إلا أزاله، ولا احتمالاً إلا وضّحه، وهذا يدل على سعة علم الله وحكمته؛ وذلك في القرآن كثير جداً، ولنذكر بعض أمثلة توضح هذه القاعدة، وتُحسّن للداخل الدخول إليها:

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبِّي هَذِهِ الْبَلَدَةَ الَّتِي حَرَّمَهَا﴾ [النمل: ٩١]، لما خصّها بالذكر ربما وقع في بعض الأذهان تخصيص ربوبيته بها؛ أزال هذا الوهم بقوله: ﴿وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٩١].

ومنها قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِمَّا يَعْبُدُ هَؤُلَاءِ﴾ [هود: ١٠٩]، لما كان قد يقع في الذهن أنهم على حجة وبرهان؛ فأبان بقوله: ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُمْ مِنْ قَبْلُ﴾ [هود: ١٠٩]، أنهم ضلّال اقتدوا بمثلهم، ثم لما كان قد يتوهم المتوهم أنهم في طمأنينة من قولهم، وعلى يقين من مذهبهم، ولربما توهم أيضاً أن الأليق أن

لا تبسط لهم الدنيا؛ احترز من ذلك بقوله: ﴿وَأِنَّا لَمُوقُوهُمْ نَصِيبُهُمْ غَيْرُ مَنْقُوسٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكِّ مَنَّةٍ مُّرِيبٍ﴾ [هود: ١٠٩ - ١١٠].

ولما قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥]، ربما يظن الظانّ أنهم لا يستون مع المجاهدين ولو كانوا معذورين؛ أزال هذا الوهم بقوله: ﴿غَيْرِ أُولَى الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

التعليق

ورد في نسخة للكتاب قول المؤلف - رحمه الله -: (ربما يظن الظانّ أنهم لا يستون مع القاعدين) والصواب: مع المجاهدين بدل مع القاعدين.



وكذلك لما قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أُولِيكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا﴾ [الحديد: ١٠]، ربما توهم أحد أن المفضولين ليس لهم عند الله مقام ولا مرتبة؛ فأزال هذا الوهم بقوله: ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]، ثم لما كان ربما يتوهم أن هذا الأجر يُستحق بمجرد العمل المذكور، ولو خلا من الإخلاص؛ أزال هذا الوهم بقوله: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ سَعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٤٨]، ربما وقع في الذهن أنهم يفسدون وقد يصلحون؛ أزال هذا بقوله: ﴿وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [النمل: ٤٨]، أي: لا خير فيهم أصلاً، مع شرّهم العظيم.

ومنها: أنه قال في عدة مواضع: ﴿وَلَا تَسْمِعُ أَصْمَّ الدُّعَاءِ﴾ [النمل: ٨٠، والروم: ٥٢]، ربما يتوهم أحد أنهم وإن لم يسمعوا، فإنهم يفهمون الإشارة؛ أزال هذا الاحتمال بقوله: ﴿إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠]، فهذه حالة لا تقبل سماعاً ولا رؤية لتحصل الإشارة، وهذا نهاية الإعراض.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُنَّ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، ربما توهم أحد أن هدايته تقع جزافاً من غير سبب؛ أزال هذا بقوله: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦]، أي: بمن يصلح للهداية لذكائه وخيره، ممن ليس كذلك، فأبان أن هدايته تابعة لحكمته التي هي وضع الأشياء مواضعها، ومَنْ كان حَسَنَ الفهم رأى من هذا النوع شيئاً كثيراً.



القاعدة الثامنة والعشرون:

في ذكر الأوصاف الجامعة التي وصف الله بها المؤمن.

لما كان الإيمان أصل الخير كله والفلاح، وبفقدته يفقد كل خير ديني ودنيوي وأخروي، أكثر الله من ذكره في القرآن جداً: أمراً به، ونهياً عن ضده، وترغيباً فيه، وبياناً لأوصاف أهله، وما لهم من الجزاء الدنيوي والأخروي؛ فأما إذا كان المقام مقام خطاب للمؤمنين بالأمر والنهي، أو مقام إثبات الأحكام الدنيوية بوصف الإيمان، فإنها تتناول كل مؤمن؛ سواء كان متمماً لواجبات الإيمان وأحكامه، أو ناقصاً في شيء منها. وأما إذا كان المقام مقام مدح وثناء، وبيان الجزاء الكامل للمؤمن، فإنما المراد بذلك المؤمن حقاً، الجامع لمعاني الإيمان، وهذا هو المراد بيانه هنا،...

التعليق

هذه القاعدة مفيدة، وهي أن الخطاب بالإيمان ينقسم إلى قسمين: خطاب يراد به الإيمان الكامل، وخطاب يراد به مطلق الإيمان؛ فالأمر والنهي والأحكام المتعلقة بالإيمان تشمل المؤمن الكامل وغير الكامل، كل مؤمن وإن كان فاسقاً، يؤمر بالصلاة، ويؤمر بالخير، وما أشبه ذلك. وأما إذا كان السياق سياق مدح وثناء، فالمراد به الإيمان الكامل، فلا يدخل فيه فاسق؛ فمثلاً: قوله تعالى: ﴿إِن تَسْتَفِيحُوا فَفَدِّ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِن تَنْهَوْا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ

وَأَن تَعُودُوا نَعُدُّ وَلَن تُغْنِيَ عَنْكُمْ فِتْنَتُنَا إِنَّ كَثْرَتَ وَإِنَّ اللَّهَ مَعَ
 الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٩﴾ [الأنفال: ١٩]، المراد بذلك أهل الإيمان الكامل. وقوله:
 ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، المراد:
 أهل الإيمان الكامل، وهكذا.



... فنقول: وصف الله المؤمن في كتابه باعترافه وتصديقه بجميع
 عقائد الدين، وإبرادة ما يحبه الله ويرضاه، وبالعامل بما يحبه الله
 ويرضاه، وبترك جميع المعاصي، وبالمبادرة بالتوبة مما صدر منه منها،
 وبأن إيمانهم أثر في أخلاقهم، وأقوالهم، وأفعالهم الأثار الطيبة،
 فوصف المؤمنين بالإيمان بالأصول الجامعة، وهو الإيمان بالله،
 وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، والقدر خيره، وشره، وأنهم
 يؤمنون بكل ما أوتيه الرسل كلهم، ويؤمنون بالغيب، ووصفهم
 بالسمع والطاعة، والانقياد ظاهراً وباطناً، ووصفهم بأنهم ﴿... إِذَا ذُكِرَ
 اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ
 ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ
 حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢ - ٤]،
 ووصفهم بأن جلودهم تقشعر، وعيونهم تفيض من الدمع، وقلوبهم
 تلين وتطمئن لآيات الله وذكره، وبأنهم يخشون ربهم في الغيب
 والشهادة، وأنهم يؤثون ما أتوا وقلوبهم وجلت أنهم إلى ربهم
 راجعون، ووصفهم بالخشوع في أحوالهم عموماً، وفي الصلاة
 خصوصاً، وأنهم عن اللغو معرضون، وللزكاة فاعلون، ولرفوجهم
 حافظون، إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمنهم، وأنهم بشهاداتهم
 قائمون، ولأماناتهم وعهدهم مراعون، ووصفهم باليقين الكامل الذي

لا ريب فيه، وبالجهد بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، ووصفهم بالإخلاص لربهم في كل ما يأتون ويذرون، ووصفهم بمحبة المؤمنين، والدعاء لإخوانهم من المؤمنين السابقين واللاحقين، وأنهم مجتهدون في إزالة الغلّ من قلوبهم على المؤمنين، وبأنهم يتولّون الله ورسوله وعباده المؤمنين، ويتبرّؤون من موالاته جميع أعداء الدين، وبأنهم يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويطيعون الله ورسوله في كل أحوالهم، فجمع الله لهم بين العقائد الحقّة، واليقين الكامل، والإجابة التامة التي آثارها الانقياد لفعل المأمورات، وترك المنهيات، والوقوف على الحدود الشرعية.

فهذه الأوصاف الجليلة، وهي وصف المؤمن المطلق الذي سلم من العقاب، واستحق الثواب، ونال كل خير رُتّب على الإيمان، فإن الله رتّب على الإيمان في كتابه من الفوائد والثمرات ما لا يقل عن مائة فائدة، كل واحدة منها خيرٌ من الدنيا وما فيها، رتّب الإيمان نيل رضاه، الذي هو أكبر من كل شيء، ورتّب عليه دخول الجنة، والنجاة من النار، والسلامة من عذاب القبر، ومن صعوبات القيامة وتعرُّس أحوالها، والبشرى الكاملة في الحياة الدنيا، وفي الآخرة، والثبات في الدنيا على الإيمان والطاعات، وعند الموت وفي القبر على الإيمان والتوحيد، والجواب النافع السديد، ورتّب عليه الحياة الطيبة في الدنيا، والرزق، والحسنة، وتيسير العبد ليسرى، وتجنّيبه للعسرى، وطمانينة القلوب، وراحة النفوس، والقناعة التامة، وصلاح الأحوال، وصلاح الذرّية، وجعلهم قرّة عين للمؤمن، والصبر عند المحن والمصائب، وحمل الله عنهم الأثقال، ومدافعة الله عنهم جميع

الشرور، والنصر على الأعداء، ورَفَع المؤاخذة على الناسي، والجاهل، والمخطئ منهم، وأن الله لم يضع عليهم الأصار، بل أزالها ولم يحملهم ما لا طاقة لهم فيه، ومغفرة الذنوب بإيمانهم، والتوفيق للتوبة، فالإيمان أكبر وسيلة للقرب من الله، والقرب من رحمته، ونيل ثوابه، وأكبر وسيلة لمغفرة الذنوب، وإزالة الشدائد أو تخفيفها، وثمرات الإيمان على وجه التفصيل كثيرة، وبالجملة خيرات الدنيا والآخرة مرتبة على الإيمان، كما أن الشرور مرتبة على فقدته، والله أعلم.



القاعدة التاسعة والعشرون:

في الفوائد التي يجتنيها العبد في معرفته
وفهمه لأجناس علوم القرآن.

وهذه القاعدة تكاد أن تكون هي المقصود الأعظم في علم التفسير؛ وذلك أن القرآن مشتمل على علوم متنوّعة، وأصناف جليّة من العلوم، فعلى العبد أن يعرف المقصود من كل نوع منها، ويعمل على هذا، ويتبع الآيات الواردة فيه، فيحصل المراد منها علماً، وتصديقاً، وحالاً، وعملاً.

فأجل علوم القرآن على الإطلاق: علم التوحيد، وما لله من صفات الكمال، فإذا مرّت عليه الآيات في توحيد الله وأسمائه وصفاته أقبل عليها، فإذا فهمها وفهم المراد بها أثبتها لله على وجه لا يماثله فيه أحد، وعرف أنه كما ليس لله مثل في ذاته، فليس له مثل في صفاته، وامتلاً قلبه من معرفة ربّه وحبّه بحسب علمه بكمال الله وعظّمته، فإن القلوب مجبولة على محبة الكمال؛ فكيف بمن له كل الكمال، ومنه جميع النعم الجزال، ويعرف أن أصل الأصول هو الإيمان بالله، وأن هذا الأصل يقوى ويكمل بحسب معرفة العبد بربّه، وفهمه لمعاني صفاته ونعوته، وامتلاء القلب من معرفتها ومحبتها، وأيضاً يعرف أنه بتكميله هذا العلم تكمل علومه وأعماله؛ فإن هذا هو أصل العلم، وأصل التعبّد.

التعليق

هذا أعلى أنواع العلوم، العلم بالله وبأسمائه وصفاته، وبما له من صفات الكمال والجلال والإحسان؛ لأن الله سبحانه وتعالى تدور صفاته على الكمال المطلق والجلال والعظمة والإحسان، ثم بعد ذلك صفات الرسل عليهم الصلاة والسلام، وما جُبلوا عليه من مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال، وهو النوع الثاني.



ومن علوم القرآن: صفات الرسل، وأحوالهم، وما جرى لهم وعليهم مع مَنْ وافقهم وخالفهم، وما هم عليه من الأوصاف الراقية، فإذا مرّت عليه هذه الآيات عرف بها أوصافهم، وازدادت معرفته بهم ومحبتهم، وعرف ما هم عليه من الأخلاق والأعمال، خصوصاً إمامهم وسيدهم محمد ﷺ، فيقتدي بأخلاقهم وأعمالهم بحسب ما يقدر عليه، ويفهم أن الإيمان بهم تمامه وكمال معرفته التامة بأحوالهم، ومحبتهم، وأتباعهم، وفي القرآن من نعوتهم الشيء الكثير الذي يحصل به تمام الكفاية، ويستفيد أيضاً الاقتداء بتعليماتهم العالية، وإرشاداتهم للخلق وحسن خطابهم، ولطف جوابهم، وتمام صبرهم؛ فليس القصد من قصصهم أن تكون سَمَرًا، وإنما القصد أن تكون عِبْرًا.

التعليق

قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾

[يوسف: ١١١]، والعبرة في قصص الرسل من وجهين:

الوجه الأول: من جهة أخلاقهم وصبرهم ومعاناتهم لأحوال الخلق، وكيف يدعون الناس ويتحملون في الدعوة ما لا يتحملة إلا من كان مثلهم.

والوجه الثاني: العبرة بما جرى من أقوامهم، وأنهم لم يتقبلوا دعوتهم لأول وهلة؛ بل نابذوهم، وعاندوهم، بل وقاتلوهم. فهذا نوح عليه الصلاة والسلام، أول رسول أرسله الله على الأرض، لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً، وقد قال الله عنه: ﴿وَإِنِّي كَلَّمَا دَعْوَتُهُمْ لِنُفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أُصْغَعُكُمْ فِي آذَانِهِمْ وَأَسْتَفْسَوْا نِيَابَهُمْ وَأَصْرُوا وَأَسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا﴾ [نوح: ٧].

فالحاصل أن نعتبر من وجهين: من جهة حال الرسل، ومن جهة حال المرسل إليهم. فإذا دعونا الناس ليؤمنوا، فإننا لا نريد منهم أن يقبلوا منا من أول لحظة، بل لا بد أن نعاني منهم حتى يقبلوا الحق، ولا نياس أو نستحسر، أو نقول: هؤلاء لم يهتدوا؛ ولهذا لما قالت الطائفة الثالثة من أهل القرية التي كانت حاضرة البحر: ﴿لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِيَّاكَ رَبُّكَ وَعَلَيْهِمْ يَنْقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤].



ومن علوم القرآن: علم أهل السعادة والخير، وأهل الشقاوة والشر، وفي معرفته لهم ولأوصافهم ونعوتهم فوائد: الترغيب في الاقتداء بالأخيار، والترهيب من أحوال الأشرار، والفرقان بين هؤلاء وهؤلاء، وبيان الصفات والطرق التي وصل بها هؤلاء إلى دار النعيم، وأولئك إلى دار الجحيم، ومحبة هؤلاء الأتقياء من الإيمان؛ كما أن بغض أولئك من الإيمان، وكلما كان العبد أعرف لأحوالهم تمكن من هذه المقاصد.

ومن علوم القرآن: علم الجزاء في الدنيا، والبرزخ، والآخرة، على أعمال الخير، وأعمال الشر؛ وفي ذلك مقاصد جليلة: الإيمان بكمال عدل الله، وسعة فضله، والإيمان باليوم الآخر، فإن تمام الإيمان بذلك يتوقف على معرفة ما يكون فيه، والترغيب والترهيب بالرغبة في الأعمال التي رتب الله عليها الجزاء الجزيل، والرغبة من ضدها.

ومن علوم القرآن: الأمر والنهي؛ وفي ذلك مقاصد جليلة: معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله، فإن المكلفين مكلفون بمعرفة ما أمروا به، وما نُهوا عنه، وبالعامل بذلك، والعلم سابق للعمل، وطريق ذلك: إذا مرَّ عليه نص فيه أمر بشيء عرفه، وفهم ما يدخل فيه، وما لا يدخل، وحاسب نفسه: هل هو قائم بذلك كله، أو بعضه، أو تاركه؟ فإن كان قائماً به فليحمد الله، ويسأله الثبات والزيادة من الخير، وإن كان مقصراً فيه؛ فليعلم أنه مطالب به، وملزوم به، فليستن الله على فعله، وليجاهد نفسه على ذلك، وكذلك في النهي؛ ليعرف ما يُراد منه، وما يدخل في ذلك الذي نهى الله عنه، ثم لينظر إلى نفسه، فإن كان قد ترك ذلك، فليحمد الله على ذلك، ويسأله أن يثبته على ترك المناهي، كما يسأله الثبات على فعل الطاعات، وليجعل الداعي له على الترك امتثال طاعة الله؛ ليكون تركه عبادة، كما كان فعله عبادة، وإن كان غير تارك له فليتب إلى الله منه توبة جازمة، وليبادر ولا تمنعه الشهوات الدنيّة عن مجانبة ما تدعو إليه النفس الأمارة بالسوء، فمن كان عند هذه المطالب وغيرها، عاملاً على هذه الطريقة، فإنه ماشٍ على الصراط المستقيم، والطريقة المثلى

فيما عليه من الاسترشاد بكتاب الله، وحصل له بذلك علم غزير،
وخير كثير.

التعليق

خلاصة هذه القاعدة:

بيّن المؤلف - رحمه الله -، أن علوم القرآن متعددة متنوعة، فيه كل العلوم؛ فيه العلم بالله جل وعلا، وأسمائه وصفاته، وهذا أعلاها وأجلّها، والعلم برسله، والعلم باليوم الآخر، والعلم بأحكام الله الشرعية، وكذلك الكونية، والعلم بالجزاء، والعلم بما في الكون مما يدل على كمال حكمة الله عز وجل وعظمته وقدرته ورحمته، وسعة علمه، والعلم بأوصاف الخير والشرّ لأجل أن نتصف بما اتصف به أهل الخير ونبتعد عما اتصف به أهل الشرّ.



القاعدة الثلاثون:

أركان الإيمان بالأسماء الحسنی ثلاثة: إيماننا بالاسم،
وبما دلّ عليه من المعنى، وبما تعلق به من الآثار.

وهذه القاعدة العظيمة خاصة بأسماء الرب، وفي القرآن من الأسماء الحسنی ما ينيف عن ثمانين اسماً كُرِّرت في آيات متعددة بحسب ما يناسب المقام، كما تقدم بعض الإشارة إلى المناسبة بها. وهذه القاعدة تنفعك في كل اسم من أسمائه الحسنی المتعلقة بالخلق، والأمر، والثواب، والعقاب؛ فعليك أن تؤمن بأنه عليم وذو علم، عظيم محيط بكل شيء، قدير ذو قدرة وقوة عظيمة، ويقدر على كل شيء، ورحيم ذو رحمة عظيمة، ورحمته وسعت كل شيء، والثلاثة متلازمة؛ فالاسم دلّ على الوصف، وذلك دلّ على المتعلق؛ فمن نفى واحداً من هذه الأمور الثلاثة، فإنه لم يتم إيمانه بأسماء الرب وصفاته، الذي هو أصل التوحيد، ولنكتف بهذا الأنموذج ليعرف أن الأسماء كلها على هذا النمط.

التعليق

خلاصة هذه القاعدة:

أن هذه الشروط الثلاثة فيما إذا كان الاسم متعدياً؛ مثل: السميع، والعليم، والخلق، وما أشبه ذلك. أما إذا كان لازماً، فإنه يؤمن بالاسم والصفة فقط؛ فمثلاً: الحيّ، تؤمن بهذا الاسم

اسماً من أسماء الله وتؤمن بأنه ذو حياة، وهذه هي الصفة، لكن ليس لها أصل تتعلق به؛ لأن هذه الصفة اللازمة لا تتعدى موصوفها، والذي أنكر دلالة الاسم على الصفة هم المعتزلة، قالوا: نؤمن بالاسم بدون أن يكون له صفة، فهو سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر! ويدعون أن الله سميع بذاته لا بصفة هي السمع، عليم بذاته لا بصفة هي العلم.



القاعدة الحادية والثلاثون:

ربوبية الله في القرآن على نوعين: عامة، وخاصة.

كثُر في القرآن ذكر ربوبية الربّ لعباده، ومتعلقاتها، ولوازمها، وهي على نوعين:

ربوبية عامة تدخل فيه المخلوقات كلها؛ برّها فاجرها، بل مكلفوها وغير المكلفين، حتى الجمادات، وهي: أنه تعالى المنفرد بخلقها، ورزقها، وتدبيرها، وإعطائها ما تحتاجه، أو تضطر إليه في بقائها، وحصول منافعها ومقاصدها، فهذه التربية لا يخرج عنها أحد.

والنوع الثاني: في تربيته لأصفيائه وأوليائه، فيرببهم بالإيمان الكامل، ويوفّقهم لتكميله، ويكملهم بالأخلاق الجميلة، ويدفع عنهم الأخلاق الرذيلة، ويسرّهم لليسرى، ويجنّبهم العسرى؛ وحقيقتها: التوفيق لكل خير، والحفظ من كل شر، وإنالة المحبوبات العاجلة والآجلة، وصرف المكروهات العاجلة والآجلة؛ فحيث أُطلقت ربوبيته تعالى، فإن المراد بها المعنى الأول؛ مثل قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤] ونحو ذلك. وحيث قيّدت بما يحبه ويرضاه، أو وقع السؤال بها من الأنبياء وأتباعهم، فإنما المراد بها النوع الثاني، وهو متضمن للنوع الأول، ولهذا تجد أسئلة الأنبياء وأتباعهم في القرآن بلفظ الربوبية غالباً، فإن مطالبهم كلها داخلة تحت ربوبيته الخاصة؛ ليلحظ العبد هذا المعنى النافع.

ونظير هذا المعنى الجليل: أن الله أخبر في عدة آيات أن الخلق كلهم عباده وعبيده، ﴿إِن كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]؛ فكلهم مماليكه وليس لهم من الملك والأمر شيء. ويخبر في بعض الآيات أن عباده بعض خلقه؛ كقوله: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، ثم ذكر صفاتهم الجليلة: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، وفي قراءة: ﴿عباده﴾، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، فالمراد بها بهذا النوع من قاموا بعبودية الله، وأخلصوا له الدين على اختلاف طبقاتهم؛ فالعبودية الأولى: يدخل فيها البرّ والفاجر، والعبودية الثانية: صفة الأبرار؛ ولكن الفرق بين الربوبية والعبودية: أن الربوبية وصف الربّ وفعله، والعبودية وصف العبيد وفعلهم.

التعليق

أفاد المؤلف - رحمه الله - في هذه القاعدة أن الربوبية على نوعين: والعبودية على نوعين: الربوبية: عامة، وخاصة، والعبودية: عامة وخاصة. والعبودية تتعلق بالعبد، والربوبية تتعلق بالربّ؛ فالعبودية المتعلقة بالربوبية هي العامة، التي معناها الملك والتدبير والخلق. والعبودية المتعلقة بالعبد، معناها: طاعة الله عز وجل، هذه خاصة بمن أطاع. وقد اجتمع الصنفان في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مَنَّا رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٧٦﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ [الأعراف: ١٢١ - ١٢٢]، ربّ العالمين هذه عامّة، ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ هذه خاصة. ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، هذه خاصة. ﴿إِن كُلُّ

مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا ﴿ [مريم: ٩٣] عامّة، «يا عبادي! كلّمك جائع إلا من أطعمته»^(١). عامّة. ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢] خاصّة؛ لأن الشيطان له سلطان على الذين يتولونه ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ ٩٩ ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾ [النحل: ٩٩ - ١٠٠]، ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ٨٢ ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلِصِينَ﴾ [ص: ٨٢ - ٨٣] خاصّة.



(١) أخرجه مسلم في كتاب البرّ والصلاة والآداب، باب تحريم الظلم (٢٥٧٧).

القاعدة الثانية والثلاثون:

إذا أمر الله بشيء كان ناهياً عن ضده، وإذا نهى عن شيء كان أمراً بضده، وإذا أثنى على نفسه أو على أوليائه وأصفيائه بنفي شيء من النقائص كان ذلك إثباتاً للكمال.

وذلك لأنه لا يمكن امتثال الأمر على وجه الكمال إلا بترك ضده؛ فحيث أمر بالتوحيد، والصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وبرّ الوالدين، وصلة الأرحام، والعدل، كان نهياً عن الشرك، وعن ترك الصلاة، وترك الزكاة، وترك الصوم، وترك الحج، وعن العقوق والقطيعة.

وحيث نهى عن الشرك، والصلاة، إلى آخر المذكورات، كان أمراً بالتوحيد، وفعل الصلاة، إلى آخرها.

وحيث أمر بالصبر، والشكر، وإقبال القلب على الله: إنابة، ومحبة، وخوفاً، ورجاءً؛ كان نهياً عن الجزع، والسخط، وكفران النعم، وإعراض القلب عن الله في تعلق هذه الأمور بغيره.

وحيث نهى عن الجزع، وكفران النعم، وغفلة القلب؛ كان أمراً بالصبر... إلى آخر المذكورات، وهذا ضرب مثل، وإلا فكل الأوامر والنواهي على هذا النمط.

وكذلك المدح لا يكون إلا بإثبات الكمالات؛ فحيث أثنى على نفسه، وذكر تنزهه عن النقائص والعيوب؛ كالنوم، والسنة، واللغوب،

والموت، وخفاء شيء في العالم من الأعيان، والصفات، والأعمال وغيرها، والظلم؛ فليَتَضَمَّنْ ذلك الثناء عليه بكمال حياته، وكمال قِيُوميته، وقدرته، وسعة علمه، وكمال عدله؛ لأنَّ العدم المحض لا كمال فيه حتى يُنفَى تكميلاً للكمال.

وكذلك إذا نفى الله عن كتابه الرَّيب، والاختلاف، والشكَّ، والإخبار بخلاف الواقع؛ كان ذلك لكمال دلالته على اليقين في جميع المطالب، واشتماله على الأحكام، والانتظام التام، والصدق الكامل، إلى غير ذلك من صفات كتابه.

وكذلك إذا نفى عن رسوله الكذب، والتقول، والجنون، والسحر، والشعر، والغلط ونحوها، كان ذلك لأجل إثبات كمال صدقه، وأنه لا ينطق عن الهوى، إن هو إلى وحْيٍ يوحى، ولكمال عقله، ولزوال كل ما يقدر في كمال نبوته ورسالته؛ فتفظن لهذه القاعدة في كل ما يمرُّ عليك من الآيات القرآنية في هذه الأمور وغيرها تنل خيراً كثيراً، والله أعلم.

==== التعليق ====

المؤلف - رحمه الله - يقول في هذه القاعدة: إن الله إذا أمر بالشيء كان نهياً عن ترك الشيء الذي عبّر عنه بضده، وإذا نهى عن شيء كان أمراً بضد ذلك الشيء. وهذه القاعدة ليست على العموم عند التتبع؛ فإن ترك المستحبات المندوبات لا يستلزم وقوع الإنسان في النهي. ولهذا لا نقول: إن ترك المستحب مكروه؛ فالمكروه شيء، وترك المستحب شيء آخر. نعم، إذا كان الأمر واجباً كان تركه حراماً. وأما إذا كان الشيء مستحباً، فإنه لا يلزم من تركه أن

يقع الإنسان في النهي، وهذا شيء ذكره أهل العلم في الأصول.
 أما إذا كان النفي من باب المدح والتمدح بالشيء، فإنه إثبات
 لضده؛ فهو يدل على اتصاله بكمال ضده، فإذا نفى الله عز وجل عن
 نفسه النوم؛ فلكمال حياته وقيوميته، وإذا نفى عن نفسه التعب
 والإعياء؛ فلكمال قدرته ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي
 سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، يعني: من تعب وإعياء؛
 وذلك لكمال قدرته سبحانه وتعالى وقوته، وعلى هذا فقس، وإنما
 قلنا بذلك؛ لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس
 بشيء، فضلاً عن أن يكون مدحاً. ولهذا نقول: ما من صفة نفاها الله
 عن نفسه إلا وهي تتضمن ثبوت مقابل لهذا النفي، وإلا لو كانت
 نفياً محضاً لم تكن كمالاً.



القاعدة الثالثة والثلاثون:

المرض في القرآن - مرض القلوب - نوعان: مرض شبهات وشكوك، ومرض شهوات المحرمات.

والطريق إلى تمييز هذا من هذا - مع كثرة ورودهما في القرآن - يُدْرَك من السياق، فإن كان السياق في ذم المنافقين والمخالفين في شيء من أمور الدين؛ كان هذا مرض الشكوك والشبهات، وإن كان السياق في ذكر المعاصي والميل إليها كان مرض شهوة.

ووجه انحصار المرض في هذين النوعين: أن مرض القلب خلاف صحته، وصحة القلب الكاملة بشيئين: كمال علمه، ومعرفته، ويقينه، وكمال إرادته ما يحبه الله ويرضاه؛ فالقلب الصحيح هو الذي عرف الحق واتبعه، وعرف الباطل وتركه، فإن كان علمه شكاً، وعنده شبهات تُعارض ما أخبر الله به من أصول الدين وفروعه كان علمه منحرفاً، وكان مرض قلبه قوة وضعفاً بحسب هذه الشكوك والشبهات، وإن كانت إرادته ومحبته مائلة لشيء من معاصي الله؛ كان ذلك انحرافاً في إرادته ومرضاً. وقد يجتمع الأمران، فيكون القلب منحرفاً في علمه، وفي إرادته؛ فمن النوع الأول: قوله تعالى عن المنافقين: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، وهي الشكوك والشبهات المعارضة لرسالة محمد ﷺ ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠] عقوبة على ذلك المرض الناتج عن أسباب متعددة كلها منهم، وهم فيها غير معذورين. ونظير هذا قوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى

رَجِسِهِمْ ﴿ [التوبة: ١٢٥]، وكذلك قوله تعالى: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٥٣]، فإن مريض القلب بالشكوك، وضعف العلم، أقل شيء يُرْبِيهِ، ويؤثر فيه، ويفتن به.

ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، أي: مرض شهوة وإرادة للفجور، أقل شيء من أسباب الافتتان يوقعه في الفتنة طمعاً أو فعلاً، فكل من أراد شيئاً من معاصي الله فقلبه مريض مرض شهوة، ولو كان صحيحاً لاتصف بصفات الأزكياء، الأبرياء، الأتقياء، الموصوفين بقوله: ﴿... وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ إِلَيْكُمْ الْأَيْمَنَ وَرَيْتَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضَلَّأَ مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً﴾ [الحجرات: ٧ - ٨]؛ فمن كان قلبه على هذا الوصف الذي ذكره الله، فليحمده على هذه النعمة التي لا يقاومها شيء من النعم، وليسأل الله الثبات على ذلك والزيادة من فضل الله ورحمته.

التعليق

خلاصة هذه القاعدة:

أن مرض القلوب ينقسم إلى قسمين: مرض شبهة، وهو نقص في العلم، ومرض شهوة، وهو نقص في الإرادة، فإذا اعتلت إرادة الإنسان بمعنى صارت إرادته بغير ما يرضي الله ورسوله، فذلك مرض الشهوة. وإذا اعتل القلب بالجهل صار مرضه مرض شبهة؛ لأنه اشتبه عليه الحق، فصار مريضاً بذلك. وصحة القلب وسلامته أن يمن الله على الإنسان فيجتمع في قلبه كمال العلم وكمال

الإرادة. فإذا اجتمع في القلب كمال العلم وكمال الإرادة، فهذا هو القلب الصحيح السليم. وفتش نفسك! فتش قلبك! عالجه! أعتقد أن بعض الناس يطهر بدنه كل يوم بالصابون، وأسنانه بالفرشاة؛ لئلا يكون فيها وسخ ودرن، لكن القلب المسكين متروك يشته عليه الحق، ويلتبس عليه الباطل، فلا يهمله ذلك.

ولهذا يجب علينا أن نطهر قلوبنا، وننظر فيها كل يوم؛ نضعها في المختبر والتمحيص حتى ننظر أصحابها هي أم مريضة؟ ولعلك تقول: كيف يكون هذا القرآن سبباً لزيادة الإيمان في قوم، وسبباً لزيادة الرجس في قوم آخرين: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ ﴿١٢٥﴾﴾ [التوبة: ١٢٤ - ١٢٥]؟ لأن المؤمنين إذا نزلت الآية صدقوا بها، والتصديق زيادة في الإيمان، وأما الذين في قلوبهم مرض، فإذا نزلت الآية استكبروا عنها، وشكوا فيها وكذبوا، فازدادوا بذلك رجساً إلى رجسهم، والعياذ بالله، وماتوا وهم كافرون.



القاعدة الرابعة والثلاثون:

دَلَّ الْقُرْآنُ فِي عِدَّةِ آيَاتٍ أَنْ مَنْ تَرَكَ مَا يَنْفَعُهُ مَعَ الْإِمْكَانِ ابْتُلِيَ بِالِاسْتِغْثَالِ بِمَا يَضُرُّهُ، وَحُرْمِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ.

وذلك أنه ورد في عدة آيات أن المشركين لما زهدوا في عبادة الرحمن ابتلوا بعبادة الأوثان، ولما استكبروا عن الانقياد للرسول بزعمهم أنهم بشر ابتلوا بالانقياد لكل مارج العقل والدين،...

التعليق

هذا واضح، لما عدلوا عن عبادة الله عبدوا اللات والعزى، ولما لم ينقادوا لاتباع الرسول عليه الصلاة والسلام اتبعوا أبا جهل وأشباهه. قال ابن القيم - رحمه الله -:

هربوا من الرقّ الذي خُلقوا له فبُلوأ برقّ النفس والشيطان فكانوا عباداً للشياطين ولأنفسهم الأمارة بالسوء.



... ولما عرض عليهم الإيمان أول مرة، فعرفوه ثم تركوه؛ قلبَ الله قلوبهم، وطبع عليها وختم، فلا يؤمنون حتى يروا العذاب الأليم، ولما بين لهم الصراط المستقيم، وزاغوا عنه اختياراً ورضاً بطريق الغي على طريق الهدى عُوقبوا بأن أزاح الله قلوبهم، وجعلهم حائرين في طريقهم، ولما أهانوا آيات الله ورسله أهانهم الله بالعذاب المهين؛ ولما استكبروا عن الانقياد للحق أدلهم في الدنيا والآخرة،

ولما منعوا مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه وأخربوها ما كان لهم بعد ذلك أن يدخلوها إلا خائفين ﴿وَمِنَّمُ مَنَ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنِ آتَيْنَا مِن فَضْلِهِ لَنُصَدِّقَنَّهُ وَلَنُكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا آتَيْنَاهُمْ مِن فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَآ أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٥ - ٧٧].

والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً، يخبر فيها أن العبد كان قبل ذلك بصدد أن يهتدي، وأن يسلك الطريق المستقيمة، ثم إذا تركها بعد أن عرفها، وزهد فيها بعد أن سلكها، أنه يُعاقب، ويصير الاهتداء غير ممكن في حقه، جزاء على فعله؛ كقوله عن اليهود: ﴿... بَدَّ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠١ - ١٠٢]، فإنهم تركوا أجل الكتب وأنفعها، وأصدقها، فابتلوا باتِّباع أذليها، وأكذبها، وأضرها، والمحاربون لله ورسوله تركوا إنفاق أموالهم في طاعة الرحمن، وأنفقوها في طاعة الشيطان!.



القاعدة الخامسة والثلاثون:

في القرآن عدة آيات فيها الحث على أعلى المصلحتين،
وتقديم أهون المفسدتين، ومنع ما كانت مفسدته
أرجح من مصلحته.

وهذه قاعدة جليلة نبه الله عليها في آيات كثيرة، فمن الأول:
المفاضلة بين الأعمال، وتقديم الأعلى منها؛ كقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ
مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ﴾ الآية [الحديد: ١٠]، وكقوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ
الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٩]، وكقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي
الضَّرْرِ وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥].

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرًا بِهِ
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ
الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]. بين تعالى أن ما نقمه الكفار على المسلمين من
قتال في الشهر الحرام؛ أنه وإن كان مفسدة، فما أنتم عليه من الصّد
عن سبيل الله، والكفر بالله، وبالمسجد الحرام، وإخراج أهله منه أكبر
عند الله من القتل. وقوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٌ لَمَّ
تَعَلَّمُوهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ﴾ الآيات [الفتح: ٢٥]؛ فكفهم الله عن القتال في
المسجد الحرام، مع وجود المقتضي من الكفار، خوف المفسدة
المرتبة على ذلك من إصابة المؤمنين والمؤمنات من معرة الجيش

ومضرته. وكذلك جميع ما جرى في الحديدية من هذا الباب، من التزام تلك الشروط التي ظاهرها ضرر على المسلمين، ولكن صارت هي عين المصلحة لهم. ومن هذا: أمره بكف الأيدي قبل أن يهاجر الرسول إلى المدينة؛ لأن الأمر بالقتال في ذلك الوقت أعظم ضرراً من الصبر والإخلاق إلى السكينة. ولعل من هذا مفهوم قوله: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩]، يعني: فإن ضررت فترك التذكير الموجب للضرر الكثير هو المتعين، والآيات في هذا النوع كثيرة جداً.

ومن الثالث: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، هذا كالتعليل العام: أن كل ما كانت مضرته وإثمه أكبر من نفعه، فإن الله من حكمته لا بد أن يمنع منه عباده ويحرمه عليهم، وهذا الأصل العظيم؛ كما أنه ثابت شرعاً، فإنه هو المعقول بين الناس المفطورين على استحسانه والعمل به في الأمور الدينية والدنيوية، والله أعلم.



التعليق

والقاعدة الثانية: «دفع المفسدة مقدّم على جلب المصلحة»؛ لأن سبّ آلهتهم لا شك أنه مصلحة، لكن سبّ الله أعظم جرماً.

وهناك قاعدة ثالثة، وهي: «أن الدين الإسلامي جاء بتحصيل المصالح، وتقليل المفساد ما أمكن»، هذه القاعدة التي سار عليها هذا الدين، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي

هي أقوم ﴿[الإسراء: ٩]﴾، فالدين الإسلامي جاء بتحصيل المصالح، وتقليل المفاسد بقدر الإمكان.

وهذا يجمع القواعد الثلاثة؛ لأن المصالح المرسلة الصحيح أنها ليست ثابتة، وأن المصلحة إن شهد الشرع لها، فهي داخلة في المصالح الشرعية، وإن لم يشهد لها الشرع، أو شهد بقبحها فهي ليست مصلحة وإن ظن صاحبها أنها مصلحة، فلا نثبت دليلاً يسمى «المصالح المرسلة»؛ لأن إثباتها دليلاً يجعل كل إنسان يقول هذا من المصالح المرسلة! كما قيل في تحليل ربا البنوك أنه من المصالح المرسلة.

فائدة: رجل يفعل منكراً، لو نهيته عنه لانتقل إلى منكر أنكر! فدعه يبقى على منكره فإنه أهون، كما ذكر أن شيخ الإسلام حين استولى التتار على الشام مرّ بطائفة من الجند يشربون الخمر، ويعبثون باللهو، ولم يقل لهم شيئاً! وكان معه صاحب له، فقال له: لماذا لم تنه هؤلاء عن المنكر؟ قال: لأنني لو نهيتهم عن ذلك لتركوه وذهبوا يعيشون فساداً في أراضي وأموال المسلمين، وبقاؤهم على ما هم عليه من المنكر أهون من الاعتداء على المسلمين، وعلى حرمااتهم.



القاعدة السادسة والثلاثون:

طريقة القرآن إباحة الاقتصاص من المعتدي،
ومقابلته بمثل عدوانه، والنهي عن ظلمه،
والندب إلى العفو والإحسان.

التعليق

هذه ثلاث حالات: اقتصاص جائز، ظلم ممنوع، عفو وإحسان مطلوب. لكن هذا الأخير يجب أن يقيد بما إذا كان فيه إصلاح؛ لأن الله يقول: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]. أما لو جاءنا رجل مجرم قد فعل جريمته، وقلنا له: عفونا عنك! فقال: الله يعافيكم، ثم أخذ العصا وذهب يضرب الناس، فهل في عفونا هذا إصلاح؟ الجواب: لا، ولهذا يجب في هذه المسائل أن ينظر الإنسان إلى الأمور بعين العقل، لا بعين العاطفة.

يأتي رجل متهور - مثلاً - ويدهس ابناً لك أو أخاً، فيجيء الناس الذين عقولهم في عيونهم فقط، يصيحون عليك: ارحم هذا الرجل! أعتقه! له أولاد، له كذا، له كذا! ويأتون بما يرقق النفس للعضو عن هذا الرجل، لكن لا يعلمون أن هذا الرجل لو عفونا عنه الآن لأتانا ببلية أخرى في آخر النهار، فهذا ليس أهلاً للعفو؛ فكل النصوص التي تحث على العفو يجب أن تكون مقيدة بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]؛ لأنه إذا لم يكن مع العفو إصلاح كان ظالماً، والظلم ممنوع.

وهذا في آيات كثيرة، كقوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦]، ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [الشورى: ٤٠]، فذكر المراتب الثلاث؛ ولما كان القتال في المسجد الحرام محرماً، قال تعالى: ﴿فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿... فَإِنْ أَنْهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [١٦٣] الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾ [البقرة: ١٩١ - ١٩٤]، وهو كل ما حرّمه الله، وأمر باحترامه؛ فمن انتهكه فقد أباح الله الاقتصاص منه بقدر ما اعتدى به لا أكثر. وقوله: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ الآية [البقرة: ١٧٨]، ﴿وَكُنِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ الآية [المائدة: ٤٥]، ﴿... وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوْءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، والله أعلم.

التعليق

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا﴾ هو سلطان شرعي طبعاً، وربما كوني أيضاً؛ بأن ييسر الله العثور على هذا القاتل، فيقتل، ولهذا يقول العامة: «القاتل مقتول ولو بعد حين»؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا﴾. ويدل على هذا أنه شامل للسلطان الكوني والشرعي، قوله: ﴿فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾، يعني: كأن الأمر مفروغ منه، وأن هذا القاتل لا بد أن يُقتل؛ لكن لا يسرف الولي في قتله، ولا يتجاوز ويتعدى.

القاعدة السابعة والثلاثون:

اعتبر الله القصد والإرادة
في ترتب الأحكام على أعمال العباد.

وهذا الأصل العظيم صرّح به النبي ﷺ، في قوله: «إنما الأعمال بالنيات»^(١)، والمقصود هنا أنه ورد آيات كثيرة جداً في هذا الأصل. فمنها: وهو أعظمها أنه رتب حصول الأجر العظيم على الأعمال بإرادة وجهه، لما ذكر الصدقة والمعروف، والإصلاح بين الناس قال: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ آتِيغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]...

التعليق

الأمر بهذه الأشياء خير، من المعروف، والصدقة، والإصلاح بين الناس. لكن ثواب الآخرة لا يأتي إلا بالنية الخالصة: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ آتِيغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾. أما من يفعله رياء وسمعة، والعياذ بالله، فإنه وإن ترتب على فعله الخير، وحصل الإصلاح، والصدقة والمعروف، فإنه لا يؤتى عليه أجراً عظيماً.



(١) أخرجه البخاري في بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ حديث رقم (١) (٩/١)، ومسلم في الإمامة، باب قوله ﷺ: «إنما الاعمال بالنية...». حديث رقم (١٩٠٧) (٣/١٥١٥).

... وقال: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ اتِّبَاعًا مَرَضَاتٍ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وفي مقابله قال: ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [النساء: ٣٨]. ووصف الله نبيه وخيار خلقه من الصحابة رضي الله عنهم بأنهم ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال تعالى في الرجعة: ﴿وَيُعَوِّظُهُنَّ أَنَّهُنَّ بَرِيحٌ فِي ذَلِكَ إِنِ ارَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وقال تعالى: ﴿مِنَ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِي بِهَا أَوْ دِينِ غَيْرِ مُضَارٍ﴾ [النساء: ١٢]، ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طَبَنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ [النساء: ٤]، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَخَالَطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وفي دعاء المؤمنين: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال الله: قد فعلت. ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، وذكر الله قتل الخطأ، ورتب عليه الدية والكفارة، ثم قال: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، وقال في الصيد: ﴿وَمَن قَتَلَهُ، مِنكُمْ مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ الآية [المائدة: ٩٥]، وقال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥] إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن أعمال الأبدان، وأقوال اللسان؛ صحتها وفسادها، وترتب أجرها أو وزرها، بحسب ما قام بالقلب.



القاعدة الثامنة والثلاثون:

قد دلت آيات كثيرة على جبر خاطر المنكسر قلبه،
ومن تشوّفت نفسه لأمر من الأمور، إيجاباً أو استحباباً.

وهذه قاعدة لطيفة، اعتبرها الباري، وأرشد عباده إليها في عدة آيات:
منها: المطلقة، فإنه لما كانت في الغالب منكسرة القلب، حزينه
على فراق بعلمها؛ أمر الله بمتعته على الموسع قدره، وعلى المُقتر
قدره، متاعاً بالمعروف.

وكذلك من مات زوجها عنها، فإن من تمام جبر خاطرها أن
تمكث عند أهله سنة كاملة وصية ومرتعة مرغّب فيها. وكذلك
أوجب الله للزوجة على الزوج النفقة، والكسوة في مدة العدة إذا
كانت رجعية، أو كانت حاملاً مطلقاً.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ
فَارزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٨].

ويدخل الواجب والمستحب في مثل قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا حَقَّهُ يَوْمَ
حَصَادِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤١].

التعليق

وذلك لأن يوم الحصاد يحضره الفقراء في الغالب، فكان
إعطاؤهم مناسباً جداً؛ لأنك أنت تحصد الزرع، وتكدسه، وتدخره؛
فينبغي أن لا تحرم هؤلاء الفقراء منه.

وكذلك إخباره عن عقوبة أصحاب الجنة الذين أقسموا ليصرمنها مصبحين، وتواصوا أن لا يدخلنها اليوم عليكم مسكين.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَبِي وَلَا نَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٣ - ٢٤].

التعليق

قوله: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ﴾؛ لأنه إذا بلغت الأم والأب الكبر ضعفت نفوسهما ورقّت، واحتاجا إلى من يرحمهما، هذا من وجه، ومن وجه آخر: إذا بلغا الكبر، فإن الإنسان يملّ منهما ويتعب، ويحتاج أن يوصى بهما خيراً في مثل هذه الحال.



إلى قوله: ﴿وَمَا تَذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾

[الإسراء: ٢٣، ٢٦].

وقد ذكر الله جبره لقلوب أنبيائه وأصفيائه أوقات الشدات، وإجابتهم لأدعيتهم أوقات الحاجات والضرورات، وأمر عباده بانتظار الفرج عند الأزمات، فهذا أصل قد اعتبره الله وأرشد إليه؛ فينبغي للعبد أن يكون على باله في وقت المناسبات، ويعتبره عند وجود سببه.

التعليق

هذا من الآداب العالية، والخصال الحميدة، أنه عندما تجد الإنسان منكسر القلب إما لفوات محبوب أو غير ذلك؛ فينبغي أن

تُدخل عليه الفرح والسرور، وتهوّن عليه المصيبة بتذكيره بما هو
أعظم، فإذا تلف له مال، تقول: إن من الناس مَنْ تلفت لهم
أموالهم كلها، وإذا أُصيب بمرض في عينه، تقول: إن بعض الناس
قد يصاب بالعمى، وهكذا، حتى تخفف عليه الأمور، ومن ذلك
تعزية المصاب.



القاعدة التاسعة والثلاثون:

في طريقة القرآن في أحوال السياسة الداخلية والخارجية.

طريقة القرآن في هذا أعلى طريقة، وأقرب إلى حصول جميع المصالح الكلية، وإلى دفع المفساد، ولو لم يكن في القرآن من هذا النوع إلا قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وإخباره عن المؤمنين أن أمرهم شورى بينهم؛ فالأمر مفرد مضاف إلى المؤمنين، وفي الآية الأولى قد دخلت عليه «أل» المفيدة للعموم والاستغراق، يعني: أن جميع أمور المؤمنين، وشؤونهم، واستجلاب مصالحهم، واستدفاع مضارهم، معلق بالشورى، والترادف على تعيين الأمر الذي يجرون عليه، وقد اتفق العقلاء أن الطريق الوحيد للصالح الديني والدنيوي هو طريق الشورى، فالمسلمون قد أرشدهم الله إلى أن يهتدوا إلى مصالحهم وكيفية الوصول إليها بإعمال أفكارهم مجتمعة، فإذا تعيّنت المصلحة في طريق سلوكه، وإذا تعيّنت المضرة في طريق تركوه، وإذا كان في ذلك مصلحة ومضرة نظروا أيها أقوى، وأدلى، وأحسن عاقبة، وإذا رأوا أمراً من الأمور هو المصلحة، ولكن ليست أسبابه عتيده عندهم، ولا لهم قدرة عليها؛ نظروا بأي شيء تُدرك تلك الأسباب، وبأي حالة تُنال على وجه لا يضرّ. وإذا رأوا مصالحهم تتوقف على الاستعداد بالفنون الحديثة، والاختراعات الباهرة؛ سعوا لذلك بحسب اقتدارهم، ولم يملكهم اليأس والافتكال على غيرهم الملقي إلى التهلكة. وإذا عرفوا - وقد عرفوا - أن السعي

لاتفاق الكلمة، وتوحيد الأمة، هو الطريق الأقوم للقوة المعنوية؛ جدّوا في هذا واجتهدوا. وإذا رأوا المصلحة في المقاومة والمهاجمة، أو في المسالمة والمدافعة بحسب الإمكان؛ سلكوا ما تعيّنت مصلحته، فيقدمون في موضع الإقدام، ويُحجمون في موضع الإحجام. وبالجملة، لا يدعون مصلحة داخلية ولا خارجية، دقيقة ولا جليلة؛ إلا تشاوروا فيها، وفي طريق تحصيلها وتنميتها، ودفع ما يضاؤها وينقصها؛ فهذا النظام العجيب الذي أرشد إليه القرآن هو النظام الذي يصلح في كل زمان ومكان، وفي كل أمة ضعيفة أو قوية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فهذه الآية نصّ صريح بوجوب الاستعداد للأعداء بما استطاعه المسلمون من قوة عقلية، ومعنوية، ومادية؛ مما لا يمكن حصر أفرادها، وفي كل وقت يتعين سلوك ما يلائم ذلك الوقت ويناسبه؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا حُدُودًا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، ونحوها من الآيات التي أرشد الله فيها إلى التحرّز من الأعداء؛ فكل طريق وسبب يُتحرّز به من الأعداء، فإنه داخل في هذا، ولكل وقت لبؤسه.

ومن عجيب ما نبّه عليه القرآن من النظام الوحيد: أن الله عاتب المؤمنين بقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أُنْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فأرشد عباده إلى أنه ينبغي أن يكونوا بحالة من جريان الأمور على طريقها؛ لا يزعزهم عنها فقد رئيس وإن عظم، وما ذاك إلا بأن يستعدوا لكل أمر من أمورهم الدينية والدنيوية بعدة أناس إذا فقد أحدهم قام به غيره، وأن

تكون الأمة متوحّدة في إرادتها، وعزمها، ومقاصدها، وجميع شؤونها، قصدهم جميعاً أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن تقوم جميع الأمور بحسب قدرتهم.

وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، أي: اتقوا غضبه وعقابه بالقيام بما أمر به من كلّ ما فيه الخير والصلاح لكم جماعة ومنفردين؛ فكل مصلحة أمر الله بها وهي متوقفة في حصولها أو في كمالها على أمر من الأمور السابقة أو اللاحقة، فإنه يجب تحصيلها بحسب الاستطاعة، فلا يكلفهم الله ما لا يطيقون، وكذلك كل مفسدة ومضرة لا يمكن اجتنابها إلا بسلك بعض الطرق السابقة أو اللاحقة، فإنها داخله في تقوى الله تعالى؛ وذلك أن لازم الحق، والوسائل لها أحكام المقاصد.

التعليق

أشار شيخنا - رحمه الله - إلى شيئين:

الأول: الشورى، بأن تجتمع الأمة، وتتشاور في أمورها الداخلية والخارجية؛ لأنه إذا صدر الأمر من الشورى لم يكن رأياً واحداً، بل عدة آراء. ومن المعلوم أن تعدد الآراء أقرب إلى الصواب من الرأي الواحد، فإن الإنسان أحياناً إذا كرّر النظر في الأمر يتبين له خطأ الرأي الأول الذي كان عنده لأول مرة. أحياناً ينفذ شيئاً، ثم يقول: ليتني لم أنفذ، ليتني بقيت أتروى في الأمر وأنظر، حتى يكون الحكم على يقين وتؤدة. هذا وهو إنسان واحد يجد من نفسه أنه كلما كرّر الأمر ونظر فيه، كان إلى الصواب أقرب، فكيف إذا كانوا جماعة؟! ولكن المشكل في زمننا هذا هو

أنك لا تكاد تجد شخصاً حسن النية، مخلصاً، وهذه هي البلية. لا تكاد تجد إنساناً يتكلم في أمور السياسة الداخلية والخارجية، وهو يقصد مصلحة الأمة، وهذا هو الذي يجعل الإنسان يتحير أحياناً، ويقول: ماذا تنفع الشورى، وكل واحد من هؤلاء المتشاورين لا يسعى إلا لمصلحة خاصة؟ ولهذا تأمل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]، يعني: ينظرون إلى هذا الأمر والذي هو أمر الجميع، وليس أمراً خاصاً؛ فهذا هو الذي يوجب أن يقول القائل: كيف يمكن أن نحصل على الشورى؟ وأين من نثق بدينه وأمانته ونصحته؟ هذا قليل، لو وجدنا شخصاً جيداً في الرأي والتدبير، قد يكون خائناً من حيث الأمانة. ولو وجدنا أميناً مخلصاً، فقد يكون ضعيفاً من جهة الرأي والتفكير؛ فأمر الشورى لا شك أنه خير، ولكن مشكلته أنك لا تكاد تجد من هو أهل للشورى.

الأمر الثاني: مما أشار إليه الشيخ - رحمه الله -، أنه ينبغي للناس أن يعتزوا بأنفسهم لا بقوادهم، وأن يعتقد كل واحد منهم أنه نفس ذلك القائد؛ لأنهم إذا جعلوا القيادة لواحد، حقيقة، وظاهراً، وتصرفاً، فإنها تهون نفوسهم إذا فقد ذلك الواحد، وقد أرشد الله إلى ذلك في قوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، هل إذا مات محمد ﷺ ما يبقى لكم بقية على الإسلام؟! هذا ليس بصحيح، وهكذا ينبغي لنا أن لا نركّز على الرئيس الواحد، بل نعتقد أننا كلنا قائم مقام هذا الرجل حتى لا نفقده إذا فقد، وأن نجعل العمل سائراً على ما هو عليه، وهذان الأمران مهمان، ولهذا يذكر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ أنه إذا رأى قائداً قد ركبه الناس وأعجبوا

به، فإنه يعزله؛ وإنما يعزله لسبيين: السبب الأول: أن لا يتكل الناس عليه، والسبب الثاني: طرداً لإعجابه بنفسه، وارتفاعه، وتعالیه، وتكبره، فهذه أيضاً مهمة جداً؛ ولهذا نسمع عن بعض الخطباء من رؤساء العرب الذين ملكوا القلوب في وقتهم، يقول: أنا لست فلاناً، ويسمي نفسه، ولكنكم كلكم فلانا فانظر كيف يكون التأثير والتوجيه! كلكم فلان! يعني: أنه إذا كانت السياسة قد أعجبتكم، وأنا محل إعجابكم، فلا يجب أن تجعلوني وكأنني أتصرف لشخصي أنا، ولكن اجعلوا أنفسكم، كلكم، أنتم ذلك الرجل، والآية الكريمة التي ذكرها الشيخ تشير إلى هذا.

ومن المهم أيضاً إعداد القوة للأعداء، وتأمل قوله تعالى: ﴿مِنْ قُوَّةٍ﴾ تجد أنها نكرة في سياق الإثبات ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]؛ لكنها لا تتعين بقوة معينة، فإذا كان أعداؤنا يحاربوننا بالسلاح، فإعداد القوة يكون بالسلاح. وإذا كانوا يحاربوننا بالأفكار، فإعداد القوة يكون بالأفكار، وأن ندرس أفكارهم هذه لنردّ عليها؛ لأنه لا يمكن أن نعرف الباطل حتى نقرأه ونتعلمه. ولهذا قال النبي عليه الصلاة والسلام لمعاذ بن جبل: «إنك تأتي قوماً أهل كتاب»^(١)، أي: فادرس أحوالهم، لو أردت أن ترد على صاحب الباطل، وأنت لا تعرف باطله، هل يمكن أن تردّ عليه؟ أبداً، بل اعرف باطله لتردّ عليه، وهذه طريقة العلماء، كيف فتد شيخ الإسلام - رحمه الله -، أقوال الفلاسفة والمناطقة والمتكلمين؟ لأنه - رحمه الله - درس هذه الأشياء وعرفها.

(١) رواه البخاري، كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد إلى الفقراء حيث كانوا، رقم (١٤٠١).

فتبين أن قوله تعالى: ﴿مِنْ قُوَّةٍ﴾ نكرة، لا تتعين بقوة معينة؛ فأى سلاح يغزوننا به، فإننا نعدّ لهم ما نستطيع من هذه القوة. وعلى هذا، فإذا غزونا بالأخلاق، أو بالأفكار، أو بالسلاح، يجب أن نستعدّ لهم بكل هذه الأمور الثلاثة، حتى يمكن أن نقابلهم. وهل يشترط المثل من السلاح؟ يشترط أكثر، فإن لم نستطع فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها؛ لكن قوله: ﴿مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ يدلّ على أنه يكون بقدر المستطاع من قوة، وأعداؤنا الآن سبقونا بمراحل، لكن ألا يمكن أن نتعلم؟ ألا يمكن أن نشترى منهم ما استطعنا؟ وإن كانوا هم في الحقيقة يخادعون! فيبيعون علينا التالف في الخزائن! وفي نفس الوقت يسببون المشاكل بيننا؛ لأن هذا السلاح ما ينفد إلا إذا وقعت مشاكل بيننا، فيسوقونه علينا؛ وهم خبياء، لا يريدون السلم أبداً، ولو نطحوا، لطحنوا العالم، ولكنهم أذكيا؛ قالوا: لما تقدّمنا هذا التقدم الباهر في الصناعة والسلاح وغيرهما، نأتي بالسلاح الذي كنا أعددناه أولاً، ونتخلص منه، فنعطيه هؤلاء المساكين، ونعمل لهم مشاكل، ونجعلهم يتقاتلون. أما نحن المسلمين فلو طبقنا الإسلام بمحاسنه وتشريعاته السامية، وبذلنا الواجب في سبيل الدعوة إليه، فإن معظم شعوبهم سيأتون إلينا ويدعون ضلالتهم؛ لأن الدين عند الله الإسلام.



ومن الآيات الجامعة في السياسة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ الآية [النساء: ٥٨] والآية التي بعدها؛ فالأمانات يدخل فيها أشياء كثيرة، من أجلها الولايات الكبيرة، والصغيرة، والمتوسطة؛ الدينية والدنيوية، فقد أمر الله أن تُؤدى إلى أهلها بأن

يُجعل فيها الأكفاء لها، وكل ولاية لها أكفاء مخصوصون، فهذا الطريق الذي أمر الله به في الولايات من أصلح الطرق لصالح جميع الأحوال، فإن صلاح الأمور بصالح المتولّين والرؤساء فيها، والمدبّرين لها، والعاملين لها،...

التعليق

وهذا أيضاً من السياسة الموجهة لعمل معين، أن يختصوا به؛ فلو أننا أردنا أن نولي شخصاً من متخرجي كلية الشريعة ليكون قائماً بتدريس كلية الهندسة لم يصلح، لا بدّ أن يكون حسب الاختصاص، فيجب أن تؤدى الأمانات إلى أهلها الذين يمكن أن يقوموا بها، ويؤدّوا الأمانة فيها، ولكل مقام مقال، ولا نجعل عالم الفقه يدرّس النحو، أو العالم بالنحو يدرّس الفقه! لا يمكن، هذه تعتبر خيانة. هذه هي السياسة، هذه من أعظم السياسات، لو أن ولاة الأمور لاحظوها، وجعلوا كل إنسان له اختصاص بعمل أن يشغل عمله، فليس من الحكمة أن يأتي خريج كلية الشريعة الذي أنفقت عليه الحكومة ما أنفقت من الأموال، ثم يعمل عملاً كتابياً! هذا ضياع للوقت، وضياع للمال، وضياع للرجال وللأعمال. العمل الكتابي كل أحد يستطيع أن يعمل فيه، وإذا طبقنا هذه الحالة على الآية وجدنا أنها تضييع للأمانة ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾. لكن ما الذي يجعل المتخرّج من كلية الشريعة كاتب آلة، أو ما أشبه ذلك؟ ويفرح بذلك أيضاً! لأنه ربما اجتاز اختباره بالغش، وإذا صار بالغش لا يكون عنده حصيلة. وإن وقف يدرّس الطلبة ارتبك

أمامهم واحترار وهم يلقون عليه سؤالاً صغيراً، ولهذا ينفر بعض المتخرجين من عمل التدريس، والسبب في ذلك أنهم مخفقون، فلذلك لا يريدون أن يعلموا، والله أعلم.



ويجب تولية الأمثل فالأمثل ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦]، فصلاح المتولين للولايات الكبرى والصغرى عنوان صلاح الأمة، وضده بضده، ثم أرشدهم إلى الحكم بين الناس بالعدل، الذي ما قامت السماوات والأرض إلا به،...

══════ التعليق ══════

قوله: «يجب تولية الأمثل فالأمثل»، ذكر الفقهاء رحمهم الله، عشرة شروط للقاضي، لو فتشت في وقتنا الحاضر عمّن تنطبق عليه ما وجدت أحداً؛ لكن قال حبر زمانه، شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: إنه يولى الأمثل فالأمثل، حتى إنه يولى أعدل الفاسقين إذا لم نجد عدلاً، نوليه ولو كان فاسقاً، ولا ندع الأمور تذهب بدون ولاية. فينظر الأمثل فالأمثل، ومن كان أمثل في القيام بهذا العمل ووُلِّي من هو دونه، كان ذلك خيانة.



... فالعدل قوام الأمور وروحها، وبفقدته تفسد الأمور، والحكم بالعدل من لازمه معرفة العدل في كل أمر من الأمور، فإذا كان المتولون للولايات هم الكُمَّل من الرجال، والأكفاء للأعمال، وجرت تدابيرهم وأفعالهم على العدل والسداد، متجنبين للظلم والفساد، ترقّت الأمة وصلحت أحوالها، وتمام ذلك في الآية الأخرى التي

أمر الله فيها بطاعة ولاة الأمور، فهل يوجد أكمل وأعلى من هذه السياسة الحكيمة التي عواقبها أحمد العواقب؟

التعليق

طاعة ولاة الأمور تبع لطاعة الله ورسوله، كما يشير إلى ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، ولم يقل: (وأطيعوا أولي الأمر)؛ بل قال: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ﴾، وهذا يدل على أن طاعة ولاة الأمور تابعة لطاعة الله ورسوله. وعليه، فإذا أمر ولاة الأمور بأمر فيه معصية لله ورسوله، فإنهم لا يُطاعون، وإذا أمروا بأمر فيه طاعة الله ورسوله، فإنهم يُطاعون من وجهين: أولاً: أن هذا من طاعة الله ورسوله، والثاني: أنه من طاعة ولاة الأمور. وإذا أمروا بأمر ليس فيه طاعة ولا معصية، وجبت طاعتهم، وهذه هي النقطة التي يجب أن نركز عليها، وإلا لو قلنا: إنهم لا يُطاعون إلا فيما هو طاعة لله ورسوله؛ لكانوا كغيرهم من الناس، حتى الواحد من الناس لو أمرك بطاعة الله كان أمره مطاعاً، لا لأمره؛ ولكن لأنه طاعة لله جل وعلا.

ولهذا يجب علينا أن نطيع ولاة الأمور فيما نظموا لمصلحة الأمة، وإن لم يكن طاعة لله والرسول في ذاته، إلا إذا كان معصية، وأما قول بعض الجهال: نحن ما نطيعهم إلا إذا كان هذا مما أمر الله به، فهذا مصادمة للنص؛ مصادمة لدلالته، ومصادمة له أيضاً، والله أمر بطاعة ولاة الأمور إلا في المعصية.

وظاهر قوله: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ﴾ أنه ما دامت إمرتهم باقية؛ فلهم الطاعة، ولا يشترط في ذلك أن يكونوا عدولاً، بل حتى لو رأينا من

بعضهم ما هو معصية، فإنه يجب طاعته؛ ما نقول: والله ما نطيعه إلا إذا أطاع الله! بل أطعه، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك، ما لم يأمر بمعصية الله.

ولهذا تجد هؤلاء الذين نعتبرهم سفهاء، خرجوا على ولاة الأمر لمجرد أنهم رأوهم فسقة! فماذا حصل؟

حصل من الشرّ والفساد ما هو أعظم مما كان عليه هؤلاء الولاة، اقرأ التاريخ، من حين حصل الاختلاف على الأئمة إلى يومنا هذا، تجد الشرور والفساد كله في الخروج على ولاة الأمور. ماذا حصل من قتل عثمان رضي الله عنه؟ ومن قتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه؟ ومن قتل من قتل من بقية الخلفاء؟ حصل الشر والفساد حتى أولئك السفهاء الذين خرجوا على ولائهم، واستحلوا كراسيهم، وسّمّوها ثورة وما أشبه ذلك، ماذا حصل منهم؟ هل أصلحوا الوضع؟ أبداً، بل إن المتأمل يجد أن الوضع الذي كان في السابق خيراً مما هو عليه الآن، كل ذلك بسبب الخروج عن طاعة الله ورسوله؛ فلو أن هؤلاء أطاعوا الله ورسوله في الصبر على ولاة الأمور، وطاعتهم في غير معصية الله؛ لرأوا خيراً كثيراً، حتى لو رأيتهم يعصون الله في أمور فأطعهم، فطاعتك إياهم خير لك، وإثمهم على أنفسهم، وإن قالوا: لا تتكلم، فلا تتكلم، وانصحهم فيما بينك وبينهم إن تمكنت، وإلا فأمرهم إلى الله.

يُذكر أن بعض الخلفاء من بني أمية سمع كلاماً من بعض الناس، قال: لِمَ لا يكون هذا الخليفة مثل عمر بن الخطاب، مثل علي بن أبي طالب، مثل كذا، مثل كذا؟ فجمع الناس والوجهاء،

وقال لهم: أنتم تريدون أن أكون لكم مثل عمر بن الخطاب؟ قالوا: نعم. قال: كونوا مثل الناس زمن عمر بن الخطاب، أكون لكم مثل عمر بن الخطاب! فخصمهم.

وهذا من حكمة الله، كما تكونون يولّى عليكم. وليس من الحكمة أن يأتي واحد مثل عمر بن الخطاب لقوم بينهم وبين وصف عمر بن الخطاب مثلما بين المشرق والمغرب.

جاء رجل من الخوارج إلى علي بن أبي طالب، وقال: يا علي! لِمَ راح الناس عنك، ولم يقبلوا عليك ويلتفتوا حولك، كما التفتوا حول أبي بكر وعمر؟ قال: لأن رجال أبي بكر وعمر أنا وأمثالي، ورجالي أنت وأمثالك؛ فخصمه.

فالولاية الآن، عليك أن تسأل الله لهم العافية فيما حصل لهم من المخالفات، ولكن لا تُثر الناس عليهم؛ لأنه لا يفيد أبداً، بل ما يزيد الأمر إلا شدة. قال ابن القيم وغيره: يولّى على الناس مَنْ كان مثلهم، ولو رجعنا إلى هؤلاء الذين يريدون من حكامهم أن يكونوا مثل الخلفاء الراشدين، لوجدنا عندهم من البغي والحقد الشيء الكثير! بل إن هؤلاء لو تأملت أحوالهم لوجدت غاية ما عندهم أن ينالوا المنصب فقط! ولا تجد منهم التقوى الحقيقية، والإنابة، والرجوع لله عز وجل، بل هم متساهلون في كثير من هذه الأشياء، ويريدون أن يصلوا إلى المناصب فقط. وهذا أمر مشهور عمن اشتهر بمحبة الخروج على الأئمة، وأن الغالب منهم أنهم يريدون الوصول إلى الثراء، وهذا هو الواقع، ولا حاجة بنا إلى أن نضع النقط على الحروف، ونقول: مثل كذا، وكذا؛ فهذا أمر

معلوم. كانوا في الأول قاموا على من قاموا عليه يريدون أن يمكّنوا حكم الله في الأرض، فصاروا شبه الأول.

فالسياسة الشرعية هي أن نمشي على ما في كتاب الله وسنة رسوله؛ اسمع وأطع وإن ضرب ظهرك، ومن رأى من أميره ما يكره فليصبر إن لم يأمر بمعصية، لو قال للناس: تعالوا؛ اضربوا على العود، غنوا، وارقصوا، قلنا له: لا سمع ولا طاعة. أو قال: اظلموا الناس، وكُلُّوا أموالهم، واضربوا أبشارهم؛ ما أطعناهم في ذلك؛ لأن هذا معصية لله عز وجل. أنا لا أقول: اسكت! أنا أقول: انصحهم، وناصحهم، لكن لا تخرج عليهم.



ومن الآيات المتعلقة بالسياسة الشرعية: جميع ما شرعه الله من الحدود على الجرائم، والعقوبات على المتجرئين على حقوقه وحقوق عباده، وهي في غاية العدالة والحسن، وردع المجرمين، والنكال والتخويف لأهل الشر والفساد، وفيها صيانة لدماء الخلق وأموالهم وأعراضهم، والآيات التي فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتكلم بالحق مع مَنْ كان، وفي أي حال من الأحوال، وكذلك ما فيه من النهي عن الظلم فيه إرشاد للحرية النافعة، التي معناها التكلم بالحق، وفي الأمور التي لا محذور فيها؛ كما أن الحدود والعقوبات، والنهي عن الكلام القبيح، والفعل القبيح، فيها ردّ الحرية الباطلة، فإن ميزان الحرية الصحيحة النافعة: هو ما أرشد إليه القرآن. وأما إطلاق عنان الجهل والظلم، والأقوال الضارة للمجتمع، والمحللة للأخلاق؛ فإنها من أكبر أسباب الشر والفساد، وانحلال الأمور،

والفوضوية المحضه؛ فنتائج الحرية الصحيحة أحسن النتائج، ونتائج الحرية الفاسدة أقبح النتائج؛ فالشارع فتح الباب للأولى، وأغلقه عن الثانية؛ تحصيلاً للمصالح، ودفعاً للمضارّ والمفاسد، والله أعلم.

التعليق

هذا صحيح، فإن الحرية المطلقة لشخص ما، تكون على حساب حرية غيره. لو أطلقنا لشخص الحرية؛ لقال: أنا أريد أن أتمتع بأموال الناس، ومساكنهم، ومراكبهم، وحتى زوجاتهم أيضاً! سيكون على حساب الآخرين. ولكن نقول: لك حرية فيما تملك فقط، وللآخرين حرية فيما يملكون؛ فالحرية الكاملة هي المبنية على كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام. ولا أحد أحكم من الله، ولا أعدل منه. وقد عدل عز وجل في الحرية التي منحها لعباده، فجعل لكل إنسان حرية لا يعتدي بها على حرية الآخرين. وهذا أيضاً من السياسة، فالحرية الظالمة، الجائرة، هي التي تمنع من التكلم بالخير، والتحذير من الشر. والحرية الحققة هي التي تطلق لكل إنسان القول والعمل فيما هو من حقه، هذه حرية صحيحة، نافعة، ولكل مقام مقال، يعني: حتى وإن ملكنا أن نتكلم، وأن نفعل، وكان المقام يقتضي أن لا نقول، وأن لا نفعل، فإننا لا نقول، ولا نفعل، ولا حرج في ذلك.

والسياسة أصلاً مأخوذة من ساس الشيء يسوسه، والسائس في الأصل: هو المتولي للحيوان؛ فسائس الحيوان هو الذي يقوم بمصالحه، فالسياسة الشرعية هي المبنية على الشرع، والسياسة الوضعية هي المبنية على القانون الوضعي، يقول بعض الناس: إن

السياسة غير الدين، وإن الدين شيء، والسياسة شيء آخر! فنقول لهم: كذبتُم! فالسياسة الشرعية هي السياسة الحقة، وقد جاء بها الإسلام، ومن أراد المزيد من ذلك؛ فليرجع إلى كتاب «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وإلى كتاب «الطرق الحكمية» لتلميذه ابن القيم، وقد ذكر الرجلان رحمهما الله من السياسة الشرعية ما تقوم به مصالح العباد والبلاد.



القاعدة الأربعون:

في دلالة القرآن على أصول الطب.

أصول الطب ثلاثة: حفظ الصحة باستعمال الأمور النافعة، والجَمِيَّة عن الأمور الضارَّة، ودفع ما عرض للبدن من المؤذيات. ومسائل الطب كلها تدور على هذه القواعد، وقد نبه القرآن عليها في قوله تعالى في حفظ الصحة ودفع المؤذي: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]؛ فأمر بالأكل والشرب اللذين لا تستقيم الأبدان إلا بهما، وأطلق ذلك ليدلَّ على أن المأكول والمشروب بحسب ما يلائم الإنسان وينفعه في كل وقت وحال، ونهى عن الإسراف في ذلك: إما زيادة في كثرة المأكولات والمشروبات، وإما بالتخليط. وهذا حمية عن كل ما يؤذي الإنسان، فإذا كان القوت الضروري من الطعام والشراب إذا صار بحالة يتأذى منه البدن ويتضرر مُنِع منه، فكيف بغيره؟! وكذلك أباح الله للمريض التيمم إذا كان استعمال الماء يضره؛ حمية له عن المضرات كلها، وأباح للمُحْرَم الذي به أذى من رأسه أن يحلقه ويفدي، وهذا من باب الاستفراغ، وإزالة ما يؤذي البدن، فكيف بما ضره أكثر من هذا؟ ونهى عن الإلقاء باليد إلى التهلكة، فيدخل في ذلك استعمال كل ما يتضرر به الإنسان من الأغذية والأدوية، ودفع ما يضر بمدافعة الذي لم يقع والتحرُّز عنه، وبمعالجة الحادث بالطريقة الطبية النافعة، وكذلك ما ذكره الله في كتابه من الأعمال كلها؛ كالجهاد، والصلاة،

والصوم، والحج، وبقية الأعمال، والإحسان إلى الخلق، فإنها وإن كان المقصود الأعظم منها نيل رضى الله، وقربه، وثوابه، والإحسان إلى عبيده، فإن فيها صحة للأبدان، وتمريناً لها، ورياضة، وراحة للنفس، وفرحاً للقلب، وأسراً خاصة تحفظ الصحة، وتنميتها، وتزيل عنها المؤذيات. وبالجملة، فإن جميع الشرائع ترجع إلى صلاح القلوب، والأرواح، والأخلاق، والأبدان، والأموال، والدنيا والآخرة، والله أعلم.

التعليق

هذه أيضاً قاعدة نافعة، خلاصتها: أن القرآن أرشد إلى أصول الطب الثلاثة، وهي التقيد بما يحفظ الصحة والبدن، والحمية عما يضره، وإزالة ما يؤذيه، ذكرها الله سبحانه وتعالى كلها في القرآن: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ هذا استعمال ما يحفظ الصحة، ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ هذا الحمية عما يضر، أما دفع ما كان ضاراً، فذكر المؤلف - رحمه الله - له فدية الأذى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، يعني: فليحلقه، ففي هذا إزالة المؤذي. وإذا تمّ للبدن حفظ الصحة، وحمايته مما يضره أو يؤذيه، ورفع ما أضرّ به وآذاه؛ تمت صحته.



القاعدة الحادية والأربعون:

يرشد الله عباده في كتابه من جهة العمل إلى: قَصْرَ نظرهم إلى الحالة الحاضرة التي هم فيها، ومن جهة الترغيب فيه والترهيب من ضده: إلى ما يترتب عليها من المصالح، ومن جهة النعم: إلى النظر إلى ضدها.

وهذه القاعدة الجليلة دلَّ عليها القرآن في آيات عديدة، وهي من أعظم ما يدل على حكمة الله، ومن أعظم ما يرقى العاملين إلى خير ديني ودنيوي، فإن العامل إذا كان مشغلاً بعمله الذي هو وظيفة وقته، فإن قصر فكره وظاهره وباطنه عليه نجح وتمَّ بحسب حاله، وإن نظر وتشوقت نفسه إلى أعمال أخرى لم يحن وقتها بعد فُتِرت عزيمته، وانحلت همته، وصار نظره إلى الأعمال الأخرى ينقص من إتقان عمله الحاضر وجمع الهمة عليه. ثم إذا جاءت وظيفة العمل الآخر جاءه وقد ضعفت همته، وقلَّ نشاطه، وربما كان الثاني متوقفاً على الأول في حصوله أو تكميله؛ فيفوت الأول والثاني، بخلاف من جمع قلبه وقالبه، وصار أكبر همّه القيام بعمله الذي هو وظيفة وقته، فإنه إذا جاء العمل الثاني فإذا هو قد استعدَّ له بقوة ونشاط، وتلقاه بشوق، وصار قيامه بالأول معونة على قيامه بالثاني، ومن هذا قوله تعالى مصرحاً بهذا المعنى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: ٧٧]، فانظر كيف حالهم الأولى وأمنيتهم

وهم مأمورون بكف الأيدي؛ فلما جاء العمل الثاني ضعفوا كل الضعف عنه. ونظير هذا ما عاتب الله به أهل أحد في قوله: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ نَظُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، وقد كشف هذا المعنى كل الكشف قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَبَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا﴾ [النساء: ٦٦]؛ لأن فيه تكميلاً للعمل الأول، وثبیتاً من الله، وتمرناً على العمل الثاني؛ ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا آتَيْنَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعَقَبَهُمُ يَفَاكًا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٥ - ٧٧]؛ فالله أرشد العباد أن يكونوا أبناء وقتهم، وأن يقوموا بالعمل الحاضر، ووظيفته، ثم إذا جاء العمل الآخر صار وظيفة ذلك الوقت، واجتمعت تلك الهمة والعزيمة عليه، وصار القيام بالعمل الأول مُعِيناً على الثاني، وهذا المعنى في القرآن كثير.

التعليق

الشق الأول من هذه المسألة: أن الإنسان ينبغي له أن يعتني بالعمل الذي بين يديه؛ لأن العمل الذي بين يديك هو وظيفة وقتك. بعض الناس يفرط فيه من وجهين؛ الوجه الأول: أن يتساهل ويتهاون، ويقول: هذه مسألة بسيطة، هذا عمل قليل؛ فيضيع عليه الوقت، فإذا حصره الوقت عجز، وإذا عجز عنه انتقل هذا العمل من وظيفته الزمنية إلى وظيفة العمل الثاني، فضاقت عليه، وعجز عن القيام بهما. وعلى هذا قول صاحب الحكمة: «لا تؤخر عمل اليوم

إلى الغد»، وما أكثر ما يظنّ الظان أن هذا العمل يسير وأنه سيخلص منه، ثم يتمادى به الأمر فيعجز، وإذا قابل الإنسان هذا العمل، وقام به بهمة ونشاط، وبدأ به فوراً، ولم يتوان فيه؛ أدركه على سهولة، وأتقنه وأجاده. وهذه تقع في الأعمال اليومية، تقول: هذا يسير، أكتب هذا إن شاء الله بعد قليل؛ فيمضي الوقت ولم تكتبه! لكن إذا عملت استرحت، وجربّ تجد، وانتهز الفرصة؛ كما قيل: «انتهز الفرصة، إن الفرصة تكون إن لم تنتهزها غصة».

الشقّ الثاني الذي أشار إليه الشيخ - رحمه الله -: أن بعض الناس يهون عليه الأمر، يقول: هذا العمل خفيف وأنا أريد عملاً أشدّ!، ويقول بعض الناس: دعونا نقرأ ليلاً ونهاراً، وهذا غير صحيح، هذا ما ينبغي، بل هوّن على نفسك! لأنك بذلك ترهق نفسك، ولا تتقن العمل، لكن إذا جاء العمل يسيراً، تحمّلته النفس وأتقنته، وانتقلت إلى العمل الثاني وهي قد أجادت العمل الأول، فتلقته بانسراح ونشاط.

فهذان وجهان في هذه المسألة. من الناس من يتهاون بالعمل، ويقول: هذا عمل قليل، أوخره! فيضيع عليه وقته. ومن الناس من يستقل هذا العمل ويريد عملاً أكثر، فإذا ابتلي به عجز عنه! ولهذا قال في الآية التي ذكرها الشيخ - رحمه الله -: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَيْكَ آجِلَ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ٧٧]، كذلك الآية الثانية: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ

مَنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ حَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَبِيتًا ﴿النساء: ٦٦﴾. وانظر إلى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، حينما قال: «والله لأقومنَّ الليل ما عشت، ولأصومنَّ النهار ما عشت»؛ فدعاه الرسول ﷺ، وسأله: «أهو الذي قال كذا؟» قال: نعم! فبدأ النبي عليه الصلاة والسلام يحاططه، وينازله، حتى وصل إلى أن يصوم يوماً ويدع يوماً^(١). فماذا كانت حال عبد الله في آخر عمره؟

شق عليه ذلك، فكان يصوم خمسة عشر يوماً سرداً، ويفطر خمسة عشر يوماً، وقال: ليتني قبلت رخصة النبي ﷺ!

وكذلك قراءة كتب العلم؛ يقال: إن الشيخ عبد الله أبا بطين - رحمه الله -، وكان يلقب (مفتي الديار النجدية)، وكان عالماً جيداً في الفقه، يقول: إنني ما قرأت إلا «الروض المربع في شرح زاد المستقنع»، وهو شرحٌ مختصر، لكنه كان يكرره، ويتأمل فيه، ويأخذ بمنطوقه، ومفهومه، وإشارته، ومع ذلك صار عالماً بجرأ في الفقه!

وأما أن يكون الشخص يقفز من غصن إلى غصن، من هذا الكتاب إلى ذاك الكتاب! يوماً يطالع في هذا، ويوماً يطالع في هذا! يذهب عليه الوقت. أحياناً يأتي الإنسان يريد أن يطالع حكم مسألة معينة، فإذا فتح الكتاب إذا هو كالبحر، وإذا السمك أمامه، وقد كان يريد حوتاً معيناً، فجعلت الأسماك تتزارق أمامه، فصار يأخذ هذه، ويأخذ هذه، ويضيع عليه الوقت، ولم يراجع المسألة التي كان

(١) أخرجه البخاري في أبواب التهجد، باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه (١١٠٢)؛ ومسلم في كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به (١١٥٩).

يطلبها! فعلى الإنسان ما دام أنه يريد مسألة معينة أن يبدأ أول ما يبدأ بها، وإذا حصل عنده فضل وقتٍ، فليرجع إلى المسائل الأخرى. لكن في بعض الأحيان، مع شغف الإنسان بالعلم، يقول: هذه مسألة جيدة، أقرأها، وهكذا يذهب عليه الوقت.

ثم شيء آخر أيضاً: أحياناً تمرّ عليه مسألة نادرة الوجود، ولو طلبها في محلّها ما وجدها، ثم في تلك الساعة يقول: حفظت هذه المسألة ولن أنساها أبداً، ولكنه لم يقيدّها! ثم ما هي إلا أيام قليلة حتى ينساها، ويحاول أن يجدها فلا يجدها، وهذه مسألة أيضاً ينبغي لطالب العلم أن يلاحظها. إذا مرت عليك مسألة مهمة، إما قاعدة ما تكاد تجدها في الكتب، أو مسألة؛ فاحفظها وقيدها عندك، ولا تقل: الآن استقرت في ذهني، ولن أنساها. فإذا قيدتها ترجع لها؛ فاجعل عندك دفترًا، ولابن القيم - رحمه الله -، كتاب سماه «بدائع الفوائد» لم يؤلفه تأليفاً منسقاً، كان كلما طرأ على ذهنه مسألة كتبها، وابن الجوزي له كتاب اسمه «صيد الخاطر» يقيد فيه ما يرد في خاطره، فهذه أيضاً ينبغي للإنسان أن يلاحظها، فيجعل عنده كتاباً يقيد فيه كل المسائل النادرة التي إذا طلبها الإنسان تعب في وجودها، يقيدها ولو بالخلاصة.



وأما الأمور المتأخرة، فإن الله يرشد العاملين إلى ملاحظتها لتقوى همهم على العمل المثمر للمصالح والخيرات، وهذا كالترغيب المتنوع من الله على أعمال الخير، والترهيب من أفعال الشر بذكر عقوباتها وثمراتها الذميمة؛ فاعرف الفرق بين النظر إلى

العمل الآخر الذي لم يجئ وقته، وبين النظر إلى ثواب العمل الحاضر الذي كلما فترت همّة صاحبه وتأمل ما يترتب عليه من الخيرات استجدّ نشاطه، وقوي عليه، وهانت عليه مشقته؛ كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْمُونًا فَإِنَّهُمْ يَأْمُونُ كَمَا تَأْمُونُ ۗ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤].

التعليق

هذه الآية أيضاً اجعلها على بالك! كل عدوّ لك إذا كنت تعاني منه، فإنه يعاني منك مثلما تعاني منه؛ سواء كان ذلك عدواً بالسلاح، أو بالأفكار، أو بأي شيء. لكن الفرق بين المسلمين وأعدائهم: ﴿وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾، هذا يخفف عنا كثيراً؛ إذا كانوا يألمون كما نألم، فهذا من باب التأسّي والتسلي، والثاني إذا كنا نرجو من الله ما لا يرجون، فهذا من باب الترقّي، نحن أرقى منهم؛ كما قال المؤمنون لأبي سفيان: «لا سواء؛ قتلانا في الجنة، وقتلاكم في النار»^(١).



وأما إرشاده من جهة النعم التي على العبد من الله بالنظر إلى ضدها ليعرف قدرها، ويزداد شكره لله؛ ففي القرآن منه كثير، يذكّر عباده نعمته عليهم بالدين والإسلام، وما ترتب على ذلك من النعم؛ كقوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [آل عمران: ١٦٤]

(١) أخرجه أحمد (٢٧٨/١)؛ والطبراني في الكبير (٣٠١/١٠)؛ والحاكم في المستدرک (٣٢٤/٢) في كتاب التفسير، باب تفسير سورة آل عمران.

إلى قوله: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لِنِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]،
﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ
إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ
آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أي: إلى الزيادة لشكر نِعَمِ الله،
وقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ
يَنْحَظَفَكُمْ النَّاسُ فَتَاوَنَكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِبَصَرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ
تَشْكُرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٦]، وقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ
أَيَّلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ إلى آخر الآيات [القصص: ٧١]؛ حيث
يذكرهم أن ينظروا إلى ضد ما هم فيه من النعم والخير ليعرفوا قدر
ما هم فيه، وهذا الذي أرشد إليه النبي ﷺ، حيث قال: «انظروا إلى
من هو أسفل منكم، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم؛ فإنه أجدر أن لا
تزدروا نعمة الله عليكم»^(١)، وقوله تعالى: ﴿فَأَذْكُرُوا لِمَا آتَىٰ اللَّهُ لَعَلَّكُمْ
تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٦٩]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ﴾ [٦] وَوَجَدَكَ
ضَالًّا فَهَدَىٰ [٧] وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ إلى آخرها [الضحى: ٦ - ٨].



(١) أخرجه البخاري في الرقاق، باب لينظر إلى من هو أسفل منه...، حديث
رقم (٦٤٩٠) (٣٢٢/١١)؛ ومسلم في الزهد والرقاق، حديث رقم (٢٩٦٣)
(٢٢٧٥/٤).

القاعدة الثانية والأربعون:

في أن الله قد ميّز في كتابه بين حقه الخاص،
وحق رسوله الخاص، والحق المشترك.

الحقوق ثلاثة: حق لله وحده لا يكون لغيره، وهو عبادته وحده لا شريك له بجميع أنواع العبادات. وحق لرسوله ﷺ خاص، وهو: التعزير، والتوقير، والقيام بحقه اللائق، والافتداء به. وحق مشترك، وهو: الإيمان بالله ورسوله، وطاعة الله ورسوله، ومحبة الله ورسوله، وقد ذكر الله الحقوق الثلاثة في آيات كثيرة من القرآن؛ فأما حقه، فكل آية فيها الأمر بعبادته، وإخلاص العمل له، والترغيب في ذلك، وهذا شيء لا يحصى، وقد جمع الله ذلك في قوله: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الفتح: ٩] فهذا مشترك ﴿وَتَعَزَّزُوا وَتُوقِرُوا﴾ [الفتح: ٩] فهذا خاص بالرسول ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]، فهذا حق لله وحده. وقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ في آيات كثيرة [النساء: ٥٩، المائدة: ٩٢، النور: ٥٤، محمد: ٣٣، التغابن: ١٢]. وكذلك: ﴿ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، وكذلك قوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٥٩] فهذا مشترك ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩] هذا مختص بالله تعالى.

ولكن ينبغي أن يعرف العبد أن الحق المشترك ليس معناه أن ما لله منه يثبت نظيره من كل وجه لرسوله؛ بل المحبة والإيمان بالله،

والطاعة لله، لا بد أن يصحبها التعبد، والتعظيم لله، والخضوع. وأما المتعلّق بالرسول من ذلك، فإنه حب في الله، وطاعة لأجل أن من أطاع الرسول فقد أطاع الله؛ بل حق الرسول على أمته من حق الله تعالى، فيقوم المؤمن به امتثالاً لأمر الله، وعبودية له، وقياماً بحق رسوله، وطاعة له؛ وإنما قيل له: «حق الرسول» لتعلّقه بالرسول، وإلا فجميع ما أمر الله به وحثّ عليه من القيام بحقوق رسوله، وحقوق الوالدين، والأقارب وغيرهم، كلّ حق لله تعالى، فيقوم به العبد امتثالاً لأمر الله، وتعبداً له، وقياماً بحق ذي الحق، وإحساناً إليه؛ إلا الرسول، فإن الإحسان منه كله إلى أمته، فما وصل إليهم خير إلا على يديه ﷺ تسليماً.

التعليق

خلاصة هذه القاعدة: أن الحقوق تنقسم إلى ثلاثة أقسام: حق الله عز وجل، وحق للرسول ﷺ، وحق مشترك. وهناك أيضاً حق رابع، لا لله، ولا للرسول، ولكنه لذوي الحقوق؛ كحق الوالدين والأقارب وما أشبه ذلك. ولكن كلام المؤلف الأخير يدلنا على أن كل شيء أمر الله به؛ سواء مما يختصّ به، أو مما يكون لخلقه، فهو بالمعنى العام من حقوق الله؛ لأنني حينما أبرّ بالوادي فإنني أقوم بذلك تعبداً لله، وامتثالاً لأمر الله. كذلك حق النبي عليه الصلاة والسلام؛ لولا أن الله أكرمه بالرسالة، وأوجب علينا تصديقه واتباعه لكان هو رجلاً من قريش. ولكن من أجل الله تبارك وتعالى، صار بهذه المكانة؛ فالإيمان بالله وبرسوله لا يستويان، وإن اتفقا في أصلهما، لكنهما يختلفان؛ الإيمان بالله إيمان بالله لذاته لأنه الرب،

والإيمان بالرسول ﷺ إيمان به؛ لأن الله أرسله وأمرنا بالإيمان به، فهما وإن اتفقا في الأصل، لكنهما يختلفان. ومن سفه بعض الناس أنهم يجعلون حق الله متأخراً عن حق الرسول عليه الصلاة والسلام! ويقدمون حق الرسول ﷺ على حق الله! وما علموا أن تعظيم الرسول من تعظيم الله، وليس تعظيم الله من تعظيم الرسول؛ بل الأمر بالعكس، تعظيم الرسول عليه الصلاة والسلام، من تعظيم الله؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

إذاً، هذه القاعدة من قواعد التفسير، وهي أننا إذا تأملنا القرآن وجدنا أن الحقوق التي أثبتها الله تنقسم إلى أربعة أقسام: حق لله، وحق للرسول، وحق مشترك بينهما، وحق رابع لذوي الحقوق.

قال الله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] إلى آخره؛ فقله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ هذا يتضمن حق الله وحق الرسول؛ لأنها لا تكون عبادة إلا باتباع الرسول عليه الصلاة والسلام. أما ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ﴾ إلى آخره، فهذا من حقوق ذوي الحقوق. قوله تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩]، كيف عرفنا أن بعضها لله، وبعضها للرسول، وبعضها مشترك؟ لأن ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ واضح أنه يجب علينا أن نؤمن بالله ورسوله، والاشترك بينهما ظاهر. ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ التعزير والنصرة والتوقير والاحترام للرسول عليه الصلاة والسلام.

﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ التسبيح لله؛ إذ إننا نعلم بالضرورة من الدين أنه لا يصح أن نقول: سبحان النبي أبداً! بل نقول: سبحان الله، فصار الدليل على أن هذه الحقوق منها مختص ومنها مشترك، إما من نفس الآية، وإما من أدلة أخرى.

القاعدة الثالثة والأربعون:

يأمر الله بالثبوت وعدم العجلة في الأمور التي يُخشى من عواقبها، ويأمر ويحث على المبادرة على أمور الخير التي يُخشى فواتها.

وهذه القاعدة في القرآن كثير، قال تعالى في القسم الأول: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرِئْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَّنُوا﴾ [النساء: ٩٤]، وفي قراءة: (فتثبتوا). وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَلَةٍ﴾ [الحجرات: ٦]، وقد عاتب الله المتسرعين إلى إذاعة الأخبار التي يُخشى من إذاعتها، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ أَلْحَافِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ الآية [النساء: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعِلْمِهِ﴾ [يونس: ٣٩].

ومن هذا الباب: الأمر بالمشاركة في الأمور، وأخذ الحذر، وألا يقول الإنسان ما لا يعلم، وفي هذا آيات كثيرة.

وأما القسم الثاني، فقولُه: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَعْفَرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ الآيات [آل عمران: ١٣٣]، ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٦١]، ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [الواقعة: ١٠]، أي: السابقون في

الدنيا إلى الخيرات هم السابقون في الآخرة إلى الجنات والكرامات،
والآيات كثيرة في هذا المعنى.

وهذا الذي أرشد الله عباده إليه هو الكمال؛ أن يكونوا حازمين،
لا يفوتون فرص الخيرات، وأن يكونوا متشبّتين خشية وقوع
المكروهات والمضرات ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

التعليق

هذه القاعدة قاعدة مهمة جداً، فالأمور ثلاثة أقسام: ما علمت
مضرّته، فالإقدام إليه لا يجوز، لا بالمسارعة ولا بالتأني. وما
علمت منفعته، فالمبادرة إليه هو الأكمل؛ وجوباً أو تطوعاً، حسب
ما تقتضيه الحال، لكن هنا، قد يكون الشيء منفعة في ذاته، ولكن
يتردد الإنسان بين كون غيره أنفع منه، أو هو أنفع من غيره. وحينئذ
يجب التثبّت والتروي. وخيرٌ في ذاته، لكن يتردد الإنسان بين كون
غيره أنفع، أو هو أنفع، فحينئذ يتثبت؛ لأن الإنسان لا يدري أخير
هو أم غير خير؟ لا باعتبار ذاته، ولكن باعتبار غيره. إذاً هذا يدخل
في القسم الثاني، وهو المشكوك فيه الذي يجب أن نتثبت فيه. فهنا
ثلاثة أقسام: قسم علم مضرّته، فلا نُقدم عليه، لا مبادرة ولا تأنيماً؛
وقسم آخر علمت منفعته، فنُقدم عليه. وقسم ثالث يتردد فيه
الإنسان، ويحتاج إلى تثبّت، فنتثبت فيه قبل أن نُقدم عليه. ويدخل
في ذلك ما أشكل علينا بذاته، وما أشكل علينا بمقارنته مع غيره؛
هل هو أنفع أم غيره أنفع؟ ولهذا يقول الشاعر:

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل

وربما فات قوم جلّ أمرهم مع التأني وكان الرأي لو عجلوا
 فهنا ذكر الحالين: فالبيت الأول يشير إلى التأني في الأمور،
 والثاني، مثلاً إذا عَنَّ لك أن تقوم بطاعة الله فهنا لا تتأخر، إذا كان
 الحال تتطلب إزالة مانع من موانع الصلاة - مثلاً -، فلا تتأخر؛
 ولهذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام إذا أصابته نجاسة يبادر
 بإزالتها، أو بالأمر بإزالتها؛ بال عليه صبي في حجره، فدعا بماء
 فأتبعه إياه^(١)، ولم يقل: أنتظر حتى أصل إلى البيت. وبال أعرابي
 في طائفة المسجد، فأمر بدلو به ماء فأريق عليه^(٢). والتأخير قد
 يسبب للإنسان إحراجاً، انظر إلى النبي عليه الصلاة والسلام حينما
 أُقيمت الصلاة ذات مرة وحضر، ولما تقدم ليكبّر، أو كبّر؛ ذكر أنه
 لم يغتسل، فقال: «مكانكم»، ثم ذهب واغتسل، وجاء وصلّى بهم،
 بعد أن أُقيمت الصلاة^(٣)! انظر التأخير كيف يسبب! والنبي عليه
 الصلاة والسلام يجري عليه مثل هذه الأمور لأجل أن يسنّ الله سبحانه
 وتعالى لعباده مثل هذه الأحوال.



- (١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب بول الصبيان (٢٢٢)؛ ومسلم في
 كتاب الطهارة، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله (٢٨٦).
- (٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب قول النبي ﷺ: «يسّروا ولا
 تعسّروا» (٦١٢٨)؛ ومسلم في كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول
 وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد (٢٨٤، ٢٨٥).
- (٣) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب متى يقوم الناس
 للصلاة (٦٠٥).

القاعدة الرابعة والأربعون:

عند ميلان النفس أو خوف ميلانها إلى ما لا ينبغي
يُذكرها الله ما يفوتها من الخير وما يحصل لها من الضرر.

وهذا في القرآن كثير، وهو من أنفع الأشياء في حصول الاستقامة؛ لأن الأمر والنهي المجرد لا يكفي أكثر الخلق في كفهم عما لا ينبغي حتى يُقرن بذلك ما يفوت من المحبوبات التي تزيد أضعافاً مضاعفة على المحبوب الذي يكرهه الله، وتميل إليه النفس، وما يحصل من المكروه المرتب عليه؛ كذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا آمَاوَلْتُمْ وَأَوْلَدُكُمْ فَتَنَةٌ﴾ [الأنفال: ٢٨]، فهنا لما ذكر فتنة الأموال والأولاد التي مالت بأكثر الخلق عن الاستقامة قال مذكراً لهم ما يفوتهم إن افتتنوا، وما يحصل لهم إن سلموا من الفتنة: ﴿... وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿هَاتِنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَدِّدُ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا﴾ [النساء: ١٠٩]، وقال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ ﴿٢٠٥﴾ ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ ﴿٢٠٦﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَمْتَنُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٥ - ٢٠٧]، والآيات في هذا المعنى الجليل كثيرة جداً. فإذا بان للناظر أصلها وقاعدتها سهل عليه تنزيل كل ما يرد منها على الأصل المتقرر، والله أعلم.

التعليق

يفيد المؤلف - رحمه الله -، في هذه القاعدة: أن الأوامر والنواهي في حد ذاتها قد لا تكفي في استقامة العبد، لكن إذا ذكر له ما في تنفيذ الأمر من فائدة نشط؛ لأن النفوس مجبولة على حب ما يلائمها. وإذا ذكر له في النهي ما يقتضي العقوبة، فإنه يحذر؛ لأن النفوس مجبولة على النفور مما لا يلائمها. وهذا واضح حتى في أوامرك أنت لولدك؛ لو قلت لولدك: افعل كذا! قد يتوانى. لكن إذا أعطيته جائزة، أو قلت: لك جائزة؛ فإنه يقدم. فالله عز وجل أحياناً، إذا ذكر حالاً من الأحوال التي تميل إليها النفوس، وربما تنسى ما يجب عليها من حق الله، ذكَّرها؛ فهنا قال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾، يعني: يفتتن بها الإنسان، وينشغل بها عن طاعة الله سبحانه وتعالى. ولما كان هذا سبباً لميل الإنسان إلى أمواله وأولاده، قال: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾، فلا تقدموا هؤلاء الأولاد والأموال على ما عند الله من الأجر.

وكذلك الآيات التي ذكرها المؤلف - رحمه الله - : ﴿هَتَأْتُمْ هَتَّوْلَاءَ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾؛ ولنفرض أنكم نجحتم في ذلك، لكن ﴿فَمَنْ يُجَادِلِ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، وهذه الآية تنفع في الدنيا وفي الدين أيضاً؛ فنقول لمن جادل بالباطل: لنفرض أنك لبيانك وفصاحتك غلبت صاحب الحق، ولكن هل تغلب الله يوم القيامة؟ لا. وكذلك أيضاً مَنْ دافع عن باطل، وتوكل عن إنسان في قضية مالية يدافع عنه بباطل، فنقول: لنفرض أنك نجحت، وخاصمت خصمك، لكن من يجادل الله يوم القيامة؟ وهذه آية

عظيمة ينبغي للإنسان أن يتذكرها كلما همّت نفسه أن يقوم بمخالفة لله جل وعلا .

وكذلك أيضاً الآية الثالثة، وهي قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾، وهذه الآية أيضاً: ﴿نُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾، مقيدة بآيات أخرى، وهي قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨]. إذاً لا يحصل له كل ما يريد، بل هم مقرّون بمشيئة الله، ولهذا نجد ناساً يسعون للدنيا، وهم لا يريدون إلا الدنيا، ولا ينالون منها شيئاً؛ ولهذا يضرب المثل بفقير النصارى؛ إذا أفلس أحد في شيء من الأشياء، قيل له: أنت مثل فقير النصارى، لا حصل ديناً ولا دنياً! ومعلوم أن النصارى وغيرهم من الكفار يسعون للدنيا لا للآخرة. ومع ذلك قد يصابون بالفقر المدقع، وبالهلاك، وبالأمرض، وبكل شيء مكتوب في هذه الآية: ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ يقيناً. لو نظرنا إلى الآية هذه نفسها لكانت دلالتها يقيناً؛ لأنها جملة شرطية خبرية، والخبر لا يخلف. لكنها مقيدة بقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٨].



القاعدة الخامسة والأربعون:

حَثُّ الْبَارِي فِي كِتَابِهِ عَلَى الصَّلَاحِ وَالْإِصْلَاحِ.

هذه القاعدة من أعمِّ القواعد، فإن القرآن يكاد أن يكون كله داخلاً تحتها،...

التعليق

الأفصح أن يقال: يكاد يكون كذا قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ بِرَبِّهَا﴾ [النور: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]؛ لا أن يفعلوا. قال ابن مالك:

وكونه بدون أن بعد عسى نزر وكاد الأمر فيه عكسا

□ □ □

... فإن الله أمر بالصلاح في آيات متعددة والإصلاح، وأثنى على الصالحين والمصلحين في آيات أخر.

والصلاح: أن تكون الأمور كلها مستقيمة معتدلة، مقصوداً بها غاياتها الحميدة، فأمر الله بالأعمال الصالحة، وأثنى على الصالحين؛ لأن أعمال الخير تُصلح القلوب والإيمان، وتصلح الدين والدنيا والآخرة، وضدّها فساد هذه الأشياء. وكذلك في آيات متعددة فيها الثناء على المصلحين ما أفسد الناس، والمصلحين بين الناس، والتصالح فيما بين المتنازعين، وأخبر على وجه العموم أن الصلح خير؛ فإصلاح الأمور الفاسدة: السعي في إزالة ما تحتوي عليه من الشرور والضرر العام والخاص.

ومن أهم أنواع الإصلاح: السعي في إصلاح أحوال المسلمين، في إصلاح دينهم وديارهم؛ كما قال شعيب: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨]، فكل ساع في مصلحة دينية أو دنيوية للمسلمين، فإنه مصلح، والله يهديه ويرشده ويسدده؛ وكل ساعٍ بضد ذلك فهو مفسد، والله لا يصلح عمل المفسدين.

التعليق

من الآيات في الثناء على المصلحين: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسِكُونَ بِالْكَذِّبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]. ففي الآية الأولى بين الله جزاءهم، وفي الآية الثانية بين الله تعالى ما ارتفع عنهم من العذاب بسبب الإصلاح. وانتبه لهذا الشرط: ﴿وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ﴾، ولم يقل: وأهلها صالحون! إذاً، فالصلاح في الأمة بدون إصلاح لا يضمن ارتفاع الهلاك عنهم، بل لا بد أن يكونوا مصلحين، أمرين بالمعروف، ناهين عن المنكر، مع صلاح أنفسهم. أما الإصلاح بين الناس؛ فكقوله: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]، وكذلك قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩].

ومن أهم ما يكون أيضاً: السعي في الصلح بين المتنازعين، كما أمر الله بذلك في الدماء، والأموال، والحقوق بين الزوجين، والواجب أن يصلح بالعدل، ويسلك كل طريق توصل إلى الملائمة بين المتنازعين، فإن آثار الصلح بركة وخير وصلاح، حتى إن الله تعالى أمر المسلمين إذا جنح الكفار الحربيون إلى المسالمة والمصالحة؛ أن يوافقوهم على ذلك متوكِّلين على الله.

وأمثلة هذه القاعدة لا تنحصر، وحقيقتها: السعي في الكمال الممكن حسب القدرة بتحصيل المصالح أو تكميلها، أو إزالة المفاسد والمضار أو تقليلها؛ الكلية والجزئية، المتعدية والقاصرة، والله أعلم.

التعليق

إذا جنح الكفار إلى المسالمة، فقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦١]، وهذا في حال ضعف المسلمين. وأما في حال القدرة والقوة، فإن الواجب مقاتلة الكفار ﴿حَتَّىٰ يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]. أو يسلموا، فإن أسلموا فذاك، وإلا بدله الجزية؛ فإن أبوا وجب علينا قتالهم إصلاحاً لهم؛ لأن غيرهم إذا رأهم قد قوتلوا من أجل كفرهم، ربما يُسلمون؛ فيكون في ذلك خير. ونحن إذا قاتلناهم، لا نقول لهم: ادخلوا في ديننا لأنه ديننا، ولكن نقول: ادخلوا في ديننا لأنه ديننا ودينكم وواجب عليكم أن يكون هذا دينكم؛ لأنه دين الله، وأنتم عباد الله، فكان هذا الدين واجب علينا وعليكم، لكن أنتم خرجتم منه، فنريد أن نردكم إليه. ولهذا قال شعيب: ﴿قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا

إِنْ عُدْنَا فِي مِلِّكُمْ بَعْدَ إِذْ بَخَّئْنَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا ﴿١٨٩﴾ [الأعراف: ١٨٩]؛ فالإنسان يجب أن يبين لهؤلاء الكفار أننا لا نقاتلهم تعصباً لدين نحن عليه في مقابل دينهم الذي هم عليه، لكننا نقاتلهم ليدخلوا في دين هو لنا ولهم، مفروض علينا وعليهم؛ لأنه دين الله الذي خلقهم، وأمرنا بقتالهم حتى يدخلوا في دين الله، أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون. والإنسان الحر لا يرضى لنفسه أن يعطي الجزية عن يد وهو صاغر، فيكون في هذا عذاب نفسي يوجب لهم في النهاية أن يُسلموا.

الخلاصة: أن هذه القاعدة فيها إشارة إلى فائدة الصلح، وإلى فائدة الإصلاح، وأن الإنسان عليه أن يكون صالحاً لنفسه ساعياً في إصلاح غيره؛ هذا أولاً. وثانياً: عليه أن يصلح بين المسلمين ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وهذا خلاف طريق المنام - والعياذ بالله - الذي يسعى بين الناس في الإفساد والفرقة، وربما يخلق أشياء لم يكن لها أصل، ربما يأتي إلى شخص ويقول: قال فيك فلان: كذا، وقال فيك فلان: كذا، وهو لم يقل! لكن ليفرق بينهم.

وأشد من ذلك ما يسلكه بعض الناس الظلمة - والعياذ بالله - الذين هم في الحقيقة من أعداء الإسلام؛ أولئك الذين يشون بين العلماء بعضهم مع بعض، ويأتون إلى فلان يقولون: رأيت فلاناً ماذا قال! قال هذا الكلام المنكر. وربما يقول: قال فيك كذا وكذا، وهو لم يقل، كل هذه الأمور التي هي إفساد وليست إصلاحاً. وهؤلاء الذين يشون بين أهل العلم، ويوقعون بينهم العداوة والبغضاء، والأخذ والرد في أمور يسع المسلمين الخلاف فيها لكونها أموراً اجتهادية، مبنية على الاجتهاد، هؤلاء في الحقيقة من

أعداء المسلمين، هم يظنون أنهم مُصلحون، وهم مفسدون؛ لأن إضعاف جانب حَمَلَةِ الشرع هو إضعاف لجانب الشرع، فإذا أضعفنا حَمَلَةَ الشرع، وجعلناهم خصماء فيما بينهم؛ فمعنى ذلك أننا أضعفنا الشرع كله، وصار الناس لا يثقون بأحد؛ كلما أراد أحد أن يحتج بقول عالم من علماء المسلمين قالوا: لكن انظر ماذا قال، تكلم فيه فلان، وأنظر ماذا أحدث، وانظر ردّ فلان عليه، وهذا لا شك أنه أمرٌ منكر، وأن هذا من وحي الشيطان لهؤلاء الأغرار، الذين نعتبرهم صغار العقول، وسفهاء الأحلام.

فالواجب على المسلمين إذا رأوا تصدّعاً بينهم، ولا سيما بين علمائهم، أن يقوموا بالإصلاح، ورأب الصدع، وجمع الكلمة، حتى يكون الناس أمة واحدة؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]. وأنتم أيها الشباب، عليكم إذا رأيتم مثل هؤلاء المفسدين أن تحذروا الناس منهم، ومن طريقهم، وتبينوا أن هؤلاء من أشدّ الناس ضرراً؛ ليس على الشخص الذي يهاجمونه فحسب، ولكن على المسلمين وعلى الإسلام، أمّا هم فقد ضلّ سعيهم، وهم يحسبون أنهم يُحسنون صنعاً، والعياذ بالله.

فالواجب علينا أن نصلح ما استطعنا. ومع ذلك، فإنه يجب علينا أن نقول كلمة الحق، ويمكن إظهار كلمة الحق بأن يقول الإنسان الحق بدون أن يتعرض للطعن في شخص معين. فلا يلزم أن نطعن في شخص، بل إذا قال الإنسان الحق، وبينه بأدلته النقلية والعقلية، عرف الناس فساد ضده، وبقيت الأمور ليس فيها تحزّب، وليس فيها تكتل، وليس فيها: «أنت مع فلان، وأنا مع فلان»؛ كما هو حادث في بعض البلدان، نسأل الله السلامة والعافية.

القاعدة السادسة والأربعون:

ما أمر الله به في كتابه: إما أن يوجّهه إلى من لم يدخل فيه، فهذا أمر له بالدخول فيه. وإما أن يوجّهه لمن دخل فيه، فهذا أمره به ليصح ما وُجد منه، ويسعى في تكميل ما لم يوجد منه.

التعليق

هذه القاعدة مهمة: إذا وجّه الخطاب بشيء إلى شخص لم يتّصف به، فهو أمر بفعله وإيجاده؛ مثل: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آغْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]؛ فليس كل الناس عابدين لله، فيكون الخطاب هنا موجّهاً حتى إلى الكفار، فيكون أمراً بفعل هذا الشيء. أما إذا وجّه الأمر إلى من تلبس به واتصف به، فهو أمر بتحقيقه، وتكميل ما نقص منه؛ كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ءَالْكِتَابِ الَّذِينَ نَزَّلَ عَلَيَّ رَسُولِهِ ءَالْكِتَابِ الَّذِينَ نَزَّلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦] وما أشبه ذلك. وهذه القاعدة مهمة؛ لأنه أحياناً يرد على الإنسان: كيف يقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ﴾ وهو يأتي بشعائر الإسلام كلها؟ فيكون أمراً بإتمام ما نقص منه، وإكمال ما كان موجوداً منه.



وهذه القاعدة مطردة في جميع الأوامر القرآنية؛ أصولها وفروعها، فقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا﴾

[النساء: ٤٧]، من القسم الأول. وقوله تعالى: ﴿بِأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا﴾ [النساء: ١٣٦]، من الثاني والثالث، فإنه أمرهم بما يصحّ ويكمل إيمانهم من الأعمال الظاهرة والباطنة، وكمال الإخلاص فيها، والنهي عما يفسدها وينقصها؛ وكذلك أمره للمؤمنين أن يقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ويصوموا رمضان؛ أمر بتكميل ذلك، والقيام بكل شرط ومكمل لذلك العمل، والنهي عن كل مفسد ومنقص لذلك العمل، وكذلك أمره لهم بالتوكل والإنابة ونحوها من أعمال القلوب هو أمر بتحقيق ذلك، وإيجاد ما لم يوجد منه.

وبهذه القاعدة نفهم جواب الإيراد الذي يورد على طلب المؤمنين من ربهم الهداية إلى الصراط المستقيم، والله قد هداهم للإسلام، جوابه ما تضمّنته هذه القاعدة، ولا يقال: هذا تحصيل للحاصل!! فافهم هذا الأصل الجليل النافع الذي يفتح لك من أبواب العلم كنوزاً، وهو في غاية اليسر والوضوح.

التعليق

المؤمن يقول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، أنت قد هديت، ولكن بقي عليك تكميل؛ فما أنا فاعله يحتاج إلى تكميل وتحسين وإكمال فيما نقص مني، فأنت مثلاً تصلي الصلوات، لكن هل تأتي بالرواتب كلها؟ قد لا تأتي بها، تصلي الصلوات، لكن هل الصلوات كاملة؟ قد تنصرف من صلاتك ولم يكتب لك منها إلا العشر مثلاً؟ فهذه القاعدة - كما قال شيخنا - رحمه الله - قاعدة مهمة جداً، يزول بها إشكال كثير، ويستحضر الإنسان بها كيف يدعو الله جلّ وعلا، إذا قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

القاعدة السابعة والأربعون:

إذا كان سياق الآيات في أمور خاصة وأراد الله أن يحكم عليها، وذلك الحكم لا يختص بها بل يشملها ويشمل غيرها، جاء الله بالحكم العام.

وهذه القاعدة من أسرار القرآن وبدائعه، وأكبر دليل على إحكامه وانتظامه العجيب، وأمثلة هذه القاعدة كثيرة، منها: لما ذكر الله المنافقين وذمهم واستثنى منهم التائبين، فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٦]، فلما أراد الله أن يحكم لهم بالأجر لم يقل: وسوف يؤتيهم أجراً عظيماً، بل قال: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]، ليشملهم وغيرهم من كل مؤمن؛ ولثلا يُظن اختصاص الحكم بهم.

ولما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٥٠] إلى قوله: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: ١٥١]، لم يقل: «وأعتدنا لهم» للحكمة التي ذكرناها، ومثله: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ٦٤]، أي: هذه الحالة التي وقع السياق لأجلها ﴿وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٦٤].

التعليق

وهذه أيضاً تقع كثيراً في مقام الإظهار في موضع الإضمار؛ لأن الله تعالى أحياناً يظهر في موضع الضمير ليفيد الحكم بالعموم، فالآيات التي ذكر المؤلف واضحة، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، قال: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾؛ لو قال: وسوف يؤتيهم لتوهم واهم أن هذا الأجر العظيم لهؤلاء فقط! ولكنه قال: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فأظهر في موضع الإضمار، وفائدته أن الحكم عام لهم ولغيرهم. وهناك فائدة أخرى؛ أن هذا الأجر ثبت من أجل الإيمان، فكل مؤمن، وإن لم يسبق له نفاق، فإن الله تعالى يؤتيه أجراً عظيماً. والمهم أن هذه القاعدة، كما قال الشيخ - رحمه الله - قاعدة مهمة جداً، وهي أن الله تعالى يحكم بحكم عام، يشمل ما سيق من أجله، وما لم يذكر، وهذا من بدائع القرآن، وجمعه، وأنه من جوامع الكلم.



القاعدة الثامنة والأربعون:

متى علّق الله علمه بالأمر بعد وجودها
كان المراد بذلك العلم الذي يترتب عليه الجزاء.

وذلك أنه تقرّر في الكتاب والسنة والإجماع أن الله بكل شيء عليم، وأن علمه محيط بالعالم العلوي والسفلي، والظواهر والبواطن، والجلبيات والخفيّات، والماضي والمستقبل، وقد علم ما العباد عاملون قبل أن يعملوا الأعمال، وقد ورد عدة آيات يخبر بها أنه شرع كذا، أو قدّر كذا؛ ليعلم كذا. فوجه هذا: أن هذا العلم الذي يترتب عليه الجزاء. وأما علمه بأعمال العباد، وما هم عاملون قبل أن يعملوا؛ فذلك علم لا يترتب عليه الجزاء؛ لأنه إنما يُجازى على ما وُجد من الأعمال. وعلى هذا الأصل نزل ما يردّ عليك من الآيات؛ كقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَبْلُوكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ ءَأَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾ [المائدة: ٩٤]، وقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّن يَنْقَلِبُ عَلَيَّ عَاقِبَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾ [الحديد: ٢٥]، ﴿وَلِيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلِيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾ [العنكبوت: ١١]، وقوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لِسُوءِ ءَأْمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]، وما أشبه هذه الآيات كلها على هذا الأصل.

التعليق

نحن نعلم علم اليقين أن الله بكل شيء عليم، في المستقبل، وفي الماضي، وفي الحاضر. وهذا لا إشكال فيه، ولكن ترد آيات توجب إشكالاً، مثل قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ﴾ [محمد: ٣١]، أليس الله قد علم ذلك من قبل؟ بلى، ﴿يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾ [المائدة: ٩٤]، أليس الله قد علم ذلك من قبل؟ بلى. وأمثال ذلك كثير. وهذا يوجب الإشكال على الإنسان، فأراد الشيخ - رحمه الله - أن يبين الجواب، فقال: إن العلم علمان: علم لا يترتب عليه الجزاء، وعلم يترتب عليه الجزاء؛ فعلم الله تعالى بأن هذا الشيء سيكون، لا يترتب عليه الجزاء. وكيف يترتب الجزاء على مَنْ لم يؤمر ولم ينه؟! وأما قوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ﴾، فهذا علم بما يكون ليجازي عليه، وهذا واضح. وأما قول بعض أهل العلم: إلا لنعلم علم ظهور، فهذه العبارة على إطلاقها فيها نظر؛ لأن علم الله بالشيء قبل وقوعه علم به ظاهراً وباطناً. لكن إن أرادوا بعلم الظهور أن تعلق علم الله تعالى بهذا الشيء قبل وقوعه تعلق بأن الشيء سيوجد، وتعلقه به بعد الوجود تعلق بأنه وُجد، يعني: علم الله السابق على الوقوع علم بأنه سيوجد، وعلم الله بعد الوقوع علم بأنه وُجد، هذا صحيح. وهذا أيضاً فرق ثانٍ، بأن الله إذا علق العلم بوجوده، فهو علم بأنه وُجد، وإذا تعلق علمه بما سيوجد، فهو علم بأنه سيوجد، لا بأنه وُجد؛ لأنه لو كان علم بأنه وُجد، صار على خلاف الموجود.

القاعدة التاسعة والأربعون:

إذا منع الله عباده المؤمنين شيئاً تتعلق به إرادتهم
فتح لهم باباً أنفع لهم منه وأسهل وأولى.

وهذا من لطفه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا وَسَأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢]، فنهاهم عن التمني الذي ليس بنافع، وفتح لهم أبواب الفضل والإحسان، وأمرهم أن يسألوه بلسان المقال وبلسان الحال؛ ولما سأل موسى عليه السلام رؤية ربه حين سمع كلامه ومنعه الله منها، سألها بما أعطاه من الخير العظيم، قال: ﴿يَمُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتَكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي فَخُذْ مَا آتَيْنَكَ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِن آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله: ﴿وَإِن يَنفَرَا يُعْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣٠]، وفي هذا المعنى آيات كثيرة.

التعليق

وهذا أمر يعرف الإنسان به لطف الله سبحانه وتعالى، وإحسانه إلى خلقه؛ أنه إذا منعهم من شيء فتح لهم أبواباً خيراً منه، فهنا قال: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، يعني: من العلم، والمال، والجاه، والرئاسة وغير ذلك، فلا تتمن أن يكون

لك ما أعطى الله أخاك؛ ولهذا قال: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ﴾، ولم يقل: ولا تتمنوا مثل ما فضل الله؛ إذ إن الإنسان يجوز أن يتمنى مثل ما فضل الله به بعض عباده. يجوز أن تتمنى مثل علم ابن تيمية - مثلاً -، يقال إن رجلاً كان يطوف بالبيت، ويقول: اللهم إني أسألك فقهاً كفقهِ شيخ الإسلام، ونحواً كـنحو ابن هشام! هذا جائز، لكن لو قلت: اللهم ارزقني فقه شيخ الإسلام، يعني: اجعله لي دونه، هذا لا يجوز. إذاً، أقول: أسأل الله من فضله، اللهم إني أسألك أن تعطيني مثل ما أعطيت هذا الرجل؛ كقولنا: «اللهم صلِّ على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم»، فهذا من أطف القواعد؛ كما قال الشيخ - رحمه الله تعالى -.

كذلك أيضاً: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ ربما يندم الإنسان على نسخ الله تعالى بعض الأحكام، أو بعض الآيات، أو يندم على تنسيته إياها؛ كما قال الله تعالى: ﴿سُقِّرُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ (٦) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴿[الأعلى: ٦ - ٧]. إذا ندم الإنسان، نقول: لا تندم يا أخي! إن الله إذا نسخ آية، أو أنساها، أتى بخيرٍ منها، أو مثلها. وبدأ بالخيرية أولاً، فقال: ﴿بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾. والفائدة من النسخ إذا كانت الآية الناسخة مثل الأولى، اختبار العبد؛ هل يكون قابلاً، راضياً أو لا؟ وانظر إلى نسخ القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة! العمل واحد، والاتجاه واحد، أنت لا يهـمك أن تتجه إلى المشرق أو إلى المغرب، أو إلى الشمال أو إلى الجنوب؛ لكن الفائدة هي امتحان الناس. ولهذا قال الله عز وجل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنُعَلِّمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنْقَلِبُ عَلٰى عَقْبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]،

فإن بعض الناس إذا رأى النسخ - والعياذ بالله - ارتدّ! وقال: كيف يبدّل الشرع؟ فالحاصل، أني أقول: إن الله تعالى إذا منع العباد شيئاً فتح لهم أبواباً كثيرة مثله، أو خيراً منه.

وعلى هذا نقول: من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه. أيضاً، في قصة موسى عليه السلام، لما كلمه الله اشتاق إلى ربّه أن يراه؛ لأن رؤية المتكلم ليست كسماع كلامه، ولهذا كان الصحابة رضوان الله عليهم، إذا خاطبهم النبيّ عليه الصلاة والسلام، استقبلوه بوجوههم حتى يروه، لو حدثك أحد بحديث من وراء الجدار، تستمع لقوله لكن ليس كما إذا رأيته، أنت الآن تسمع في المسجل كلام الرجل بنفسك، لكن ليس كحضورك عنده وهو يلقي الكلام، فبينهما فرق عظيم؛ فموسى عليه السلام لما سمع كلام الله اشتاق لرؤية الله عز وجل، فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾، قال الله تعالى: ﴿أَنْ تَرِنِي﴾ هذا مستحيل؛ لأن نقص الإنسان في الدنيا لا يمكنه أن يتحمل رؤية الله تعالى. ثم ضرب الله له مثلاً، فقال: ﴿أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِي﴾، فتجلى الله سبحانه للجبل، فاندك الجبل! جبل أصم، حجر صلب، لما تجلى الله له جعله دكاً، وصار تراباً! لما رأى موسى هذا الأمر؛ خرّ صعقاً، فلما أفاق قال: ﴿سُبْحٰنَكَ بُنْتِ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فما سألتك الرؤيا عن شكّ، ولكن عن شوق، ثم قال الله له: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسٰلَتِي وَبِكَلِمَةٍ فَخُذْ مَا ءَاتَيْتُكَ﴾، ولا تطلب ما لم تؤت، ﴿فَخُذْ مَا ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ﴾ هنا عوض عن الرؤية، أو سألني عن الرؤية بقوله: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسٰلَتِي وَبِكَلِمَةٍ﴾. وهكذا

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوَىٰ إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، يعني: لا تهنوا وتضعفوا في طلب الكفار؛ لأن هذا الذي يصيبكم يصيبهم، هم مثلكم بشر؛ لكن الفارق: ﴿وَرَجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤] وهذا لا شك أنه يسلي المرء، ويوجب له النشاط في تنفيذ الأمر.



القاعدة الخمسون:

آيات الرسول هي التي يبدئها الباري ويبتديها،
وأما ما أبداه المكذِّبون له واقتروه فليست آيات،
وإنما هي تعنُّتات وتعجيزات.

وبهذا يُعرف الفرق بينها وبين الآيات، وهي البراهين والأدلة على صدق الرسول وغيره من الرسل، وعلى صدق كل خبر أخبر الله به، وأنها الأدلة والبراهين التي يلزم من فهمها على وجهها صدق ما دلَّت عليه وبقينه.

وبهذا المعنى ما أرسل الله من رسول إلا أعطاه من الآيات ما على مثله آمن البشر. وأما ما أتى الله محمد ﷺ من الآيات، فهي لا تُحدّ ولا تُعدّ من كثرتها وقوتها ووضوحها والله الحمد، فلم يبق لأحد من الناس بعدها عذر؛ فعلم بذلك أن اقتراح المكذبين لآيات يعيّنونها ليست من هذا القبيل، وإنما مقصودهم بهذا أنهم وطّئوا أنفسهم على دينهم الباطل، وعدم اتباع النبي ﷺ، فلما دعاهم إلى الإيمان، وأراهم شواهد الآيات؛ أرادوا أن يبرّروا ما هم عليه عند الأغمار والسفهاء بقولهم: ائتنا بالآية الفلانية، والآية الفلانية، إن كنت صادقاً وإن لم تأتِ بذلك فلا نصدّك!! فهذه طريقة لا يرتضيها أدنى منصف؛ ولهذا يخبر تعالى أنه لو أجابهم إلى ما طلبوا لم يؤمنوا؛ لأنهم وطّئوا أنفسهم على الرضى بدينهم، وعرفوا الحق ورفضوه. وأيضاً، فهذا من جهلهم في الحال والمآل. أما الحال: فإن

هذه الآيات التي تُقترح وتُعيَّن جرت العادة أن المقترحين لها لم يكن قصدهم الحق، فإذا جاءت ولم يؤمنوا عوجلوا بالعقوبة الحاضرة.

وأما المآل: فإنهم جزموا جزماً لا تردّد فيه أنها إذا جاءت آمنوا وصدّقوا، وهذا قلب للحقائق، وإخبار بغير الذي في قلوبهم؛ فلو جاءتهم لم يؤمنوا إلا أن يشاء الله تعالى.

وهذا النوع ذكره الله في كتابه عن المكذّبين في آيات كثيرة جداً؛ كقولهم: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ ﴿٩٠﴾
الآيات [الإسراء: ٩٠].

التعليق

﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ حِجَلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تَسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتَ عَلَيْنَا كَيْسًا أَوْ تَأْتِي بَالِهٍ وَالْمَلَائِكَةَ فَيَلًا ﴿٩٢﴾ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ زُخْرٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى نُنزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴿٩٣﴾ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴿٩٤﴾ [الإسراء:

٩٠ - ٩٤] إلى آخره؛ فبيّن الله عز وجل أنهم لم يؤمنوا ولو جاءتهم

كل آية ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ

جَاءَهُمْ كُلُّ آيَةٍ ﴿[يونس: ٩٦ - ٩٧]. وبهذا نعرف مراد المؤلف في

الكتاب، من أول القاعدة؛ حيث قال: إن آيات الرسول هي التي

يبديها البارئ ويبتديها. وأما ما أبداه المكذّبون واقتروه، فليست

بآية مرادة، وأن عدم وجودها لا يدل على عدم آيات الأنبياء، وإلا

لو اقترحوا آية، وجاء بها الرسول، لقلنا إنها آية. لكن مراده أن

الآيات التي اقترحوها إذا لم تأت، لا تدل على أن الرسول ليس بحق. أما لو اقترحوا آية، وجاء بها، فإنها لا شك آية؛ فكلام المؤلف - رحمه الله -، يريد به الأمر المخالف. فالآيات التي جاءت بها الرسل ابتداء، واضح أنها آيات. والآيات التي اقترحت عليهم، تخلفها لا يعني أنهم غير صادقين، لكن إذا وُجدت فهي دليل على صدقهم أيضاً؛ فمثلاً: اقترح قوم صالح على صالح آية، فجاء بالناقة. واقترحوا على النبي ﷺ آية، فأراهم انشفاق القمر.



... وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١] إلى آخرها.

وأيضاً إذا تدبّرت الاقتراحات التي عيّنوها لم تجدها في الحقيقة من جنس البراهين، وإنما هي لو فرض الإتيان تكون شبيهة بآيات الاضطراب التي لا ينفع الإيمان معها، ويصير شهادة، وإنما الإيمان النافع هو الإيمان بالغيب،...

التعليق

هذا وجه مهم جداً، لو جاءت الآيات التي اقترحوها صار إيمانهم ليس إيماناً بالغيب؛ بل هو إيمان بالمشاهدة والواقع. حينئذ، لا ينفعهم؛ ولهذا، فالغالب أنه إذا أتت الرسل بالآيات المقترحة، ولم يؤمن المقترحون، الغالب أنهم يهلكون، وأن العذاب يكون مقارناً لها، قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَعَآئِنَا مُؤَدَّاتُ النَّفَاةِ مُبْصِرَةٌ فَمَلَّؤُا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ٥٩]. فالحاصل: أن الآيات المقترحة إذا جاءت

موافقة لطبق ما اقترحوه، صار هذا الإيمان بالرسول إيماناً بالمشاهدة؛ لأن هذا مثل الأمانة التي يجعلها الإنسان لشخص، كأن أقول: إذا وجدت السيارة عند الباب فأنا في البيت، فإذا جاء ووجد السيارة عند الباب؛ علم أنني في البيت. هذا إيمان مشاهدة، لا غيب.



... فكما أنه المنفرد بالحكم بين العباد في أديانهم وحقوقهم، وأنه لا حكم إلا حكمه، وأن من قال: «ينبغي أو يجب أن يكون الحكم كذا وكذا»، فهو متجرئ على الله، متوثب على حرمان الله وأحكامه، فذلك براهين أحكامه لا يتولأها إلا هو، فمن اقترح شيئاً من عنده فقد ادّعى مشاركة الله في حكمه ومنازعة في الطرق التي يهدي ويرشد بها عباده: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣].

==== التعليق ====

هذا أيضاً مهم جداً، أن الإنسان إذا اقترح سبيلاً غير سبيل الله، أو حكماً غير حكم الله، أو ما أشبه ذلك، فإنه منازع لله تعالى في حكمه، وفي طريق هدايته لخلقه؛ لو قال مثلاً: ينبغي أن يوزع الصوم على كل شهر ثلاثة أيام، ويكون ستة وثلاثين يوماً، بعد أن كان ثلاثين يوماً، ولو كان هكذا؛ لكان أيسر على الناس، وأسهل، وأكثر! نقول: إذا قلت ذلك، فقد نازعت الله تعالى في شرعه، وظلمت نفسك. فإن الله تعالى أحكم وأعلم بما يصلح عباده من ذلك الذي يقترح آية على الرسل؛ اتوا بكذا وكذا، ويقول: إن هذه

الآيات التي أتيتم بها لا تكفي في إقامة البرهان على أنكم رسل، فكان ينبغي أن تأتوا بالآيات الفلانية التي اقترحناها! وهذا فيه جراءة على الله جلّ وعلا. والحاصل: أنه يجب علينا أن نؤمن بالآيات التي جاءت بها الرسل؛ سواء كانت موافقة لما اقترح عليهم، أم جاءت ابتداء لم تقترح. ونقول: إن الآية حقيقة هي التي جاءت ابتداء. أما ما جاءت جواباً لاقتراح، فهي في الحقيقة - كما قال الشيخ - كالإيمان بالشهادة، وليست كالإيمان بالغيب.



القاعدة الحادية والخمسون:

كل ما ورد في القرآن الأمر بالدعاء، والنهي عن دعاء غير الله، والثناء على الداعين، تناول دعاء المسألة ودعاء العبادة.

وهذه قاعدة نافعة، فإن أكثر الناس إنما يتبادر لهم من لفظ الدعاء والدعوة دعاء المسألة فقط، ولا يظنون دخول جميع العبادات في الدعاء، ويدل على عموم ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، أي: أستجب طلبكم، وأتقبل عملكم،...

التعليق

أفادنا المؤلف - رحمه الله -، في هذه القاعدة أن الدعاء؛ سواء كان أمراً، أو نهياً، أو ثناء، يشمل دعاء المسألة، ودعاء العبادة؛ فقولك: اللهم اغفر لي؛ دعاء مسألة. وصلاتك ليغفر الله لك؛ دعاء عبادة. وكما قال الشيخ - رحمه الله -: أكثر الناس يظنون أن الدعاء إنما هو دعاء المسألة، والأمر ليس كذلك؛ بل هو شامل لدعاء المسألة ودعاء العبادة؛ لأن العابد حقيقة أمره وحاله أنه يدعو الله، لكن بلسان الحال؛ لأنك لو سألت أي إنسان يصلي، أو يصوم، أو يزكي، أو يحج، ماذا تريد؟ لقال: أريد مغفرة الله. إذاً، هو قد سأل الله بحاله، وهذا وجه كون العبادة دعاء.

... ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فسمي ذلك عبادة؛ وذلك لأن الداعي دعاء المسألة يطلب مسؤولة بلسان المقال، والعابد يطلب من ربه القبول، والثواب، ومغفرة ذنوبه؛ بلسان الحال، فلو سألته ما قُصدك بصلاتك، وصيامك، وحجك، وقيامك بحق الله، وحق الخلق؟ لكان قلب المؤمن ناطقاً: بأن قصدي من ذلك رضى ربي، ونيل ثوابه، والسلامة من عقابه؛ ولهذا كانت هذه النية شرطاً لصحة الأعمال وكمالها، وقال تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ١٤]، أي: أخلصوا له إذا طلبتم حوائجكم، وأخلصوا له أعمال البر والطاعة.

وقد يُقيد أحياناً بدعاء الطلب؛ كقوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾ [القمر: ١٠]. وأما قوله: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبَيْهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ [يونس: ١٢]، فيدخل فيه دعاء الطلب؛ فإنه لا يزال ملحاً بلسانه، سائلاً دفع ضرورته، ويدخل فيه دعاء العبادة؛ فإن قلبه في هذه الحال راجياً طامعاً، منقطعاً عن غير الله، عالماً أنه لا يكشف السوء إلا الله، وهذا دعاء عبادة.

وقال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]، يدخل فيه الأمان؛ فكما أن من كمال دعاء الطلب كثرة التضرع، والإلحاح، وإظهار الفقر، والمسكنة، وإخفاؤه ذلك، وإخلاصه؛ فكذلك دعاء العبادة، لا تتم العبادة وتكمل إلا بالمداومة عليها، ومقارنته الخشوع والخضوع، وإخفائها، وإخلاصها لله تعالى.

وكذلك قوله عن خلاصة الرسل: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْكَرُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَعَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠]، فإن الرغبة والرغبة

وَصَفَّ لَهُمْ إِذَا طَلَبُوا وَسَلَّوْا، وَوَصَّفَ لَهُمْ إِذَا تَعَبَدُوا وَتَقَرَّبُوا بِأَعْمَالِ الْخَيْرِ وَالْقُرْبِ.

وقوله: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] يشمل دعاء المسألة ودعاء العبادة؛ فكما أن من طلب من غير الله حاجة لا يقدر عليها إلا الله، فهو مشرك كافر؛ فكذلك من عبد مع الله غيره، فهو مشرك كافر...

التعليق

من طلب من غير الله حاجة يقدر عليها المطلوب، فإن ذلك ليس بشرك. فلو قلت لرجل: أعني على حمل متاعي على سيارتي، لم يكن هذا شرك. لكن لو قلت لرجل: ارزقني ولداً ذكراً، صار ذلك شركاً. ووجهه واضح؛ لأنه سأل غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله، فهو مثل مَنْ عبد غير الله؛ لأن العبادة لا تصلح إلا لله، والدعاء بما لا يقدر عليه إلا الله، لا يصلح إلا لله عز وجل.

إذا مَنْ طلب من مخلوق ما لا يقدر عليه إلا الله، فهو مشرك كافر؛ كما أن من عبد غير الله فهو مشرك كافر، ومن طلب من مخلوق أمراً يقدر عليه فهو غير مشرك؛ ولكنه من باب الجائز، وليس من باب الكمال، فالكمال أن لا تسأل مخلوقاً شيئاً. وكان من جملة ما بايع عليه النبي ﷺ أصحابه أن لا يسألوا الناس شيئاً، فكان الرجل يسقط عصاه من بعيه، فينزل هو بنفسه ويأخذ العصا، ويركب^(١).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس (١٠٤٣).

وأما الجهل، فإن كان الإنسان جاهلاً جهلاً لا تفريط فيه، فإنه معذور؛ والتفريط أن يكون قد بلغه العلم واستدل بقوله: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]. لأن بعض الناس يبلغه علم عن هذا الشيء المحرم، فيكون من جنس النعامة، تدسّ رأسها في الرمل، لأجل ألا يراها الصياد! يقال له: يا أخي، اسأل العلماء فهذا حرام. فيقول: لا ما أنا بسائل، أخشى أن أسأل، فيقال: هذا حرام! ثم يتلو هذه الآية: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾، وقد نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله. وإن كان في كلام الثاني في بعض المواضع ما يدل على أنه لا يعذر بالجهل في أصول الدين، ولكن كلامه الأول أصح؛ أنه يعذر، ولكن قد يكون الإنسان مفرطاً في بعض المسائل، فلا يعذر من هذه الناحية.



... ومثله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]، كل هذا يدخل فيه الأمران.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، يشمل دعاء المسألة ودعاء العبادة. أما دعاء المسألة: فإنه يسأل الله تعالى في كل مطلوب باسم يناسب ذلك المطلوب ويقتضيه، فمن سأل رحمة الله ومغفرته دعاه باسم الرحيم الغفور، وحصول الرزق باسم الرزاق، وهكذا.

التعليق

إذن: معنى ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾، أي: اجعلوها وسيلة لحصول مطلوب، ووسيلة الشيء تناسبه، فعندما تسأل المغفرة تأتي باسم الغفور، فتقول: يا غفور، أو تقول: اللهم اغفر لي إنك أنت الغفور الرحيم. وعندما تسأل الرزق، تقول: اللهم يا رزاق ارزقني، أو تقول: اللهم ارزقني، فإنك الرزاق ذو القوة المتين، وهكذا. ولا ينبغي أن تقول - مثلاً -: اللهم يا شديد العقاب اغفر لي؛ لأن هذا غير مناسب. كيف تسأل المغفرة باسم يقتضي العقوبة؟! هذا يتنافى مع الأدب.



وأما دعاء العبادة: فهو التعبّد لله تعالى بأسمائه الحسنی، فيفهم أولاً معنى ذلك الاسم الكريم، ثم يديم استحضاره بقلبه، ويمتلئ قلبه منه؛ فالأسماء الدالة على العظمة، والجلال، والكبرياء؛ تملأ القلب تعظيماً وإجلالاً لله تعالى، والأسماء الدالة على الرحمة، والفضل، والإحسان؛ تملأ القلب طمعاً في فضل الله، ورجاءً لروحه ورحمته، والأسماء الدالة على الوداد، والحب، والكمال؛ تملأ القلب محبة ووداداً وتألهاً وإنابة لله تعالى، والأسماء الدالة على سعة علمه ولطيف خبره؛ توجب للعبد مراقبة الله تعالى، والحياء منه.

وهذه الأحوال التي تتصف بها القلوب هي أكمل الأحوال، وأجل وصف يتصف به القلب وينصبغ به، ولا يزال العبد يمرّن نفسه عليها حتى تنجذب دواعيه منقادة راغبة، وبهذه الأعمال القلبية تكمل الأعمال البدنية؛ فنسأل الله تعالى أن يملأ قلوبنا من معرفته، ومحبته، والإنابة إليه، فإنه أكرم الأكرمين، وأجود الأجودين.

التعليق

خلاصة هذه القاعدة: أن الدعاء الموجود في القرآن يشمل دعاء المسألة ودعاء العبادة، ما لم يقيد بدعاء المسألة فيكون للمسألة مثل قوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْصِرْ﴾ ﴿١٠﴾ ففَنَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ ﴿١١﴾ [القمر: ١٠ - ١١]، المراد به دعاء المسألة، وإلا فالأصل أنه يشمل هذا وهذا. وقد بيّن المؤلف - رحمه الله -، كيفية دعاء الله عز وجل بأسمائه الحسنى، وأنه يدعوها بها في دعاء المسألة وفي دعاء العبادة، وكلاهما لا بدّ منه؛ من لم يعبد الله فإنه ليس بمسلم، ومن عبد الله ودعا غيره، فليس بمسلم.



القاعدة الثانية والخمسون:

إذا وضع الحق وبان، لم يبق للمعارضة العلمية والعملية محل.

وهذه قاعدة شرعية عقلية فطرية، قد وردت في القرآن، وأرشد إليها في مواضع كثيرة؛ وذلك أنه من المعلوم أن محل المعارضات، وموضع الاستشكالات، وموضع التوقفات، ووقت المشاورات، إذا كان الشيء فيه اشتباه أو احتمالات، فترد عليه هذه الأمور؛ لأنها الطريق إلى البيان والتوضيح، فأما إذا كان الشيء لا يحتمل إلا معنى واضحاً، وقد تعيّنت المصلحة، فالمجادلة والمعارضة من باب العبث، والمعارض هنا لا يلتفت لاعتراضاته؛ لأنه يشبه المكابر المنكر للمحسوسات، قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، يعني: وإذا تبين هذا من هذا لم يبق للإكراه محل؛ لأن الإكراه إنما يكون على أمر فيه مصلحة خفية. فأما أمر قد اتضح أن مصالح الدارين مربوطة به، ومتعلّقة به؛ فأى داعٍ للإكراه، وأي موجب له؟

التعليق

إذن: فقوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ خبر على بابه، وليس نهياً. ليس المعنى: لا تكرهوا على الدين، بل المعنى: أنه لا محل للإكراه في الدين؛ لأنه قد تبين الرشد من الغي. وإذا تبين، فإن

الإنسان لا يُكره؛ لأن كل عاقل تبين له الرشد من الغي، فإنه سيتبع الرشد، فلا يُكره عليه. هذا هو المعنى الذي يتبادر من الآية الكريمة، كما شرحه الشيخ - رحمه الله -، وإن كان بعض العلماء يقول: إن قوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾، أي: لا تُكرهوا أحداً على الدين؛ لأنه لا يكره أحد على دين الله؛ فإما أن يدين الله عز وجل، وإما أن يدين للطاغوت ويؤدي الجزية. لكن الآية كغيرها من الآيات، لا يحمل الخبر على النهي إلا بدليل، وإلا فإن الأصل أن يبقى الكلام على ظاهره؛ النفي للنفي، والنهي للنهي. فإذا كان الأمر واضحاً، فلا ينبغي أن يحرف الكلام عن ظاهره. وليس المعنيان متلازمين، إذا قلنا: إنها للنهي؛ صار معناها: أننا لا نكره أحداً على الدين، مَنْ شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. أما إذا كانت خبراً، فإنه مسكوت عن الإكراه على الدين، ويعرف من أدلة أخرى.



ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، أي: هذا الحق الذي قامت البراهين الواضحة على حقيته، فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر؛ كقوله: ﴿لِيَهْلِكَ مَن هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَن حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، أي: في الأمور التي تحتاج إلى مشاورة ويطلب فيها وجه المصلحة، فأما أمر قد تعينت مصلحته، وظهر وجوبه؛ فقال فيه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وقد كشف الله هذا المعنى غاية الكشف في قوله: ﴿يُجَدِّدُ لَكَ فِي

أَلْحَقَ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ ﴿ [الأنفال: ٦]، أي: فكل من جادل في الحق بعدما تبين علمه أو طريق عمله، فإنه غالط شرعاً وعقلاً. وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]، فلامهم على عدم التزام الأكل مما ذكر اسم الله عليه، وذكر السبب لهذا اللوم، وهو أنه تعالى فصّل لعباده كل ما حرّم عليهم، فما لم يذكر تحريمه فإنه حلال واضح ليس للتوقف عنه محل.

التعليق

وفي قوله: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾، دليل على أن ما سكت عنه ليس حراماً، ودليل على أن المحرّمات مفضّلات مبيّئات. فإذا كان مبيّناً، ولم يذكر منه ما ذكر اسم الله عليه، فإن ما ذكر اسم الله عليه يكون حلالاً، وعلى هذا فنقول: الأصل فيما سكت عنه الحل؛ كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «وما سكت عنه، فهو عفو»^(١).



ولما ذكر تعالى الآيات الدالّة على وجوب الإيمان وبّخ ولام المتوقفين عنه بعد البيان، فقال: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠﴾ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٠ - ٢١]. ولما بيّن جلاله القرآن، وأنه أعلى الكلام وأصدقه وأنفعه؛ قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَءَايَاتِهِ

(١) أخرجه البزار (١٢٣)، وقال: إسناده صالح؛ والحاكم (٣٧٥/٢) وقال: صحيح الإسناد.

يُؤْمِنُونَ ﴿الجاثية: ٦﴾. ولما ذكر عظيم نعمه الظاهرة والباطنة، قال تعالى: ﴿فِي أَيِّ آيَةٍ رَّبِّكَ نَتَمَارَى﴾ [النجم: ٥٥]، ﴿فِي أَيِّ آيَةٍ رَّبِّكَمَا تَكْذِبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]، وقال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]؛ وكذلك في آيات كثيرة يأمر بمجادلة المكذبين، ويجادلهم بالتي هي أحسن، حتى إذا وصل معهم إلى حالة وضوح الحق التام، وإزالة الشبهة كلها؛ انتقل من مجادلتهم إلى الوعيد لهم بعقوبات الدنيا والآخرة، والآيات في هذا المعنى الجليل كثيرة جداً.

التعليق

هذه القاعدة تدور على أنه متى اتضح الشيء؛ سواء كان حكماً عملياً، أو كان خبراً علمياً، فإنه لا وجه للمجادلة فيه؛ لأنه واضح. وإنما يجادل، ويتشبت، ويسأل عن الأمر المشكل الذي يحتاج إلى بيان. فأما ما كان بيناً واضحاً، فإنه لا تجوز المجادلة فيه، وينكر على من جادل ويذم؛ كما في الآيات التي ساقها المؤلف - رحمه الله - . وعليه، فكل من جادل في دين الله، فقد جادل بغير حق؛ لأن الدين واضح بين. قد بين الله سبحانه وتعالى الرشد من الغي، وفرق بين الحق والباطل، وفرق بين أولياء الله وأعداء الله، فلا يمكن بعد هذا أن يقع جدال أو إشكال.



القاعدة الثالثة والخمسون:

من قواعد القرآن: أنه يبيّن أن الأجر والثواب على قدر المشقة في طريق العبادة، ويبين مع ذلك أن تسهيله لطريق العبادة من مننه وإحسانه، وأنها لا تنقص الأجر شيئاً.

وهذه القاعدة تبين من لطف الله، وإحسانه بالعباد، وحكمته الواسعة؛ ما هو أثر عظيم من آثار تعريفاته، ونفحة عظيمة من نفحاته، وأنه أرحم الراحمين؛ قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فبين تعالى أن هذه العبادة العظيمة لعظم مصلحتها، وكثرة فوائدها العامة والخاصة، أنه فرضها على العباد وإن شقت عليهم، وكرهتها نفوسهم، لما فيها من التعرض للأخطار، وتلف النفوس والأموال، ولكن هذه المشقات بالنسبة إلى ما تفضي إليه من الكرامات ليست بشيء؛ بل هي خير محض، وإحسان صرف من الله على عباده، حيث قبض لهم هذه العبادات التي توصلهم إلى منازل لولاها لم يكونوا واصليها. وقال تعالى: ﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَنْبَلُونَكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالشَّرِّ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥] -

[١٥٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، فكَلَّمَا عظمت مشقة الصبر في فعل الطاعات، وفي ترك المحرمات - لقوة الداعي إليها - وفي الصبر على المصيبات؛ كان الأجر أعظم، والثواب أكثر.

وقال تعالى في بيان لطفه في تسهيل العبادة الشاقة: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبِّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا سَأَلَتْنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَلرُّعْبَ﴾ [الأنفال: ١٢]، فذكر منته على المؤمنين بتيسيره وتقديره لهذه الأمور التي جعلها الله تعالى مسهلة للعبادة، مزيل لمشقتها، محصلة لثمراتها. وقال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [١٢] الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿١٣﴾ لَهُمُ الْبَشَرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢ - ٦٤]، فالبشرى التي وعد الله بها أوليائه في الحياة الدنيا من أشرفها وأجلها أنه يسر لهم العبادات، ويهون عليهم مشقة القُرْبَات، وأنه يسرهم للخير، ويعصمهم من الشر بأيسر عمل. وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ءَاتَىٰ وَوَقَّىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنِ ﴿٦﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ - ٧]، أي: لكل حالة فيها تيسير أموره وتسهيلها. وقال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]. ومن الحياة الطيبة التي يرزقونها: ذوق حلاوة الطاعات، واستحلاء المشقات في رضى الله تعالى؛ فهذه الأحوال كلها خير للمؤمن، إن سهل الله له طريق العبادة وهونها حمد الله وشكر، وإن شقت على النفوس صبر واحتساب الخير في عنائه ومشقته، ورجا عظيم الثواب، وهذا المعنى في القرآن في آيات متعددة، والله أعلم.

التعليق

خلاصة هذه القاعدة: أن الأجر على قدر المشقة، وقد دلّ عليها قوله ﷺ لعائشة: «إن أجرك على قدر نصّبك»^(١) نصّبك أي: مشقتك.

وفيها أيضاً: بيان المنة على العباد بتسهيل الطاعات، وأن تسهيل الطاعات من آثار رحمته. وعجباً لبعض الناس أن يسلكوا بأنفسهم مسلك الصعوبة والتعسير في أمور العبادة، وهذا تبرأ منه النبيّ عليه الصلاة والسلام، فإن قوماً في عهد الرسول ﷺ اجتمعوا واتفقوا على أن يصوم أحدهم ولا يفطر، والآخر يقوم ولا ينام، والثالث لا يتزوج النساء، والرابع لا يأكل اللحم؛ فخطب النبيّ عليه الصلاة والسلام، وأخبرهم بأنه يصوم ويفطر، ويقوم وينام، ويتزوج النساء، وأن من رغب عن سنّته، فليس منه^(٢). فالذين يسلكون طرق التعسير مع وجود التسهيل أخطؤوا على أنفسهم؛ لو أن رجلاً قال: أنا لا أريد أن أركب سيارة فيها مكيف! بل أركب سيارة معيبة، ليس فيها مكيف ولا مظلة، وأذهب إلى الحج عليها! هذا خطأ، أن يذهب ويتعب نفسه، ويترك نعمة الله على الإنسان. نعم، إذا كانت

(١) أخرجه البخاري في أبواب العمرة، باب أجر العمرة على قدر النصب (١٦٩٥)؛ ومسلم في كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام (١٢١١)، بلفظ: «ولكنها على قدر نصّبك» أو قال: «نفقتك».

(٢) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (٤٧٧٦)؛ ومسلم في كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه (١٤٠١).

العبادة لا يمكن أن تؤدي إلا بمشقة، هذا شيء آخر، هذا من الله وليس بإرادتك. أما أن يكون أمامك طريقان: سهل وصعب، فتذهب إلى الصعب، فهذا ليس من شريعة الله، يقول العامة أول ما ظهرت السيارات: إن الحج على الإبل أجره كامل، وعلى السيارات نصف الأجر، وعلى الطيارات ربع الأجر! ويمكن يجيء شيء أسهل من الطيارات يكون على الثمن؟! هذا غير صحيح، بل نقول: إن هذا من نعمة الله على العبد. صحيح أن الرسول ﷺ نهى عن كثرة الإرفاه، يعني: لا ينبغي للإنسان أن ينغمس في الترفه حتى ينسى الخشونة، فكان ينهى عن كثرة الإرفاه، ويأمر بالاحتفاء أحياناً^(١) وليس دائماً. يعني: ينبغي لنا أحياناً أن نمشي حفاة، حتى لو أن الناس شهروا بنا وانتقدوا هذا الشيء.

فنحن ما دام الله أنعم علينا، فإنه ينبغي لنا أن نسلك بأنفسنا التيسير. فإذا كان لا بد من العسر في أداء العبادة، فإن الأجر على حسبه. لو ذهبت مثلاً إلى صلاة الجماعة في ليلة باردة، وصار عليك مشقة، نقول: لا بأس بهذا، هذا لك فيه أجر، ومن الرباط الذي يرفع الله به الدرجات، ويمحو به الخطايا.

إسباغ الوضوء على المكاره. وما حصل لك من المشقة، فلك فيه أجر، ولو دار الأمر بين أن تسخن الماء، وأن تتوضأ به بارداً، فالتسخين أولى. ولهذا قال الفقهاء رحمهم الله: يكره أن يتوضأ الإنسان بما اشتد حره أو برده، وعللوا ذلك بأنه يمنع كمال الطهارة.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الترجل (٤١٦٠).

القاعدة الرابعة والخمسون:

كثيراً ما ينفي الله الشيء لانتفاء فائدته وثمرته المقصودة منه، وإن كانت صورته موجودة.

وذلك أن الله خلق الإنسان ورَّكَّب فيه القوى من السمع، والبصر، والفؤاد، وغيرها؛ ليعرف ربّه، ويقوم بحقّه، فهذا المقصود منها. وبوجود ما خلقت له تكمل ويكمل صاحبها، وبفقد ذلك يكون وجودها أضر على الإنسان من فقدانها، فإنها حجة الله على عباده، ونعمته التي توجد بها مصالح الدين والدنيا، فإما أن تكون نعمة تامة إذا اقترن بها مقصودها، أو تكون محنة وحجة على صاحبها إذا استعملها في غير ما خلقت له؛ ولهذا كثيراً ما ينفي الله تعالى هذه الأمور الثلاثة من أصناف الكفار والمنافقين؛ كقوله: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمِيٌّ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]، ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٣]، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿لَمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَمْ أُعْينَ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَمْ يُؤْتُوا لَهَا عِزًّا وَلَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فأخبر أن صورها موجودة؛ ولكن فوائدها مفقودة، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْكَلِمَةَ وَلَا تَسْمَعُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلُوا مَدِينِينَ﴾ [النمل: ٨٠]، والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ

سَيِّلًا ﴿١٥٠﴾ أَوْلَيْكَ هُمْ الْكَافِرُونَ حَقًّا ﴿النساء: ١٥٠ - ١٥١﴾، فأثبت لهم الكفر من كل وجه، فلم يكن دعواهم الإيمان ببعض من يقولون: آمنا به من الكتب والرسول بموجب لهم الدخول بالإيمان؛ لأن إيمانهم بهم مفقودة فائدته حيث كذبوهم في رسالة محمد ﷺ وغيره من الرسل الذين لم يؤمنوا بهم، وحيث إنهم أنكروا من براهين الإيمان ما هو أعظم من الطريق الذي أثبتوا به رسالة من ادعوا الإيمان به؛ وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمُ الْآخِرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، لما كان الإيمان النافع هو الذي يتفق عليه القلب واللسان، وهو المثمر لكل خير، وكان المنافقون يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم؛ نفى عنهم الإيمان لانتهاء فائدته وثمرته، ويشبه هذا ترتيب الباري كثيراً من الواجبات والفروض على الإيمان؛ كقوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلَئَسْتُ كُلُّ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٢]، ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ إلى قوله: ﴿إِن كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّت قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ أَوْلَيْكَ هُمْ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴿[الأنفال: ٢ - ٤]؛ وذلك أن الإيمان الواجب يقتضي أداء الفرائض والواجبات، ويقتضي اجتناب المحرمات، فما لم يحصل ذلك فهو إلى الآن لم يتم ولم يتحقق، فإذا وجدت هذه الأمور تحقق؛ ولهذا قال: ﴿أَوْلَيْكَ هُمْ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾.

وكذلك لما كان العلم الشرعي يقتضي العمل به، والانقياد

لكتب الله ورسله؛ قال تعالى عن أهل الكتاب المنحرفين: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١].
ونظير ذلك قول موسى عليه السلام، لما قال له بنو إسرائيل: ﴿أَلَنَخِذْنَا هُرُوجًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]؛ فكما أن فقد العلم جهل، فقد العمل به جهل قبيح.

التعليق

خلاصة هذه القاعدة: أن الله تعالى قد ينفي الشيء لانتفاء ثمرته وفائدته، وهذا واقع في الكتاب والسنة؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢١]، وقال الله تعالى في آيات كثيرة: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، ﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾ وغير ذلك، وهم عندهم علم، وعندهم عقل، ولكن لما لم ينتفعوا به؛ صار وجوده كعدمه. وقال النبي ﷺ: «لا صلاة بحضرة طعام»^(١)، مع أن الصلاة توجد، ولو بحضرة الطعام؛ لكنه نفاها لانتفاء فائدتها وثمرتها؛ لأن من يدافع الأخشين أو يحضره طعام يشاق إليه، فإنه سوف يصلي وقلبه معلق بهذا الشيء، منشغل بمدافعته، وتكون صلاته كأنها لا صلاة، إذاً من هذه القاعدة نأخذ مضمونها: إن الشيء قد يُنفي لانتفاء حقيقته، وهذا هو الأصل، وقد يُنفي لانتفاء ثمرته وفائدته، وهذا كثير وإن كان خلاف الأصل، لكن ما لا ينتفع به فوجوده كالعدم، بل إن

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام (٥٦٠).

وجوده أضرّ، فإن من لا يسمع إطلاقاً، خيرٌ ممن يسمع ولا ينتفع،
بلا شك.

فإذا قال لك قائل: كيف يقول الله لهؤلاء الأذكياء ﴿بَلْ
أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، وما أشبه ذلك؟

نقول: لأنهم لم ينتفعوا بهذا العقل، فصار موجوداً كأنه

معدوم.



القاعدة الخامسة والخمسون:

يُكْتَبُ لِلْعَبْدِ لِعَمَلِهِ الَّذِي بَاشَرَهُ، وَيُكْمَلُ لَهُ مَا شَرَعَ فِيهِ
وَعَجَزَ عَنْ تَكْمِيلِهِ، وَيُكْتَبُ لَهُ مَا نَشَأَ عَنْ عَمَلِهِ.

التعليق

ثلاثة أمور:

الأول: يُكْتَبُ لِلْعَبْدِ لِعَمَلِهِ الَّذِي بَاشَرَهُ، وَهَذَا وَاضِحٌ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

والثاني: يَكْمَلُ لَهُ مَا شَرَعَ فِيهِ وَلَمْ يَكْمَلْهُ: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠].

والثالث: يُكْتَبُ لَهُ مَا نَشَأَ عَنْ عَمَلِهِ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(١).

ويكْتَبُ لَهُ مَا تَرَكَ لِعَذْرٍ وَكَانَ يَعْمَلُهُ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الرَّابِعُ، مِثْلُ إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا^(٢).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد الوفاة (١٦٣١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة (٢٩٩٦).

فهذه أربعة أمور كلها تُكتب للإنسان. أما مجرد النية، فإنها تُكتب للإنسان إذا تمنى العمل الصالح ولم يقدر عليه، يُكتب له أجر النية. ومن ذلك ما أخبر به النبي عليه الصلاة والسلام، حين قسم الناس إلى أقسام؛ منهم: من آتاه الله مالاً، فينفقه في طاعة الله، فقال الآخر الذي لم يؤت المال: لو أن لي مثلاً ما لفلان لعملت فيه مثلاً ما عمل فلان. قال النبي عليه الصلاة والسلام: «فهو بنيته، فهما بالأجر سواء»^(١)، سواءً بالنية لا بالعمل؛ لأنه لم يعمل، وليس من عادته أن يعمل، فلو كان من عادته أن يعمل لكتب له ما تركه منه لعذر.

فإن قلت: أليس قد قال النبي ﷺ: «إن في المدينة لأقواماً، ما سرتهم مسيراً أو قطعتم وادياً إلا هم معكم»^(٢)؟ قالوا: يا رسول الله، وهم في المدينة؟! قال: «وهم في المدينة، حبسهم العذر». فهذا يقتضي أنهم يشاركون في أجر العمل، أو ظاهره أنهم مشاركون في أجر العمل.

فالجواب: أن يحمل هذا على مَنْ كان من عادتهم الخروج في سبيل الله، ولكن حبسهم العذر؛ فهؤلاء يؤتون أجرهم كاملاً، أو يقال: «ما سرتهم مسيراً، ولا قطعتم وادياً إلا وهم معكم»، يعني: بنيتهم، فيكون لهم أجر النية، لا أجر العمل؛ فصارت الأقسام خمسة:

- ١ - من عمل عملاً كُتب له أجر.
- ٢ - ومن شرع فيه ولم يكمله كُتب له أجر.

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد، باب النية (٤٢٢٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب من حبسه العذر عن الغزو (٢٦٨٤).

٣ - وما نشأ من عمله، وإن لم يكن على باله حين الفعل؛ كُتِبَ له أجر.

٤ - وما كان يفعله وتركه لعذر، يكتب له أجر.

٥ - وما تمناه ولم يقدر عليه كتب له به أجر، ولكن أجر النية فقط لا أجر العمل.

والدليل على أنه أجر النية فقط، أن الفقراء لما جاؤوا للنبي ﷺ يشكون، قالوا: يا رسول الله، سبق أهل الدثور بالأجور^(١) والدرجات العلى، ثم ذكروا أنهم يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون ولا نتصدق، ويعتقون ولا نعتق؛ فأخبرهم أن يسبّحوا ويحمدوا ويكبروا ثلاثاً وثلاثين، ذُبر كل صلاة، وأنهم بذلك يدركون من سبقهم؛ فلما سمع الأغنياء بذلك عملوا مثله، فجاء الفقراء فقالوا: يا رسول الله، سمع إخواننا الأغنياء بما صنعنا، وعملوا مثله؛ فقال لهم: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٥٤]، ولم يقل لهم: لكم أجرهم بنيتكم، فهذا دليل على ما ذكرناه؛ لأن من تمنى العمل، وليس من عادته فعله، ولا يستطيع فعله، فإنه يكتب له أجره بالنية.

أما حديث: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين»^(٢)، فيدلّ على نقص دينها، ولكنه نقص لا تلام عليه، ويكفيها أجر الامتثال؛

(١) أخرج البخاري في كتاب الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة (٨٠٧)؛ ومسلم في كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة (٥٩٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم (٢٩٨)؛ ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات (٧٩).

كالإنسان الذي ليس عنده مال، فإنه ينقص دينه لعدم الزكاة، ولا يحصل له الأجر لعدم وجود السبب.

فإن قيل: هي كانت تفعل الصلاة والعبادات؟

فالجواب: نعم، لكن لما وجد المانع، طغى على السبب، فزال أثره بالكلية؛ فليس لها أجر النية ولا العمل، ما لها إلا أجر الامتثال بترك الصلاة. والفرق بينها وبين المريض الذي كان من عادته العمل، أن هذه - والله أعلم - لما منعها الشرع ونهاها عن ذلك، صارت ليست محلاً للعمل الصالح؛ كالصوم يوم العيد، فلو صامه الإنسان لا يؤجر عليه، ولو تمنى أن يصومه لا يؤجر عليه، ولو نوى أنه يصومه - لولا المانع - لا يؤجر عليه، هذا هو الفرق.



فهذه الأمور الثلاثة وردت في القرآن:

أما الأعمال التي باشرها العبد، فأكثر من أن تُحصى النصوص الدالة عليها؛ كقوله: ﴿يَمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٥]، ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلِكُمْ﴾ [يونس: ٤١]، ونحو ذلك.

وأما الأعمال التي شرع العبد فيها ولما يكملها، فقد دلَّ عليها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠]، فهذا خرج للهجرة وأدركه الأجل قبل تكميل عمله، فأخبر تعالى أنه وقع أجره على الله؛ فكل من شرع في عمل من أعمال الخير ثم عجز عن إتمامه بموت، أو عجز بدني، أو عجز مالي، أو مانع داخلي أو خارجي، وكان من نيته لولا المانع

لَأْتَمَّهُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، فكل من اجتهد في الخير هداه الله الطريق الموصلة إليه؛ سواء أكمل ذلك العمل أو حصل له عائق عنه.

وأما آثار أعمال العبد، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا﴾ أي: باشروا عمله ﴿وَوَاءَئِزَّهُمْ﴾ [يس: ١٢]، التي ترتبت على أعمالهم من خير وشر...

التعليق

ويدل على هذا قوله ﷺ: «من سنَّ في الإسلام سنةً حسنةً كان له أجرها وأجر من عمل بها، ومن سنَّ في الإسلام سنةً سيئةً كان له وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة»^(١)، فالإنسان يُكْتَبُ له آثار عمله، حتى وإن لم يقصدها؛ زرع رجلٌ زرعاً، أو غرس غرساً، فانتفع به من لم يخطر بباله أن ينتفع به فإنه يؤجر على ذلك، وإن كان لم يكن بباله حين غرس الغرس أو زرع الزرع، لكن لأنه نشأ عن عمله.



... وقال في المجاهدين: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا إِلَّا أَلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة

يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿التوبة: ١٢٠﴾، فكل هذه الأمور من آثار عملهم. ثم ذكر أعمالهم التي باشروها، بقوله: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً﴾ إلى آخر الآية [التوبة: ١٢١].

والأعمال التي هي من آثار عمله نوعان:

أحدهما: أن تقع بغير قصد من الإنسان؛ كأن يعمل أعمالاً صالحة خيرية، فيقتدي به غيره في هذا الخير، فإن ذلك من آثار عمله، وكمن يتزوج بغير نية حصول الأولاد الصالحين، فيعطيه الله أولاداً صالحين، فإنه ينتفع بهم وبدعائهم.

والثاني - وهو أشرف النوعين - : أن يقع ذلك بقصده، كمن علم علماً نافعاً؛ فنفس تعليمه ومباشرته له من أجل الأعمال، ثم ما حصل من العلم والخير المترتب على ذلك فإنه من آثار عمله، وكمن يفعل الخير ليقتدي به الناس، أو يتزوج لأجل حصول الذرية الصالحين، فيحصل مراده، فإن هذا من آثار عمله. وكذلك من يزرع زرعاً، أو يغرس غرساً، أو يباشر صناعة مما ينتفع بها الناس في أمور دينهم ودنياهم، وقد قصد بذلك حصول النفع، فما ترتب من نفع ديني أو دنيوي على هذا العمل، فإنه من آثار عمله، وإن كان يأخذ على عمله الأخير أجراً وعضاً؛ فإن الله يُدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة: صانعه، وراميه، والمُمدِّ له.



القاعدة السادسة والخمسون:

يرشد القرآن المسلمين إلى قيام جميع مصالحهم، وأنه إذا لم يمكن حصولها من الجميع فليشتغل بكل مصلحة من مصالحهم من يقوم بها، ويوفر وقته عليها؛ لتقوم مصالحهم، وتكون وجهتهم جميعاً واحدة.

وهذه من القواعد الجليلة، ومن السياسة الشرعية، فإن كثيراً من المصالح العامة الكلية لا يمكن اشتغال الناس كلهم بها، ولا يمكن تفويتها؛ فالطريق إلى حصولها: ما أرشد الله عباده إليه، قال تعالى في الجهاد - الذي هو من أعظم مصالح الدين - والعلم: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٢]، فأمر أن يقوم بالجهاد طائفة كافية، وبالعلم طائفة أخرى، وأن القائمة بالجهاد تستدرك ما فاتها من العلم إذا رجعت؛ وقال تعالى: ﴿وَلَتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالنَّفْقَىٰ﴾ [المائدة: ٢]، وقال تعالى: ﴿فَأَنفِرُوا لَِّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرَكَائِي بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨] إلى غير ذلك من الآيات الدالات على هذا الأصل الجليل، والقاعدة النافعة، وبقيام كل طائفة منهم بمصلحة من المصالح تقوم المصالح كلها؛ لأن كل فرد مأمور أن يراعي المصالح الكلية، ويكون سائراً في جميع أعماله إليها، فلو وفق المسلمون

لسلوك هذا الطريق لاستقامت أحوالهم، وصَلَّحت أمورهم، وانجابت عنهم شرور كثيرة، فالله المستعان.

التعليق

وهكذا الأمة الواحدة كل طائفة منها تقوم بمصلحة؛ لأن قيام الجميع بوظيفة ومصلحة واحدة متعذر؛ إذ لو فرضنا أن الناس اتَّجهوا جميعاً لمصلحة واحدة معينة، لتعطلت المصالح الأخرى. وتركهم للمصالح كلية، أيضاً فساد. ولذلك نقول: يعتبر المؤمنون - وإن كانوا أفراداً متعددين - كأنهم جسد واحد؛ فالرجل للمشي، واليد للبطش. لو أن أحداً قال: سأجعل اليدين للمشي، والرجلين للبطش والأكل والشرب! طبعاً لا يمكن، كذلك الأصابع، كل أصبع له وظيفة خاصة يقوم بها، لا يمكن أن تجتمع الأصابع كلها على وظيفة واحدة، ولا يمكن أن تتخلى عن الوظائف، هكذا هو الجسد الإسلامي وهكذا يجب أن يكون المسلمون، كل واحد يسعى في مصلحة معينة تليق به؛ فمثلاً: الرجل ضعيف الجسم، قوي الفهم والذاكرة والحفظ، يكون طلب العلم له أفضل، والرجل القوي الجسم، لكنه بطيء الفهم والحفظ، تكرر عليه المسألة أربعين مرة ما يحفظها إلا في خمسين مرة، إلا أنه شجاع مقدام متمرس في الجهاد، فهذا أفضل له الجهاد في سبيل الله. والرجل الآخر عنده حنكة في الصناعة، أو في الطب، أو في الزراعة؛ نقول له: اتَّجه لهذا، حتى تقوم الأمة الإسلامية بمقوماتها، فكلُّ يقوم بما يدرك ويتقن ويختص به. هذا الذي ذكره الشيخ - رحمه الله - صحيح وقاعدة نافعة، وقد ذكر المؤلف - رحمه الله - من القرآن أدلة، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانُ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً﴾، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ﴾

يحتمل أن يكون مستحيلاً شرعاً، أو مستحيلاً قدرأً وكوناً، وأقلّ الأمرين أنه مستحيل شرعاً؛ لا يمكن أن يذهبوا جميعاً للجهاد، بل بعضهم يبقى للعلم، وبعضهم يذهب للجهاد، ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ وزع الجهاد؛ فلا نقول: تخرج القبيلة الفلانية للجهاد، وبقية القبائل يبقون؛ بل نقول: من كل قبيلة، وفرقة، منهم طائفة؛ نأخذ من بني تميم، من قريش، من كذا، من كذا، طائفة؛ ليبقى طائفة يتفقهون في الدين. وإذا تفقهوا في الدين، وحفظوا دين الله، جاءت الفرقة المجاهدة، فيندرون: ﴿وَلْيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]. وعلى هذا، فالواو في قوله: ﴿لِيَسْتَفْقَهُوا﴾ في الدين، تعود على القاعدين. والله عز وجل قد جعل الجهاد في سبيل الله عديلاً للضرب في الأرض للتجارة، فقال: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضٍ وَأَآخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَلْتَمِتُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَأَآخِرُونَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْرَأُوا مَا نَسَرَّ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، إلى آخره.

كذلك أيضاً الآية الثانية التي ذكر المؤلف - رحمه الله -، قال: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾، فقال: ﴿مِنْكُمْ﴾ لا كلكم، وإن كان بعض العلماء يقولون: ﴿مِنْ﴾ بيانية، أي: ولتكونوا على هذا الوصف؛ أمة تدعو إلى الخير، وتأمّر بالمعروف، وتنهى عن المنكر. لكن المعنى الأول هو الذي عليه معظم الناس، وهو أنه يجب أن تكون الأمة الإسلامية أمة متفرغة لهذا الشيء؛ يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر. ومن المعلوم أن الدعوة إلى الخير لا بد أن يسبقها علم، وإلا كانت ضرراً؛ إذ إن الإنسان إذا دعا بدون علم، صار ضرره أكثر من نفعه غالباً. لا بد من العلم حتى يكون الإنسان داعياً إلى الله على بصيرة.

القاعدة السابعة والخمسون:

في كيفية الاستدلال بخلق السموات والأرض
وما فيها على التوحيد والمطالب العالية.

قد دعا الله عباده إلى التفكر في هذه المخلوقات في آيات كثيرة،
وأثنى على المتفكرين فيها، وأخبر أن فيها آيات وعبراً؛ فينبغي لنا أن
نسلك الطريق المنتج للمطلوب بأيسر ما يكون، وأوضح ما يكون،
وحاصل ذلك على وجه الإجمال أننا إذا تفكرنا في هذا الكون العظيم
عرفنا أنه لم يوجد بغير موجد، ولا أوجد نفسه، هذا أمرٌ بديهي؛
فتيقنا أن الذي أوجده الأول الذي ليس قبله شيء، كامل القدرة،
عظيم السلطان، واسع العلم، وأن إيجاد آدميين في النشأة الثانية
للجزء أسهل من هذا بكثير: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ
خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، وعرفنا بذلك أنه الحي القيوم،...

التعليق

كيف عرفنا أنه الحي القيوم؟ لأنه لولا حياته لم نوجد.
والقيوم على وزن الفيعول، وهو من صيغ المبالغة، وهو القائم
بنفسه، القائم على غيره. ووجه ذلك: أن السموات والأرض دائماً
تحتاج إلى من يقوم عليها، ولازم هذه الحاجة أن يكون الله تعالى
قيوماً عليها دائماً ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

... وإذا نظرنا ما فيها من الإحكام، والإتقان، والحسن، والإبداع، عرفنا بذلك كمال حكمة الله، وحسن خلقه، وسعة علمه. وإذا رأينا ما فيها من المنافع والمصالح الضرورية والكمالية، التي لا تُعدّ ولا تُحصى؛ عرفنا بذلك أن الله واسع الرحمة، عظيم الفضل، والبرّ، والإحسان، والجود، والامتنان. وإذا رأينا ما فيها من التخصيصات، فإن ذلك دالٌّ على إرادة الله، ونفوذ مشيئته، ونعرف من ذلك كله أن مَنْ هذه أوصافه، وهذا شأنه، هو الذي لا يستحق العبادة إلا هو، وأنه المحبوب المحمود، ذو الجلال والإكرام، والأوصاف العظام، الذي لا تنبغي الرغبة والرغبة إلا إليه، ولا يُصرف خالص الدعاء إلا له؛ لا لغيره من المخلوقات المربوبات المفتقرات إلى الله في جميع شؤونها. ثم إذا نظرنا إليها من جهة أنها كلها خُلقت لمصالحنا، وأنها مسخرة لنا، وأن عناصرها، وموادها، وأرواحها، قد مكّن الله الأدمي من استخراج أصناف المنافع منها؛ عرفنا أن هذه الاختراعات الجديدة في الأوقات الأخيرة من جملة المنافع التي خلقها الله لبني آدم فيها، فسلطنا بذلك كل طريق نقدر عليه في استخراج ما يُصلح أحوالنا منها بحسب القدرة، ولم نخلد إلى الكسل والبطالة، أو نضيف علم هذه الأمور واستخراجها إلى علوم باطلة بحجة أن الكفار سبقوا إليها وفاقوا فيها، فإنها كلها - كما نبّه الله عليه - داخلية في تسخير الله الكون لنا، وأنه يعلم الإنسان ما لم يعلم.

التعليق

أما دلالة هذه المخلوقات على التوحيد، فمن جهتين:

الأولى: أن هذه الأشياء كلها لا تتم إلا بازدواج شيين، قال الله تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٩]، وأن افتقار كل واحدة من هذه المخلوقات إلى شيء آخر لتقوم العناصر دليل على وحدانية من جعل هذه الأشياء مفتقر بعضها إلى بعض.

الثانية: أن هذه المخلوقات نظامها واحد، لا تضطرب ولا تتناقض، ولو كان لها خالقان، لكان هذا يخلق، أو يتصرف بمخلوقاته بشيء يصاد تصرف الآخر، وإذا نظرنا إلى انتظام الكون علمنا أن مدبره وخالقه واحد، وهو الله سبحانه وتعالى.

ثم إن المؤلف استطرد في هذه القاعدة إلى أنه يجب علينا أن لا نخلد إلى الكسل والخمول، وعدم التأمل، وعدم استخراج منافع الأرض التي قال الله تعالى فيها: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهَا﴾ [الملك: ١٥]. ولكن، مع الأسف، إن المسلمين أخلدوا إلى الكسل، وناموا، وأضاعوا أوقاتهم في حرب بعضهم بعضاً، وقاتل بعضهم بعضاً، حتى سبقتهم الأمم الكافرة، مع أنها تعمل هذا الشيء للدنيا فقط! ولو وفق المسلمون للعمل بهذه الأشياء؛ لكانوا يعملونها للدنيا والآخرة، فهذه القاعدة مهمة عظيمة، وهي النظر في هذه المخلوقات العظيمة؛ من حيث الدلالة على خالقها، ووحدانيته، وما تتضمنه من أنواع صفاته؛ كالرحمة، والعلم، والحكمة، والقدرة وما إلى ذلك. والثاني: من جهة أنه ينبغي لنا أن نستعمل عقولنا وأفكارنا في استخراج منافعنا من هذه المخلوقات.

القاعدة الثامنة والخمسون:

إذا أراد الله إظهار شرف أنبيائه وأصفيائه بالصفات الكاملة
أراهم نقصها في غيرهم من المستعدين للكمال.

وذلك في أمور كثيرة وردت في القرآن، منها: لما أراد إظهار شرف آدم على الملائكة بالعلم، وعلمه أسماء كل شيء. ثم امتحن الملائكة، فعجزوا عن معرفتها؛ فحينئذ نبأهم آدم عنها فخضعوا لعلمه، وعرفوا فضله وشرفه.

ولما أراد الله تعالى إظهار شرف يوسف في سعة العلم والتعبير؛ رأى الملك تلك الرؤيا، وعرضها على كل من لديه علم ومعرفة، فعجزوا عن معرفتها. ثم بعد ذلك عبرها يوسف ذلك التعبير العجيب، الذي ظهر به من فضله وشرفه وتعظيم الخلق له شيء لا يمكن التعبير عنه.

التعليق

رأى الملك سبع بقرات سمان يأكلهن سبعٌ عجاف، وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات، ولم يذكر في السنبلات الأكل؛ لأن السنبل لا يأكل بعضه بعضاً، بخلاف البقر؛ فالذين يعبرون الرؤيا قالوا: لا نعرف، وقالوا: هذه أضغاث أحلام. وأما يوسف عليه السلام، فعبرها تعبيراً عجيباً، فقال لهم: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابَّاءٌ﴾ كلها ريف وخصب وزرع كامل، ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلاً﴾

مَمَّا نَأْكُلُونَ ﴿ [يوسف: ٤٧]، وإنما أرشدهم إلى إبقائه في سنبله؛ لأن الحَبَّ إذا بقي في سنبله لا يسوس. ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ ﴿ [يوسف: ٤٨]، يعني: تحفظونه، وتحرزونه، وهذا يدل على أن الشيء عندهم شحيح، يتواصون بحفظه وتحصينه. ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿ [يوسف: ٤٩]؛ فهذه أربعة عشر عاماً. وإنما قال: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ﴾؛ لأنه فهم ذلك من الحصر، سبع، وسبع، والعدد المحصور له منتهى؛ فصار الأمر كما ذكر عليه الصلاة والسلام.



ولما عارض فرعون الآيات التي أرسل بها موسى، وزعم أنه سيأتي بسحر يغلبه، فجمع كل سحَّار عليهم من جميع أنحاء المملكة، واجتمع الناس في يوم عيدهم، وألقى السحرة عصيهم وحبالهم، في ذلك المجمع العظيم، وأظهروا للناس من عجائب السحر ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَهْوَتْهُمُ وَجَاءَهُمْ بِسِحْرِ عَظِيمٍ ﴿ [الأعراف: ١١٦]؛ فحينئذ ألقى موسى عصاه، فإذا هي تلقف وتبتلع بمرأى الناس جميع حبالهم وعصيهم، فظهرت هذه الآية الكبرى، وصار أهل الصنعة أول من خضع لها ظاهراً وباطناً.

ولما نكص أهل الأرض عن نصرة النبي ﷺ، وتمالاً عليه جميع أعدائه، ومكروا مكرتهم الكبرى للإيقاع به؛ نصره الله ذلك النصر العجيب، فإن نصر المنفرد الذي أحاط به عدوه الشديد حرده، القوي مكروه، الذي جمع كل كيده ليوقع به أشد الأخذات، وأعظم

النكايات، وتخلصه وانفراج الأمر له من أعظم أنواع النصر؛ كما ذكر الله هذه الحال التي عاتب بها أهل الأرض، فقال: ﴿إِلَّا نَضْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا اللَّهُ مَعَنَا فَاَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ الآية [التوبة: ٤٠]. وقريب من هذا نصره إياه يوم حنين؛ حيث أعجبت الناس كثرتهم، فلم تُغن عنهم شيئاً، وضاعت عليهم الأرض بما رحبت، ثم ولّوا مدبرين، وثبت ﷺ؛ فأنزل الله عليه سكينته ونصره في هذه الحالة الحرجة، فكان لهذا النصر من الموقع الكبير ما لا يعبر عنه.

وكذلك ما ذكره الله من الشدائد التي جرت على أنبيائه وأصفيائه، وأنه إذا اشتدّ البأس، وكاد أن يستولي على النفوس اليأس؛ أنزل الله فرجه ونصره ليصير لذلك موقع في القلوب، وليعرف العباد أطياف علام الغيوب.

ويقارب هذا المعنى: إنزاله الغيث على العباد، بعد أن كانوا من قبل أن ينزل عليه من قبله مبلسين؛ فيحصل من آثار رحمة الله، والاستبشار بفضله ما يملأ القلوب حمداً وشكراً وثناءً على الباري تعالى.

وكذلك يذكّرهم نعمه بلفت أنظارهم إلى تأمل ضدها؛ كقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ آيَاتٍ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ الآيات [القصص: ٧١]. وتلمح على هذا المعنى قصة يعقوب وبنيه حين اشتدتّ بهم الأزمة، ودخلوا على يوسف وقالوا:

قد ﴿مَسَّنَا وَأَهْلَنَّا الْفُرُجَ﴾ الآية [يوسف: ٨٨]. ثم بعد قليل قال: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩]، في تلك النعمة الواسعة، والعيش الرغيد، والعزّ المتين، والجاه العريض؛ فتبارك من لا يدرك العباد من اللطافة ودقيق برّه أقلّ القليل.

ويناسب هذا من اللطاف الباري: أن الله يُذكّر عباده في أثناء المصائب ما يقابلها من النعم لئلا تسترسل النفوس للجزع، فإنها إذا قابلت بين المصائب والنعم خفّت عليها المصائب، وهان عليها حملها؛ كما ذكّر الله المؤمنين حين أُصيبوا بأحد ما أصابوا من المشركين ببدر، فقال: ﴿أَوَلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدَّ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا﴾ [آل عمران: ١٦٥]. وأدخل هذه الآية في أثناء قصة أحد ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، ويبشّر عبده بالمخرج منها حين تباشره المصائب؛ ليكون هذا الرجاء مُخَفَّفًا لما نزل من البلاء، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف: ١٥]. وكذلك رؤيا يوسف إذا ذكرها يعقوب رجا الفرج، وهبّ على قلبه نسيم الرجاء؛ ولهذا قال: ﴿يَبْنَؤُ أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧]. وكذلك قوله تعالى لأُمّ موسى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَاذًا خَفِيَ عَلَيْهِ فَكَلَّمِيهِ فِي أَلْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧].

وأعظم من ذلك كله أن وَعَدَ الله لرسله بالنصر، وتمام الأمر؛ هَوْنٌ عليهم المشقات، وسَهْلٌ عليهم الكريهات، فتلقوها بقلوب مطمئنة، وصدور منشرحة، واللطاف الباري فوق ما يخطر بالبال، أو يدور في الخيال.

القاعدة التاسعة والخمسون:

﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]

ما أعظم هذه القاعدة والأصل العظيم الذي نصر الله عليه نصاً صريحاً، وعمم ذلك ولم يقيده بحالة من الأحوال؛ فكل حال هي أقوم في العقائد، والأخلاق، والأعمال، والسياسات الكبار، والصغار، والصناعات والأعمال الدينية والدنيوية، فإن القرآن يهدي إليها، ويرشد إليها، ويأمر بها، ويحث عليها. ومعنى: «أقوم»، أي: أكمل، وأصلح، وأعظم قياماً وصلاًحاً.

فأما العقائد: فإن عقائد القرآن هي العقائد النافعة التي فيها صلاح القلوب وغذاؤها وكمالها؛ فإنها تملأ القلوب محبة لله، وتعظيماً له، وألوهية وإنابة. وهذا المعنى هو الذي أوجد الله الخلق لأجله.

وأما أخلاقه التي يدعوا إليها: فإنه يدعوا إلى التحلي بكل خلق جميل؛ من الصبر، والحلم، والعفو، وحسن الخلق، والأدب وجميع مكارم الأخلاق، ويحث عليها بكل طريق، ويرشد إليها بكل وسيلة.

وأما الأعمال الدينية التي يهدي إليها: فهي أحسن الأعمال التي فيها القيام بحقوق الله، وحقوق العباد على أكمل الحالات، وأجلها، وأسهلها، وأوصلها إلى المقاصد.

وأما السياسات الدينية والدنيوية: فهو يرشد إلى سلوك الطرق

النافعة في تحصيل المصالح الكلية، وفي دفع المفساد، ويأمر بالتشاور على ما لم تتضح مصلحته، والعمل بما تقتضيه المصلحة في كل وقت بما يناسب ذلك الوقت والحال، حتى في سياسة العبد مع أولاده، وأهله، وخادمه، وأصحابه، ومعامله؛ فلا يمكن أنه وُجد ويوجد حالة يتفق العقلاء أنها أقوم من غيرها وأصلح إلا والقرآن يرشد إليها نصاً، أو ظاهراً، أو دخولاً تحت قاعدة من قواعد الكلية، وتفصيل هذه القاعدة لا يمكن استيفاؤه.

وبالجملة، فالتفاصيل الواردة في القرآن وفي السنة من الأوامر والنواهي والإخبارات كلها تفصيل لهذا الأصل المحيط، وبهذا وغيره يتبين لك أنه لا يمكن أن يرد علم صحيح، أو معنى نافع، أو طريق صلاح ينافي القرآن، والله تعالى وليّ الإحسان.

التعليق

بهذه القاعدة ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾، يتبين لنا أن جميع القوانين المعارضة للقرآن كلها لا خير فيها، وأنه إن قدر فيها خير فما في القرآن خير، وأشدّ، وأثبت، ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبِيئًا ﴿٦٦﴾ وَإِذَا لَا تَأْتِيَهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْتَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦ - ٦٨].

والحاصل: أن كل ما كان أقوم في العقائد، والأعمال، والأقوال، والأخلاق، والسياسات، والمعاملات، والمتروكات، والمنهيات؛ فإن القرآن يهدي إليه. ونأخذ من هذا قواعد عظيمة:

منها: إذا تعارضت مصلحتان؛ إحداهما أنفع، أخذنا بالأنفع.
ومنها: إذا تعارضت مفسدتان؛ إحداهما أشدّ، أخذنا
بالأخف. وعلى هذا فقس؛ فكلما كان أقوم، كان القرآن يهدي إليه،
والعكس بالعكس. فكلما كان أعوج وأردأ، وأسوأ، فإن القرآن لا
يهدي إليه؛ بل يهدي إلى ضده وعكسه.



القاعدة الستون:

من قواعد التعليم الذي أرشد الله إليه في كتابه: أن القصص المبسّطة يُجملها في كلمات يسيرة ثم يبسطها، والأمور المهمة يتنقل في تقريرها نفيًا وإثباتًا من درجة إلى أعلى أو أنزل منها.

وهذه قاعدة نافعة، فإن هذا الأسلوب العجيب يصير له موقع كبير، وتقرر فيه المطالب المهمة؛ وذلك أنه إذا أجملت القصة بكلام كالأصل والقاعدة لها، ثم وقع التفصيل بعد ذلك الإجمال، وقع إيضاح وبيان تامّ كامل لا يقع ما يقاربه لو فصلت القصة الطويلة من دون تقدم إجمال، وقد وقع هذا النوع في القرآن في مواضع:

منها: في قصة يوسف في قوله: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، ثم قال: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّالِبِينَ﴾ [يوسف: ٧]، ثم ساق القصة بعدها.

وكذلك في قصة أهل الكهف، لما قال: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيبِ كَانُوا مِن آيَاتِنَا عَجَبًا﴾ ١٠ إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آئِنَا مِن لَدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ١١ فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ١٢ ثُمَّ بَعَثْنَاهم لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ١٣ [الكهف: ٩ - ١٢]، فهذا إجمالها قد حوى مقصودها وزُبدتها، ثم وقع بعده التفصيل بقوله: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ﴾ [الكهف: ١٣] إلى آخر القصة.

وكذلك في قصة موسى، لما قال تعالى: ﴿تَتْلُوا عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ
مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿يَحْذَرُونَ﴾
[القصص: ٣ - ٦]، هذا مجملها، ثم وقع التفصيل.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسَىٰ وَلَمْ يُجِدْ لهُ
عِزْمًا﴾ [طه: ١١٥] فأجملها، ثم وقع بعده التفصيل.

وأما التنقل في تقرير الأشياء من أمرٍ إلى ما هو أولى منه،
فكثير:

منها: لما أنكر على من اتخذ مع الله إلهاً آخر، وزعم أن الله
تعالى اتخذ ولداً؛ قال في إبطال هذا: ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا
لِآبَائِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، فأبان أن قولهم هذا قول بلا علم. ومن المعلوم
أن القول بلا علم من الطرق الباطلة؛ ثم ذكر قبحه، فقال: ﴿كَبُرَتْ
كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، ثم ذكر مرتبة هذا القول من
البطلان، فقال: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

وقال في حق المنكرين للبعث: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾
[النمل: ٦٦]، أي: علمهم فيها علم ضعيف لا يُعتمد عليه، ثم ذكر ما
هو أبلغ منه، فقال: ﴿بَلِ هُمْ فِي شَكٍّ﴾، ومن المعلوم أن الشك ليس
معه من العلم شيء، ثم انتقل منه إلى قوله: ﴿بَلِ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾
[النمل: ٦٦]، والعمى آخر مراتب الحيرة والضلال.

وقال نوح عليه السلام في تقرير رسالته عند من كذبه وزعم أنه
في ضلال مبين: ﴿قَالَ يَلْقَوْنَ لَيْسَٰ بِی ضَلَالَةً﴾ [الأعراف: ٦١]، فلما
نفى الضلالة من كل وجه أثبت بعده الهدى الكامل من كل وجه،
فقال: ﴿وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦١]. ثم انتقل إلى

ما هو أعلى من ذلك، وأن مادة هذا الهدى الذي جئتُ به من الوحي الذي هو أصل الهدى، ومنبعه، ومادته، فقال: ﴿أَبْلَغُكُمْ رَسُولَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦٢]، وكذلك هود عليه السلام.

وقال في تقرير رسالة أكمل الرسل: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١ - ٢]؛ فنفي عنه ما ينافي الهدى من كل وجه، ثم قال: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ إلى آخر الآيات [النجم: ٤]، وهو في القرآن كثير جداً؛ كانتقاله من ذكر هبته الولد لذكريا إلى مريم، وأمر القبلة بعد تعظيمه للبيت، وغيرها.

التعليق

هذه القاعدة تضمنت أمرين:

الإجمال، ثم التفصيل. وهذا من طرق البلاغة؛ لأن الإجمال أقرب إلى الحفظ وأوعى للذهن. ثم إن الإجمال إذا وقع بقيت النفس متشوفةً إلى التفصيل، فيرد عليها التفصيل وهي أحوج ما تكون إلى معرفته. وإذا ورد العلم على القلب، وهو محتاج إلى معرفته، مشتاقٌ إليه؛ رسخ فيه أكثر، وثبت فيه وتمكّن. هذا من فوائد التفصيل بعد الإجمال، وإلا فلو قال قائل: لماذا لا يذكر الشيء مفصلاً من أول الأمر؟ نقول: لو فعلنا ذلك لفاتنا هذان الأمران، وهما: أن التفصيل بعد الإجمال أثبت في القلب؛ لأنه يرد على القلب وهو متشوف له، ولأن الاختصار والإجمال أوعى للذهن، وأقرب للحفظ.

وأما الانتقال من حالٍ إلى أخرى، فهذا أيضاً ظاهر؛ لثلاث ترد

المعاني على القلوب دفعةً واحدة، وإنما ترد عليها متنقلة مرحلةً مرحلة. ومن هذا أيضاً الأحكام؛ لأن الأشياء التي لا يستطيع الناس أن يأتوها دفعةً واحدة، يجعلها الله سبحانه وتعالى مرتبة شيئاً فشيئاً.

فمن المأمورات: الصلاة، والصيام، والزكاة، كلها لها مراتب؛ ففي الصلاة: كان في الأول يصلونها بكرةً وعشياً، ثم صارت خمس صلوات، وفي الزكاة: كانوا يؤمرون بأن يؤتوا المال حقه ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] بدون تقدير، ثم قدرت. وفي الصيام: كان بالأول من شاء صام، ومن شاء افتدى، ثم تعين الصيام.

وفي المنهيات نجد أن الله جلّ وعلا في الأمور التي يصعب الامتناع عنها مرةً واحدة يجعلها مرتبة، مثل الخمر والميسر، فإن الناس كانوا قد عاشوا عليهما، فيصعب أو يشقّ عليهم أن يدعوها مرةً واحدة، فجعل الأمر مرتباً ينتقلون من حال إلى حال؛ ليسهل عليهم التنفيذ والفعل، أو الترك.



القاعدة الحادية والستون:

معرفة الأوقات وضبطها حث الله عليه
حيث يترتب عليه حكم عام أو حكم خاص.

وذلك أن الله رتب كثيراً من الأحكام العامة والخاصة على مُدَّة وأزمنة تتوقف الأحكام عملاً وتنفيذاً على ضبط تلك المدة وإحصائها، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقوله: ﴿مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ يدخل فيه مواقيت الصلوات، والصيام، والزكاة، وخصَّ الحج بالذكر لكثرة ما يترتب عليه من الأوقات الخاصة والعامة، وكذلك مواقيت للعدد، والديون، والإجازات وغيرها. وقال تعالى لما ذكر العدة: ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١]، وقوله في الصيام: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿بِمَثْنَيْهِمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَرْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]؛ وذلك لمعرفة قدرة الله في إفاقتهم، فلو استمروا على نومهم لم يحصل الاطلاع على شيء من ذلك من قصتهم، فمتى ترتب على ضبط الحساب، وإحصاء المدة، مصلحة في الدين، أو في الدنيا؛ كان مما حث وأرشد إليه القرآن. ويقارب هذا قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ إلى آخر الآيات [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ اللَّيْلِ وَالْحَسَابَ﴾ [يونس: ٥]، ونحوها من الآيات.

التعليق

في ضبط الأمور والأوقات مصلحة عظيمة أيضاً، سوى ما ذكره المؤلف - رحمه الله -، وهي أن الإنسان لا ينفرد عليه وقته؛ لأن الإنسان إذا أطلق نفسه وأهملها انفرط عليه الوقت. لكن إذا رتب وقته، حفظ وقته وضبطه، ولم يضع عليه منه شيء؛ فمثلاً لو قال: إذا صليت الفجر رتبت نفسي، ففعلت كذا وكذا، وبعد طلوع الشمس أفعل كذا وكذا، وفي اليوم الفلاني: أفعل كذا وكذا؛ ولهذا قال النبي عليه الصلاة والسلام: «أحب العمل إلى الله أدومه، وإن قل»^(١)، حتى لا يصير الإنسان منفرطاً في شغله، فيضيع عليه الوقت. وقد بين الله تعالى في القرآن إضاعة الوقت من حال من أغفل الله ذكره عن قلبه: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨]؛ فالذي ينبغي لك أيها الإنسان أن تضبط وقتك. وكل وقت له عمل معين، حتى لا تتداخل الأعمال، ولا يضيع عليك الوقت بلا فائدة. وذكر المؤلف - رحمه الله - أمثلة من هذا تدل على ضبط الوقت وعلى حفظه وحمايته.



(١) أخرجه مسلم في كتاب صفة القيامة، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله

القاعدة الثانية والستون:

الصبر أكبر عون على كل الأمور، والإحاطة بالشيء
علماءً وخبراً هو الذي يعين على الصبر.

وهذه القاعدة عظيمة النفع، قد دلّ القرآن عليها صريحاً وظاهراً في أماكن كثيرة، قال تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، أي: استعينوا على جميع المطالب، وفي جميع شؤونكم؛ بالصبر، فإن الصبر يسهل على العبد القيام بوظيفة الطاعات، وأداء حقوق الله، وحقوق عباده، وبالصبر يسهل عليه ترك ما تهواه نفسه من المحرمات، فينهاها عن هواها حذر شقاها، وطلباً لرضى مولاها، وبالصبر تخف عليه الكريهات، ولكن هذا الصبر وسيلته وآلته التي يبني عليها ولا يمكن وجوده بدونها هو معرفة الشيء المصبور عليه، وما فيه من الفضائل، وما يترتب عليه من الثمرات؛ فمتى عرف العبد ما في الطاعات من صلاح القلوب، وزيادة الإيمان، واستكمال الفضائل، وما تشرمه من الخيرات والكرامات، وما في المحرمات من الضرر والردائل، وما توجهه من العقوبات المتنوعة، وعلم ما في أقدار الله من البركة، وما لمن قام بوظيفته فيها من الأجور، هان عليه الصبر على جميع ذلك.

وبهذا يعلم فضل العلم، وأنه أصل العمل والفضائل كلها؛ ولهذا كثيراً يذكر في كتابه أن المنحرفين في الأبواب الثلاثة إنما ذلك لقصور علمهم وعدم إحاطتهم التامة بها، وقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ

عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴿ [فاطر: ٢٨]، وقال: ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِمَهَلَةٍ ﴾ [النساء: ١٧]، ليس معناه أنهم لا يعترفون أنها ذنوب وسوء، إنما قصر علمهم وخبرتهم بما توجهه الذنوب من العقوبات، وأنواع المضرات، وزوال المنافع.

وقال تعالى مبيناً أنه متقرر أن الذي لا يعرف ما يحتوي عليه الشيء يتعذر عليه الصبر، فقال عن الخضر لما قال له موسى، وطلب منه أن يتبعه ليتعلم مما علمه الله: ﴿ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَبِيحَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ ﴿٧﴾ وَكَيْفَ نَصَبُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴿ [الكهف: ٦٧ - ٦٨]؛ فعدم إحاطته به خبراً يمتنع معه الصبر، ولو تجلّد ما تجلّد، فلا بد وأن يُعال صبره.

وقال تعالى مبيناً عظمة القرآن، وما هو عليه من الجلالة والصدق الكامل: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعَلِيهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ [يونس: ٣٩]، فأبان أن الأعداء المكذبين به إنما تكذّبهم به لعدم إحاطتهم بما هو عليه، وأنهم لو أدركوه كما هو لألجأهم واضطّروهم إلى التصديق والإذعان، فهم وإن كانت الحجة قد قامت عليهم ولكنهم لم يفقهوه الفقه الذي يطابق معناه، ولم يعرفوه حق معرفته. وقال في حق المعاندين الذين بان لهم علمه، وخبروا صدقه: ﴿ وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْتَيْقِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النمل: ١٤]، وقال تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْفُرُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ بِمَجْحَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣]. والمقصود أن الله أرشد العباد إلى الاستعانة على أمورهم بملازمة الصبر، وأرشدهم إلى تحصيل الصبر بالنظر إلى الأمور، ومعرفة حقائقها، وما فيها من الفضائل أو الرذائل، والله أعلم.

التعليق

هذه القاعدة تشتمل على أمرين:

الأمر الأول: أن الصبر أكبر عون على الأمور، فإن الإنسان إذا صبر على الشيء كان ذلك عوناً له على إدراكه. ويذكر أن الكسائي، وهو إمام الكوفيين في النحو، صار يتعلم النحو، فعجز عنه. وفي يوم من الأيام رأى نملة تحمل قطعة من ثمرة لتصعد بها الجدار، فكلما صعدت بهذه الثمرة ثقلت عليها، ثم سقطت وإياها إلى الأرض! وهكذا عدة مرات، حتى صعدت بها، فقال: هذه النملة صابرت هذا الصبر، حتى حصل لها مقصودها، في غذاء جسمي، فلماذا لا أصبر حتى أنال مقصودي في تعلم النحو؛ فصار يتعلم، حتى صار إماماً في النحو.

وهكذا ينبغي لطالب العلم أن يصبر على طلب العلم، وأن لا ييأس ويقول: هذا صعب عليّ! قد يصعب عليك لأول مرة ثم يسهل عليك، وتصير تقرأ الشيء وكأنه مشروحٌ لك من قبل، والصبر يحتاج إلى ما يعينك عليه، وهو معرفة ما للمصبور عليه، أو للمصبور عنه من النتائج، فإن كان شيئاً مطلوباً حصوله، فاعلم ما يترتب عليه من الثمرات والمنافع، والمصالح، وإن كان مطلوباً تركه. فاعلم ما يترتب على فعله من الشرور والسيئات، فهذا يعينك على الصبر.

والأمر الثاني: مما يعينك على الصبر في إدراك المطلوبات أن تقول لنفسك: أنت الآن قطعت شوطاً بعيداً للوصول إلى الغاية، ورجوعك من أثناء الطريق معناه إضاعة الوقت، وخسارة ما اكتسبت. بعض الناس مثلاً يحفظ ألفية ابن مالك، فإذا انتصف بها،

قال: هذه صعبة! وبقي عليّ نصفها، ثم تركها. فماذا حصل؟ ضيّع على نفسه الفرصة، وهذا لا شك أنه سفه.

فمما يُعين على الصبر معرفة المصبور عليه، وما يترتب عليه من النتائج والعواقب. والثاني: أنه إذا تخلى عن الصبر أضاع على نفسه شيئاً كثيراً اكتسبه.

أما الأمر الثالث: مما يعين على الصبر أن يرجو الإنسان بصبره ثواب الله عز وجل، فإن الله يقول: ﴿وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ويقول: ﴿إِنَّمَا يُؤِتَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]. فإذا عرف ما في الصبر، بغضّ النظر عن المصبور عليه، من الثواب والكرامة، فإنه يستمر على صبره ويتحمل.

والأمر الرابع: مما يعين على الصبر، أن الإنسان إذا صبر على الشيء، صار هذا الشيء كأنه غريزة في نفسه، حتى إنه ليتخلى إذا فقده. وانظر نفسك أيها الطالب، في أول السنة الدراسية، أول يوم، يومين، ثلاثة، تجد نفسك متعباً، مألّاً من طول الدروس، فإذا تمرنت عليها، سهّل عليك وهان، حتى إنك تفقد الدروس عند حلول الإجازة، وهذا شيء مشاهد، ومثل هذه الأمور تُعين الإنسان على الصبر والتحمل، وعدم النكوص على العقبين، وأن يستمر على ما هو عليه. وقد رُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ أنه قال: «من بورك له في شيء، فليلزمه» هذه كلمة عظيمة! فلا تكن في كل يوم لك رأي ونظر، فإن هذا يذهب عليك الوقت.



القاعدة الثالثة والستون:

يرشد القرآن إلى أن العبرة بحسن حال الإنسان: إيمانه وعمله الصالح، وأن الاستدلال على ذلك بالدعاوى المجردة، أو بإعطاء الله للعبد من الدنيا، أو بالرياسات، كل ذلك من طرق المنحرفين.

والقرآن يكاد أن يكون أكثره تفصيلاً لهذه القاعدة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُفَرِّتُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنَءَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ أَضْعَفُ بِمَا عَمِلُوا﴾ [سبأ: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنَءَمَنَ أَنَّىٰ اللَّهُ يَقْلِبِ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩]، وقد أكثر الله من هذا المعنى في عدة آيات.

وأما حكاية المعنى الآخر عن المنحرفين: فقال عن اليهود والنصارى: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]. ثم ذكر البرهان الذي من أتى به، فهو المستحق للجنة، فقال: ﴿بَلَىٰ مَن أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢]. وقال تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيَّتِكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَىٰ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا نُنَادَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَتُنَا بِبَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣]، ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقُرْبَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، ونحوها من الآيات التي يستدل بها

الكفار على حسن حالهم بتفوقهم في الأمور الدنيوية والرياسات،
ويذمّون المؤمنين، ويستدلون على بطلان دينهم بنقصهم في هذه
الأمور!! وهذا من أكبر مواضع الفتن.

التعليق

هنا ثلاثة أمور:

الأول: إيمان الإنسان وعمله الصالح، وهذا هو المقياس
للرجل، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «إذا أتاكم من ترضون
دينه وخلقته، فأنكحوه»^(١)، هذا هو المقياس الأول إذا كان مؤمناً
عاملاً بالصالحات. هذا هو الدليل على كمال حاله، وحسن حاله.

الثاني: دعاوى مجردة يدّعيها الإنسان لنفسه، وهي بعيدة عن
الإيمان بالله واليوم الآخر، وهذه لا تدل على كمال حاله، وحسن
حاله؛ لأن كل إنسان يستطيع أن يدّعي الكمال. ولكن إذا نظرنا إلى
حاله، إذا هو مفارق للكمال! لا نقبل منه. ومن هذا دعاوى أولياء
الشياطين أنهم أولياء الله، وأحباء الله، مثل ما يدّعي أولئك
المخرفون، الذين يدّعون الولاية لأنفسهم، أنهم أولياء الله؛ ليجذبوا
الناس إليهم.

الثالث: إعطاء الله الإنسان المال، والرئاسة، والجاه،
والسمعة، هل تدل هذه على كماله؟ لا يلزم؛ قد يكون الأمر
بالعكس! قد يُعطى الإنسان هذه الأمور ابتلاءً من الله عز وجل،

(١) أخرجه الترمذي في كتاب النكاح، باب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه
فزوّجوه (١٠٨٤).

وامتحاناً له، فيتولى على الناس، ويكون له جاه عندهم ورياسة، وما أشبه ذلك، وهذا لا يدل على حسن حاله حقيقةً.

فهذه أمور ثلاثة. وميزان هذه الأمور هو: الإيمان والعمل الصالح؛ فكمال الإنسان هو بالإيمان والعمل الصالح فقط. أما الرئاسات وما يتعلق بها من الدعاوى الباطلة، فهذه لا تدل على حسن حاله ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]، لا نقبل منهم هذه الدعوى. ولهذا ردّها الله عليهم فقال: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢]. أيضاً: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] لا يقولون: لا نؤمن، ولكن يقولون: ﴿أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ﴾ فيقدحون في المؤمنين، فقال الله عز وجل: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]. وعلى هذا، فيجب أن ننظر إلى حال الإنسان، لا إلى دعواه الباطلة، ولا إلى ما أوتي من مال، وولد، ورياسة، وجاه، وما أشبه ذلك.



القاعدة الرابعة والستون:

الأمور العارضة التي لا قرار لها بسبب المزعجات
أو الشبهات قد تَرَدُّ على الحق والأمور اليقينية
ولكن سرعان ما تضحل وتزول.

وهذه قاعدة شريفة جليلة، وقد وردت في عدة مواضع من القرآن؛ فمن لم يُحكّمها حصل له من الغلط في فهم بعض الآيات ما أوجب الخروج عن ظاهر النص، ومن عرف حكمة الله تعالى في ورودها على الحق الصريح لأسباب مزعجة تدفعها، أو لشبه قوية تُحدثها، ثم بعد هذا إذا رجع إلى اليقين، والحق الصريح، وتقابل الحق والباطل، فزهق الباطل، وثبت الحق؛ حصلت العاقبة الحسنة، وزيادة الإيمان واليقين، فكان في ذلك التقدير حكماً بالغة، وأيادي سابغة، ولنمثل لهذا أمثلة:

فمنها: أن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أكمل الخلق إيماناً، و يقيناً، وتصديقاً بوعد الله ووعيده، وهذا أمر يجب على الأمم أن يعتقدوا في الرسل أنهم قد بلغوا ذروته العليا، وأنهم معصومون من ضده، ولكن ذكر الله في بعض الآيات أنه قد يعرض من الأمور المزعجة المنافية حساً لما علم يقيناً ما يوجب لهؤلاء الكُمَّل أن يستبطنوا معه النصر، ويقولون: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وقد يقع في هذه الحالة على القلوب شيء من عوارض اليأس بحسب قوة الواردات، وتأثيرها في القلوب، ثم في أسرع وقت تنجلي هذه الحال،

ويصير لنصر الله وصدق موعوده من الوقع والبشارة والآثار العجيبة أمر كبير لا يحصل بدون هذه الحالة؛ ولهذا قال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ [يوسف: ١١٠]، فهذا الوارد الذي لا قرار له - ولما حقت الحقائق اضمحل وتلاشى - لا ينكر ويطلب للآيات تأويلات مخالفة لظاهرها.

التعليق

هذه الآية أشكلت على العلماء: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾، وفيها قراءة سبعية: (وظنوا أنهم قد كُذِّبوا)؛ فعلى قراءة التشديد؛ الأمر فيها واضح، يعني: تيقنوا أنهم قد كُذِّبوا، فأيسوا من التصديق، ﴿جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ﴾ [يوسف: ١١٠]. لكن الإشكال في قراءة: (كُذِّبوا) ظاهر كلام الشيخ - رحمه الله -؛ أنه ورد على قلوبهم أن وعدهم بالنصر ليس صحيحاً! ولكن يقول الشيخ: إن هذا وارد يضمحل ويتلاشى، وإنما لقوة الواردات على القلوب، ينسون صدق الوعد، فيظنون هذا الظن، هذا ما ذهب إليه شيخنا - رحمه الله -؛ إذ قال: كُذِّبوا، أي: قد كُذِّبوا بوعد النصر، ومعنى ﴿كُذِّبُوا﴾: أخبروا بالكذب؛ كما جاء في الحديث: «صدقك وهو كذوب»^(١)، وهذه لو بقيت لكانت مطعناً في الرسل أن يظنوا أن الله وعدهم فكذبهم. ولكن شيخنا يقول: إن هذا وارد يرد على القلوب، ويتلاشى بسرعة. وسبب

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازه الموكل (٢١٨٧).

وروده على القلب قوة الواردات التي توجب مثل هذا الظن، ويقول شيخنا - رحمه الله - : إن هذا أحسن من تأويل الآيات بوجوه بعيدة .

وعندي أن الأمر ليس كما قال شيخنا - رحمه الله تعالى - في هذا، وأن معنى ﴿قَدْ كَذَبُوا﴾، أي: كذبهم أقوامهم في قولهم إننا مؤمنون؛ لأنهم لو صدقوا في قولهم إنهم مؤمنون لجاءهم النصر؛ فيظن هؤلاء الرسل أنهم قد كذبوا، ليس بخبر الله، يعني: أن الله كذبهم حين أخبرهم بالنصر، ولكن قد كذبوا، أي: كذبهم أقوامهم بقولهم: إننا مؤمنون، وأنه تخلف النصر لعدم إيمان قومهم. وحينئذ ليس في الآية مشكل، تبقى الآية على ظاهرها بدون إشكال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾، يعني: استبعدوا نصر الله، وظنوا أنهم قد كذبوا من أقوامهم الذين قالوا: إننا مؤمنون، وإننا معكم؛ جاءهم نصرنا. وهذا المعنى الذي قلت: لا شك أنه أحسن مما ذهب إليه شيخنا - رحمه الله -. والواردات بلا شك ترد على الإنسان، ويغفل وينسى الحقيقة التي هي الواقع؛ ولهذا لما كسفت الشمس خرج النبي ﷺ فرعاً يظن أنها الساعة^(١)، كما جاء في الحديث، وكيف يظن أنها الساعة، والساعة لها أشراط، ولها علامات لم تأت؟ لكن لقوة الوارد الذي ورد على قلبه نسي أن يكون للساعة أشراط تتقدمها.



ومن هذا الباب؛ بل من صريحه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَمَّتْ أَلْفَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]، أي: يلقى من الشبه ما يعارض اليقين. ثم ذكر الحكيم العظيمة المترتبة على

(١) أخرجه البخاري في كتاب الكسوف، باب الذكر في الكسوف (١٠١٠)؛ ومسلم في كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف (٩١٢).

هذا الإلقاء، وأن نهاية الأمر وعاقبته أن الله يُبطل ما يُلقى الشيطان، ويُحكم آياته، والله عليم حكيم. فقد أخبر بوقوع هذا الأمر لجميع الرسل والأنبياء لهذه الحكمة التي ذكرها، فمن أنكر وقوع ذلك بناء على أن الرسل لا ريب ولا شك معصومون، وظن أن هذا ينافي العصمة فقد غلط أكبر غلط، ولو فهم أن الأمور العارضة لا تؤثر في الأمور الثابتة لم يقل قولاً خالف فيه الواقع، وخالف نص الآيات الكريمة.

التعليق

ومن هذا على أحد قولي المفسرين قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَعَّقَ آتَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسُخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ ءَايَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾ وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٤﴾، هذه الآية تنازع الناس فيها قديماً وحديثاً تنازعاً كبيراً؛ فمنهم من قال: إن الرسول ﷺ لما قرأ قول الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ أَلَلَّتْ وَٱلْعَزَىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنْوَةٌ ٱلثَّالِثَةُ ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٩ - ٢٠] قال حين قوله: ﴿وَمَنْوَةٌ ٱلثَّالِثَةُ ٱلْأُخْرَىٰ﴾: تلك الغرائيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى! فسمع المشركون هذا الكلام من الرسول ﷺ، وسجدوا مع النبي ﷺ في آخر السورة. فقد سجد مع النبي ﷺ المؤمنون والمشركون والجن والإنس^(١).

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الجمعة عن رسول الله، باب ما جاء في السجدة في النجم، رقم (٥٢٤).

ومنهم مَنْ أنكر هذا، وقال: لا يمكن للرسول عليه الصلاة والسلام أن يثني على هذه الأصنام، ويقول: تلك الغرائق العلى! وأنكروا إنكاراً عظيماً للآثار الواردة في هذا المعنى.

ولكن عند التأمل يمكن أن نقول: إن هذا الذي سُمع من الرسول عليه الصلاة والسلام، ليس هو قول الرسول، وإنما هو قول الشيطان؛ ألقاه فسمعه الناس، فظنّوا أنه قول الرسول، فقالوا: هكذا أثنى على أصنامنا، وعلى آلهتنا! وهو - في الواقع - ليس كلام الرسول؛ ولهذا قال: ﴿أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾، فلعل هذا من فعل الشيطان. وحينئذ، فلا حاجة إلى أن نبطل هذه الآثار الواردة.

ومنهم من قال: إن التمني في قوله: ﴿إِذَا تَمَنَّيَ﴾ هو أمنية القلب، وليس القراءة؛ يعني: أن الرسول، أو النبي يتمنى، ولكن الشيطان يفسد عليه أمنيته، ويحول بينه وبينها، وهذا ضعيف.

ومنهم من قال: ﴿إِذَا تَمَنَّيَ﴾، أي: قرأ؛ ألقى الشيطان في أمنيته، باعتبار مَنْ سمعوا هذه القراءة، فيلقي في قلوب أناس شكاً وشبهة، ويلقي في قلوب الآخرين يقيناً وثباتاً، ﴿... فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ ءَايَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٧﴾ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾، فيكون هذا الإلقاء ما يلقيه الشيطان في قلب السامع من شبهات حول القرآن، فينسخ الله ما يلقي الشيطان، ثم يحكم الله آياته. لكن سياق الآيات يدل على أن الذي يلقيه الشيطان في أمنيته قولٌ يسمع، فيُظنّ أنه القرآن. ثم بعد ذلك ينسخ الله هذا القول، ويبين بطلانه، ويحكم الله آياته. والنسخ معناه

هنا: أن ينسيهم إياه حتى لا يكون له أثر، ويكون هذا القول فتنة للذين في قلوبهم مرض، وأما الذين أوتوا العلم، فإنهم يعلمون أنه ليس بشيء، وليس صواباً.

وقد رويت قصة الغرائق بطرق ضعيفة، وبعضهم ينكرها إنكاراً عظيماً، حتى عنون بعضهم في الكتب التي ألفها «نصب المجانيق في نسف قصة الغرائق». ونحن نقول: وليكن هذا ضعيفاً، لكن الشيطان يلقي في القراءة، سواء الغرائق أو غيرها. والذين ضعفوه ظنوا أن هذا من قول الرسول عليه الصلاة والسلام، وهو ليس من قول الرسول، بل يلقيه الشيطان بصوت الشيطان، مقلداً لصوت النبي ﷺ.

وعلى كل حال، هي لا تضر، سواء صحت أو لم تصح، ما دام أن الله ينسخ ما يلقي الشيطان، ويحكم آياته؛ فليس فيه إشكال. ثم إن الآية صريحة أن الشيطان هو الذي يلقيها، وليس الرسول يتلوها؛ ما قال: وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى قال في أمنيته كذا وكذا، بل قال: ﴿أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾.



ومن هذا - على أحد قولي المفسرين - قوله تعالى: ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وأنه ظنَّ عرض في الحال ثم زال؛ نظير الوسواس العارضة في أصل الإيمان التي يكرها العبد حين تردُّ قلبه، ولكن إيمانه وبقينه يزيلها ويذهبها؛ ولهذا قال ﷺ عندما شكى إليه أصحابه هذه الحال التي أفلقتهم مبشراً لهم: «الحمد لله الذي ردَّ كيده إلى الوسوسة»^(١)، ويشبه هذا: العوارض التي تعرض في إرادات

(١) أخرجه أحمد (٢٣٥/١)، وأبو داود في الأدب، باب في رد الوسوسة،

حديث رقم (٥٠٩٠) (١٥/١٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

الإيمان لقوة وارد من شهوة، أو غضب، وأن المؤمن كامل الإيمان قد يردُّ في قلبه همٌّ وإرادة لفعل بعض المعاصي التي تنافي الإيمان الواجب، ثم يأتي برهان الإيمان، وقوة ما مع العبد من الإنابة التامة، فيدفع هذا العارض. ومن هذا قوله تعالى عن يوسف: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ^{٢٤} وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ^{٢٥}﴾ [يوسف: ٢٤]، وهو أنه لما رجع إلى ما معه من الإيمان ومراقبة الله، وخوفه، ورجائه؛ دفع عنه هذا الهمِّ، واضمحَل، وصارت إرادته التامة فيما يُرضي ربه؛ ولهذا بعد المعالجة الشديدة التي لا يصبر عليها إلا الخواص من الخلق، قال ﷺ: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف ٣٣]. وكان أحد السبعة الذين يظلمهم الله في ظلِّ يوم لا ظل إلا ظله: رجل دعت امرأة ذات منصب وجمال، فقال: إني أخاف الله^(١) ...

التعليق

هذا الذي ذهب إليه الشيخ - رحمه الله - هو الصواب في هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ^{٢٤} وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]؛ لأنها امرأة مدللة، امرأة الملك، عليها من الحلبي، والثياب، والجمال، والبهاء، ما يوجب تعلق النفس بها؛ فدعته في موضع لا يطلع عليهما إلا الله؛ لأنها أغلقت الأبواب، ولم يبق معه إلا هذه المرأة؛ دعته إلى نفسها وهو شاب فيه ما في الرجال، ف﴿هَمَّتْ بِهِ^{٢٤} وَهَمَّ بِهَا﴾ أيضاً، لكن منعه أنه رأى برهان ربه؛ رجع إلى نفسه ورأى ما معه من اليقين، ونور الإيمان، فامتنع.

(١) كما في حديث أبي هريرة عند البخاري في الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، حديث رقم (٦٦٠) (١٤٣/٢). ومسلم في الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، حديث رقم (١٠٣١) (١٨٥/٢).

وهذا لا يضّر يوسف عليه السلام، بل لا يزيده إلا رتبة وفضلاً؛ لأنه إذا كان في هذه الحال التي وجد السبب فيها وانتفى المانع، ثم بعد ذلك تركه الله؛ صار أعظم منزلة وأعلى درجة ممن لم يكن له همّ بها، فهو إذا لم يهتم بها لم يكثرث، لكن إذا همّ بها، ثم بعد ذلك رجع وتركها لله عز وجل؛ صار هذا أعظم، فهذا مدح وثناء ليوسف.

وأما من قال: لأن معنى ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ أي: بضربها، فهذا من أفسد الأقوال؛ لأنه إذا كان ضربها حقاً، فإن برهان ربّه لا يصرفه عنه، وإن كان باطلاً، فمعنى ذلك أنها فعلت ما لا تستحق الضرب عليه، فهذا التفسير، لا شك أنه باطل، وأن المعنى ما ذهب إليه شيخنا وكذا شيخ الإسلام رحمهما الله، أن الهمّ حقيقي.

وهذا البرهان الذي رآه، قال بعضهم: إنه رأى أباه يعقوب يعضّ يديه وأنامله، يقول له: لا تفعل! وهذا أيضاً باطل؛ لأن الأب لا يسمى برهاناً، ولكن البرهان ما معه من الإيمان والعلم بالله سبحانه وتعالى والخوف منه، وهذا هو الذي منعه.

والحاصل: أن مثل هذه العوارض - كما قال شيخنا رحمه الله - لا تؤثر على الأمور الثوابت الراسخة؛ لأنها عوارض تأتي وتزول. قد يعرض على القلب، ولا سيما قلوب المؤمنين، شيء من الشك والجحود والكفر، ولكن كل هذا يزول مع الإيمان. حتى إنه يصور للرجل إذا قام يصلي كأنما يصلي لأبيه، أو لأخيه، أو لمعلمه، أو ما أشبه ذلك، ولكن هذا كله يزول بالتعود بالله من الشيطان الرجيم، والانتفاء عنه.

... وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، يشمل الطائف الذي يعرض في أصل الإيمان، والذي يعرض في إرادته، فإذا مسهم تذكروا ما يجب من يقين الإيمان، ومن واجباته؛ فأبصروا، فرجع الشيطان خاسئاً وهو حسير. ولعل من هذا قول لوط عليه السلام: ﴿أَوْءَاوَيْتُ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠]، وقول النبي ﷺ: «رحم الله لوطاً لقد كان يأوي إلى ركن شديد»^(١)، يعني: وهو الله القوي العزيز، لكن غلب على لوط ﷺ تلك الحال الحرجة، والنظر للأسباب العادية، فقال ما قال، مع علمه التام بقوة ذي العظمة والجلال.

التعليق

لوط عليه السلام قال: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوَيْتُ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠]، يعني: إلى قوم يمنعوني، ويعصمونني، ويعينوني. وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «رحم الله لوطاً لقد كان يأوي إلى ركن شديد»^(١)، وهو الله عز وجل، لكنه في تلك الحال الحرجة - كما قال شيخنا رحمه الله - غاب عنه ما سوى الأسباب الحسية، وهو القرابة، والقوم الذين يحمونه ويمنعونه.



(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَيَنْبِئُهُم عَنِ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٣١٩٢)؛ ومسلم في كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب (١٥١).

القاعدة الخامسة والستون:

قد أرشد القرآن إلى منع الأمر المباح
إذا كان يفضي إلى محرّم أو ترك واجب.

وهذه القاعدة وردت في القرآن في مواضع متعددة، وهي من قاعدة: «الوسائل لها أحكام المقاصد».

التعليق

إذا كان المباح يفضي إلى المحرم كان حراماً، وإذا كان يفضي إلى واجب كان واجباً؛ فتجري فيه الأحكام الخمسة. ويقول الشيخ - رحمه الله - : وهذه القاعدة من قاعدة: «الوسائل لها أحكام المقاصد»، يعني: ما كان وسيلة للشيء فله حكم ذلك الشيء، فالوسيلة للواجب واجبة، ومثاله: الوضوء للصلاة واجب، فإذا لم يمكن الوضوء إلا بشراء الماء، كان شراء الماء واجباً. وما كان وسيلة للمحرم، كان حراماً؛ مثاله: لو أن شخصاً جاء يشتري وعاء للخمر، قلنا: البيع عليه حرام. والقاعدة الثانية: «ما لم يتم الواجب إلا به، فهو واجب». لكن قاعدة: «الوسائل لها أحكام المقاصد» أعم. وعلى هذا تكون هي القاعدة المعتبرة.



فمنها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدَاً يَغْيِرُ عَلَيْهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ

لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴿٣١﴾ [النور: ٣١]، ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]. وقد ورد بعض آيات تدل على هذا الأصل الكبير؛ فالأمور المباحة هي بحسب ما يتوسل بها إليه، إن توسل بها إلى فعل واجب أو مسنون كانت مأموراً بها، وإن توسل بها إلى فعل محرم أو ترك واجب كانت محرمة منهيّاً عنها، وإنما الأعمال بالنيات الابتدائية والغائية، والله الموفق.

التعليق

الأمثلة واضحة: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، الأصل في سب آلهة المشركين الإباحة، بل قد يجب، فإذا كان يؤدي إلى سب الله عز وجل، وهو منزه عن ذلك جل وعلا - بخلاف آلهتهم - كان محرماً.

والضرب بالرجل، الأصل فيه الإباحة، فإذا كانت المرأة تضرب برجلها ليعلم ما تخفي من زينتها؛ صار حراماً. فلا يجوز للمرأة أن تبدي شيئاً من حليها؛ لأنه قال: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾، مع أنها تُعلم ولا تُرى. فكيف إذا لبست المرأة حلياً جذاباً، في ذراعيها، أو في ساقها، وأخرجت ذلك للناس! فإنه يكون أشدّ تحريماً.

ثالثاً: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾، والأصل في البيع والشراء أنه حلال مباح، فإذا كان يؤدي إلى ترك واجب، وهو صلاة الجمعة؛ كان

حراماً، فعقد البيع باطل؛ لأنه منهي عنه بخصوصه بعد الأذان الثاني، الذي عند مجيء الإمام لصلاة الجمعة؛ لأنه هو المعروف المعهود عند نزول الآية، فتحمل الآية عليه، وهل يبطل سائر العقود كالنكاح؟

يقول بعض العلماء: إنه لا يبطل؛ لأنه ليس بيعاً، والله جل وعلا إنما نهى عن البيع. ولكن قال بعض العلماء: إنما نهى عن البيع؛ لأنه هو الأكثر والمعتاد، ولأنه هو السبب الذي جعل الصحابة يخرجون من عند الرسول ﷺ ليتلقوا هذه التجارة، فيكون ذكر البيع ليس من باب التخصيص، ولكن من باب ذكر الغالب، وأن كل ما ألهى عن ذكر الله، وعن حضور الصلاة، فإنه يقع باطلاً.

وقد يترجح القول الأول، وهو التخصيص بالبيع؛ لأنه هو الذي قد يرد غالباً، لو أنك فكرت في معاملات الناس لوجدت البيع يقع كثيراً في هذا الوقت، وعقد النكاح قليل نادر، وإلا فربما يكون الانشغال بعقد النكاح أشد من الانشغال بالبيع. وعلى كل حال الأمر فيه سعة؛ نقول: بدل أن يعقد في هذا الوقت فليؤخر، والمشهور من المذهب عند الحنابلة: يصح النكاح وسائر العقود ما عدا البيع وما في معناه؛ كالإجارة. أما النكاح وبقية العقود، فتصح. وعللوا ذلك بأنها نادرة، والنادر لا حكم له، وفيه وجه آخر في المذهب: أن النكاح وسائر العقود لا تصح؛ لأن العلة الموجودة في النهي عن البيع، موجودة في هذه العقود.



القاعدة السادسة والستون:

من قواعد القرآن أنه يستدل بالأقوال والأفعال
على ما صدرت عنه من الأخلاق والصفات.

وهذه قاعدة جليلة، فإن أكثر الناس يقصر نظره على نفس اللفظ الدالّ على ذلك القول أو الفعل من دون أن يفكر في أصله وقاعدته التي أوجبت صدور ذلك الفعل والقول، والفتن اللبيب ينظر إلى الأمرين، ويعرف أن هذا لهذا، وهذا ملازم لهذا، وقد تقدم ما يقارب هذا المعنى الجليل؛ ولكن لشدة الحاجة إليه أوردناه على أسلوب آخر؛ فمن ذلك أن قوله عن عباد الرحمن أنهم ﴿يَمَشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وذلك صادر عن وقارهم، وسكينتهم، وخشوعهم، وعن حلمهم الواسع، وخلقهم الكامل، وتنزيههم لأنفسهم عن مقابلة الجاهلين.

ومثل قوله: ﴿وَحِشْرَ إِسْلِيمَانَ جُنُودَهُ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [النمل: ١٧]، يدل مع ذلك على حسن إدارة الملك، وكمال السياسة، وحسن النظام...

التعليق

يعني: كل في عمله الخاص، وهذا لا شك دليل على حسن إدارة الملك؛ لأننا لو جعلنا الأعمال كلها عند طائفة واحدة، أو عند شخص واحد؛ لانهارت أعصابه، وعجز عن تدبير الملك، فإذا

وزعت، وقال: هذا على المال، وهذا على السياسة، وهذا على كذا، فهو خير.



... وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْنِي الْجَاهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]، يدل على حُسن الخلق، ونزاهة النفس عن الأخلاق الرذيلة، وعلى سعة عقولهم، وقوة حلمهم واحتمالهم. ومثل الإخبار عن أهل الجاهلية بتقتيل أولادهم خشية الفقر، أو من الإملاق؛ يدل على شدة هلعهم، وسوء ظنهم بربهم، وعدم ثقتهم بكفايته. وكذلك قوله عن أعداء رسوله: ﴿وَقَالُوا إِنْ نَتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ نُنْخَطَفُ مِنْ أَرْضِنَا﴾ [القصص: ٥٧]؛ يدل على سوء ظنهم بالله، وأن الله لا ينصر دينه، ولا يتم كلمته. وأمثلة هذا الأصل كثيرة واضحة لكل صاحب فكرة حسنة.

التعليق

معنى هذه القاعدة: أن الأفعال والأقوال إذا صدرت من شخص استدلّ بها على حاله، كمالاً كان أو نقصاً. فإذا وجدنا هذا الرجل، - مثلاً - متأنياً في أموره، متدبراً لما يقول وما يفعل، استدللنا بذلك على كمال عقله، ووفور ذهنه. وإذا رأينا الأمر بالعكس، استدللنا على سوء عقله وتدبيره؛ فيستدل بالآثار على المؤثر. هذا هو الخلاصة: آثار الشيء يستدل بها على مؤثرها.



القاعدة السابعة والستون:

يرشد القرآن إلى الرجوع إلى الأمر المعلوم المحقق
عند ورود الشبهات والتوهمات.

وهذه قاعدة جليلة يعبر عنها: «أن الموهوم لا يدفع المعلوم، وأن المجهول لا يعارض المتيقن» ونحوها من العبارات. وقد أرشد الله إليها في مواضع كثيرة لما أخبر تعالى عن الراسخين في العلم، وأن طريقتهم في المشتبهات؛ أنهم يقولون: ﴿ءَأَمْنَا بِهِ كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، فالأمور المحكمة المعلومه يتعين أن يرجع إليها الأمور المشتبهة المظنونة. وقال تعالى في زجر المؤمنين عن القدح في إخوانهم المؤمنين: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور: ١٢]، فأمرهم بالرجوع إلى ما علم من إيمان المؤمنين الذي يدفع السيئات، وأن يعتبروا هذا الأصل المعلوم، ولا يعتبروا كلام من تكلم مما يناقضه ويقدح فيه. وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَأَمَّنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادُوا مُوسَىٰ فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: ٦٩]، فوجاهته عند الله تدفع عنه وتبرئه من كل عيب ونقص قاله فيه من آذاه؛ لأنه لا يكون وجيهاً عند ربه حتى يسلم من جميع المنقصات، ويتحلّى بجميع الكمالات اللاتقة بأمثاله من أولي العزم، فيحذر الله هذه الأمة أن يسلكوا مسلك من أدى موسى مع وجاهته، فيؤذوا أعظم الرسل جاهاً عند الله، وأرفعهم مقاماً ودرجة. وقال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]، ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبا: ٦].

القاعدة الثامنة والستون:

ذِكْرُ الْأَوْصَافِ الْمُتَقَابِلَاتِ يَغْنِي عَنِ التَّصْرِيحِ
بِالْمَفَاضِلَةِ إِذَا كَانَ الْفَرْقُ مَعْلُومًا.

وهذه القاعدة في القرآن كثير، يذكرها في المقامات المهمة؛ كالمقابلة بين الإيمان والكفر، والتوحيد والشرك، وبين إلهيته الحق وإلهية ما سواه، فيذكر تباين الأوصاف التي يعرف العقلاء بالبداهة التفاوت بينها، ويدع التصريح بالمفاضلة إلى العقلاء، قال تعالى:

﴿عِزَّةً لَّيْسَ لَهَا مِثْلٌ شَيْءٌ مِّمَّا يُشْرِكُونَ ۗ أَمَّنَ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا يُشْرِكُونَ ۗ﴾ [يوسف: ٣٩]، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۗ﴾ [النمل: ٥٩ - ٦٠]، ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۗ﴾ [الزمر: ٢٩]، ﴿مِثْلَ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۗ﴾ [هود: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿عَلَّمَهُ اللَّهُ ۗ﴾ [البقرة: ١٤٠]، ﴿قُلْ ۗ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ۗ﴾ [يونس: ٥٩]، ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ﴾ [الزمر: ٩]، وقال مثلها: ﴿أَمَّنَ هُوَ قَنِيتُ ۗ إِنَّهُ ٱلْبَلِيبُ سَاجِدًا لِّرَبِّهِ ۗ وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَرِجْوَآءَ رَحْمَةِ رَبِّهِ ۗ﴾ [الزمر: ٩]، فهذا الموضع ترك القسم الآخر كما ترك التصريح بالمفاضلة لعلمه من المقام؛ فقوله: ﴿أَمَّنَ هُوَ قَنِيتُ ۗ إِنَّهُ ٱلْبَلِيبُ﴾ [الزمر: ٩] إلى آخرها، يعني: كمن ليس كذلك. والآيات في هذا المعنى كثيرة، وهو من بلاغة القرآن وأسلوبه العجيب؛ كقوله: ﴿أَفَنَنْسِي ۗ مِكْرًا عَلَىٰ وَجْهِهِ ۗ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَشَىٰ سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۗ﴾ [الملك: ٢٢]،

ولما ذكر أوصاف الرسول الداعي، وما يدعو إليه، وأعظم الناس معارضةً له؛ قال: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، ﴿فَسَتَّبِعُوا وَيَبْصُرُونَ﴾ (٥) ﴿بِآيَاتِكُمُ الْمُفْتُونُ﴾ [القمم: ٥ - ٦]، ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾ [الكهف: ٢٩]؛ وذلك أنه إذا ميّزت الأشياء تمييزاً تاماً، وعرفت مراتبها في الخير والشر، والكمال والنقص؛ صار التصريح بعد ذلك بالترتيب لا معنى له، والله أعلم.

التعليق

السؤال عن الشيء المعلوم لا حاجة إلى أن يجاب عنه: ﴿عَلَّمَ اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، معلوم أن الله خير! ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ بَاهٍ بِهَجَاتٍ﴾ [النمل: ٦٠] إلى آخره. وهكذا، فالشيء المعلوم لو ذكر؛ لكان الكلام فيه لغواً لا فائدة منه. ﴿أَمَّنْ هُوَ قَلْبُ عَائِذَةِ الْإِلِّ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾، يعني: كمن هو غافل، لا يقنت في الليل ولا في النهار، على الوصف الذي ذكره الله تعالى. وهكذا، فإن الشيء المعلوم يُغني عنه ذكر ما يقابله مما هو معلوم أنه خير أو شر.



القاعدة التاسعة والستون:

من ترك شيئاً لله عوّضه الله خيراً منه.

وهذه القاعدة وردت في القرآن في مواضع كثيرة:

فمنها: ما ذكره الله عن المهاجرين الأولين الذين هجروا أوطانهم وأموالهم وأحبابهم لله، فعوّضهم الله الرزق الواسع في الدنيا، والعزّ والتمكين. وإبراهيم عليه السلام لما اعتزل قومه وأباه، وما يدعون من دون الله، وهبّ له إسحاق ويعقوب، والذرية الصالحين. وسليمان عليه السلام لما ألهمته الخيل عن ذكر ربّه فأتلفها عوّضه الله: ﴿الرَّيْحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾ [ص: ٣٦]، ﴿وَالشَّيْطَانَ كُلَّ بَنَاءٍ وَغَوَاصٍ﴾ [ص: ٣٧].

وأهل الكهف لما اعتزلوا قومهم وما يعبدون من دون الله وهب لهم من رحمته، وهباً لهم أسباب التوفيق والراحة، وجعلهم هداية للضالين.

﴿وَأَلْتَمِسْ أَمْوَالَهُنَّ فَأَكْثَرْنَ فِيهَا فَتَنَّا فِيهَا مِنْ رُؤْسِكُمْ وَجَعَلْنَاهَا وَأَبْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩١]، ومن ترك ما تهواه نفسه من الشهوات لله تعالى؛ عوّضه من محبته وعبادته والإجابة إليه ما يفوق جميع لذات الدنيا.

التعليق

هذا شيء مشاهد؛ أن الإنسان إذا ترك محارم الله عز وجل، خوفاً منه سبحانه وتعالى، ورغبةً فيما عنده من الثواب، فإنه يجد في

قلبه لذةً وحلاوة، وحباً للخير، لا يمكن أن يوصف. وإذا انغمس الإنسان في شهواته، وفي لهوه وغفلته؛ صارت هذه الشهوات، والغفلة، والله، حسرةً عليه، وتجده يكون منقبضاً، إذا فارق هذه الشهوات طرفة عين.

إبراهيم عليه السلام، لما استسلم لذبح ابنه، وهو أحب شيء إليه في الدنيا، ورثه الله جلّ وعلا الخلة، فاتخذته خليلاً.

وقال تعالى عن سليمان عليه السلام: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]. قال العلماء والمفسرون من السلف: معناه: أنه صار يضرب رقابها وأرجلها. السوق: جمع ساق، والأعناق واضحة؛ وذلك أنه غضب لله عز وجل، على نفسه، وحرّم نفسه هذا الأمر الذي ألهمته به عن طاعة الله سبحانه وتعالى.

وإتلاف المال للمصلحة جائز، مثاله: إتلاف المال للنكاية، فالغال من الغنيمة يحرق رحله! ولا يجعل مع الغنيمة؛ لأنه أنكى. وإلا لقلنا: كل العقوبة بالمال تنسخ! ولكن نقول: ما يترتب على إتلافه من المصالح أكثر من كونه مالا.

ولكن هل من المشروع لنا إذا ألهاننا شيء عن ذكر الله أن نتلفه؟ نعم، لا مانع أن نتلفه لأجل تعزيز النفس وردعها، حتى لو كان هذا الشيء من بهيمة الأنعام؛ لأن ضررها عليك.

والزوجة إذا ألهمته عن الصلاة هل يشرع أن يطلقها؟ ينظر في هذا؛ وإلا، لا شك أنها إذا ألهمته عن طاعة الله، أن هذا من شؤم المرأة، أن تكون سبباً لإلهاة الإنسان عن طاعة الله، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُم مِّنْ أَرْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عُدُوًّا لَّكُمْ

فَأَحْذَرُوهُمْ ﴿١٤﴾ [التغابن: ١٤]، فبيّن الله سبحانه وتعالى، أن من أزواجنا مَنْ يكون عدواً لنا، ويحذرنا من ذلك. وهذا هو الواقع، تجد بعض النساء تطلب من زوجها أن يذهب بها إلى السينما، وأن يسافر بها إلى الخارج، وأن يمكّنها من رؤية النساء الكاسيات العاريات، وما أشبه ذلك. وبعض الناس - والعياذ بالله - ليس له إلا الشهوة فقط، فهذه المرأة محل شهوته، لا يهمه أن يأتي بكل ما تريد، فيبطل رجولته عند وجود شهوته.



القاعدة السبعون:

القرآن كفيل بمقاومة جميع المفسدين،

ولا يعصم من جميع الشرور إلا التمسك بأصوله وفروعه.

قد تقدم من الأدلة على هذا الأصل الكبير في دعوة القرآن إلى الإصلاح والصلاح، وفي طريقته في محاجة أهل الباطل، وفي سياسته الداخلية والخارجية؛ ما يدل على هذا الأصل، ويُعرّف الخلق أن العصمة من الشرور كلها التمسك بهذا القرآن، وأصوله، وعقائده، وأخلاقه، وآدابه، وأعماله؛ ولكن نزيد هنا بعض التفصيلات، فنقول: أهل الشر والفساد نوعان:

أحدهما: المبطلون في عقائدهم، وأديانهم، ومذاهبهم، الذين يدعون إليها؛ ففي القرآن من الاحتجاج على هؤلاء، وإقامة الحجج والبراهين على فساد أقوالهم شيء كثير، لا يأتي مبطل بقول إلا في القرآن بيانه بالحق الواضح، والبرهان الجلي؛ ففيه الرد على جميع المبطلين من الدهريين، والماديين، والمعطلين، والمشركين، والتمسكين بالأديان المبدلة والمنسوخة من اليهود، والنصارى، والأميين، ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، يذكر الله حجج هؤلاء وينقضها، ويبيد من الأساليب المتنوعة في إفسادها ما هو معروف، وتفصيل هذه الجملة لا يحتمله هذا الموضوع.

النوع الثاني من المقاومين للأديان، والدنيا، والسياسيات،
والحقوق: الشيوعيون الذين انتشر شرهم، وتفاقم أمرهم، وسرت
دعايتهم في طبقات الخلق سريان النار في العشب الهشيم، ولم يكن
عند الأكثرين ما يردّ صولتهم، ويقمع شرهم، وإنما عندهم من
الأصول، والعقائد، والأخلاق والسياسات ما يمكن أمثال هؤلاء الذين
هم فساد العباد والبلاد، ولكن - والله الحمد - القرآن العظيم، والدين
القيوم، قد تكفل بمقاومة هؤلاء كما تكفل بمقاومة غيرهم، وفيه من
الأصول والأخلاق والآداب الراقية ما يردّهم على أعقابهم منهزمين؛
فما فيه من العدل، ووجوب الحقوق العادلة بين طبقات الناس
بحسب أحوالهم، وما فيه من إيجاب الزكاة، والإلزام بها، ودفع
حاجات الفقراء والمضطرين، ووجوب القيام بالمصالح الكلية
والجزئية، ووجوب حفظ الأملاك والحقوق؛ كل هذا أعظم سدّ،
وأحكم حصن، للوقاية من شرور هؤلاء المفسدين، وكذلك ما حضّر
عليه القرآن من لزوم الآداب العالية، والأخلاق السامية، والأخوة
الدينية، والرابطة الإسلامية يمنع من تغلغل شرورهم التي طريقها
الأقوم تحليل الأخلاق، وانحلال الآداب، وتحلل الروابط النافعة،
والثورة العامة على الرأسماليين الذين يجمعون ويمنعون؛ فهؤلاء وإن
أبدوا من القوة المادية، والتسلط على العباد بالقهر، والاستعباد،
والطمع، والجشع، فإنهم لا ثبوت لهم على مقاومة هذا التيار
المزعج، المخرب، المدمر ما مرّ عليه؛ فما معهم سلاح يقاوم
سلاحهم، ولا قوة تجابه قوتهم؛ لكونهم لم يتمسكوا بالقرآن الذي
فيه العصمة والقوة المعنوية، والصلاح والإصلاح، والعدل، ودفع
الظلم، والآداب والأخلاق العالية التي لا تززعها عواصف الخراب؛

بل تقذف بالحق على الباطل، فتدمغه فإذا هو زاهق، فإذا جاء هؤلاء المفسدين بالتعطيل المحض، والإنكار الصّرف أبدى القرآن من الحجج والبراهين على وجود الله، وعظمته، وتوحيده، وصدقه وصدق من جاء به ما تصدّع له الجبال، وتخضع له فحول الرجال، وإذا تسرّب هؤلاء الأشرار بتوسط الأخلاق الرذيلة، وانحلال الآداب الجميلة، ووجدوا مسلكاً في هذا الطريق يُعينهم على تنفيذ باطلهم؛ جاءهم هذا القرآن بالحثّ على الأخلاق العالية، والأعمال الصالحة، والآداب الجميلة، التي لا تدع للشر على صاحبها سبيلاً. وإذا صالوا بالفقر والفقراء ووجوب المساواة، واحتجوا على أرباب الأموال بالاحتكار والسيطرة، واستعبادهم للعباد، واستبدادهم بالأموال والأموال، ولم يجد هؤلاء قوة عليهم، وليس بهم طاقة بوجه من الوجوه؛ تصدّى هذا القرآن العظيم بعدله وقسطه، وإيجابه الحقوق المتنوعة - الدافعة للحاجات كلها بعد قيامها بالضرورات - لصدّهم، ومقاومتهم، وإبطال كل ما به يصلون ويحولون. ثم إذا برز بصلاحه وإصلاحه العظيم، ونظامه الحكيم، وهديه القويم، وحثّه على سلوك الصراط المستقيم، ونوره الساطع، وحججه القواطع؛ لم يبق في وجهه باطل إلا محقه، ولا شرّ إلا سحقه، ولا بقي من قُصده الحق والصواب إلا اختاره واعتنقه، ولا تأمله صاحب عقل ورأي إلا خضع له، فهو الحصن الحصين من جميع الشرور، وهو القاهر لكل من قاومه في كل الأمور.



القاعدة الحادية والسبعون:

في اشتمال كثير من ألفاظ القرآن على جوامع المعاني.

اعلم أن ما مضى من القواعد السابقة هي المقصود في وضع هذا الكتاب، وهو بيان الطرق والمسالك التي ترجع إليها كثير من الآيات، وأنها وإن تنوعت ألفاظها، واختلفت أساليبها، فإنها ترجع إلى أصل واحد، وقاعدة كليه.

وأما نفس ألفاظ القرآن الكريم، فإن كثيراً منها من الألفاظ الجوامع، وهي من أعظم الأدلة على أنها تنزيل من حكيم حميد، وعلى صدق من أعطي جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصاراً؛ ولنمثل لهذا النوع أمثلة، ونذكر أنموذجاً منه: فمنها قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنٍ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [الواقعة: ١٠]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ﴾ الآية [النحل: ٩٠]، ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنِّيرِ وَالْمُدُونِ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧]، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، ﴿وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِنَّمَا يُؤْتَىٰ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنِ جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْ بَنِي فَتَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ

يَنبَهُمْ ﴿ [الشورى: ٣٨] ، ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤] ، ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ﴾ الآية [آل عمران: ٣٠] ، ﴿وَالصَّالِحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] ، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٨١] ، ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] ، ﴿يَوْمَ لَا تَعْمَلُكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ [الانفطار: ١٩] ، ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] ، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] ، ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣] ، ﴿فَأَقْضُوا لِلَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] ، ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨] ، ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ، ﴿وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥] ، ﴿فَأَسْتَقِيمَ كَمَا أَمَرْتُ﴾ [هود: ١١٢] ، ﴿وَأَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [هود: ١١٥] ، ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤] ، ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُتَّخِصِنِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] ، ﴿إِنَّا كُنَّا نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [الصفات: ٨٠] ، ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ الآيات [الرعد: ٢١] ، ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] ، ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦] ، ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] ، ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩] ، ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] ، ﴿وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١] ، ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] ، ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠] ، ﴿وَالْبَيْقِئَاتِ الصَّلَاحَاتِ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا﴾ [الكهف: ٤٦] ، ﴿وَخَيْرٌ مَرَدًّا﴾ [مريم: ٧٦] ، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾

[الحج: ٧٨]، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]،
 ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]،
 ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ﴿وَمَا آتَاكُمُ
 الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ
 أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ
 وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب:
 ٥٨]، ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

هذه الآيات الكريمة وما أشبهها، كل كلمة منها قاعدة، وأصل كبير، تحتوي على معانٍ كثيرة وقد تقدم في أثناء القواعد منها شيء كثير، وهي متيسرة على حافظ القرآن، المعنى بمعرفة معانيه، والله الحمد.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وقد يسر الله ما من علينا بجمعه، فجاء والله الحمد على اختصاره ووجازته ووضوحه كتاباً يسر الناظرين، ويُعين على فهم كلام رب العالمين، ويبيد لأهل البصائر والعلم من المآخذ، والمسالك، والطرق والأصول النافعة؛ ما لا يجده مجموعاً في محل واحد، ومخبر الكتاب يغني عن وصفه، وأسأله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، مقرباً لديه في جنات النعيم، وأن ينفع به مؤلفه، وقارئة، والناظر فيه، وجميع المسلمين بمنه وكرمه، وجوده وإحسانه، وهو خير الراحمين، وصلى الله على محمد، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

قال ذلك وكتبه جامع العبد الفقير إلى الله في كل أحواله:
 عبد الرحمن بن ناصر العبد الله السعدي، وقد تم ذلك في ٦ شوال سنة ١٣٦٥هـ، والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً.

التعليق

انتهينا من دروس القراءة في كتاب شيخنا العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله تعالى -، ونرجو أن نكون قد استفدنا، والكتاب جدير بالعناية، والشرح الوافي؛ لما فيه من فائدة كبيرة لطلاب العلم.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

محمد بن صالح العثيمين

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة اللجنة	٥
مقدمة فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح ابن عثيمين بخطه	٧
صورة من مخطوطات الكتاب	٨
مقدمة المؤلف رحمه الله	١١
التعليق: القصد من ثناء المؤلف على كتابه	١٢
القاعدة الأولى: في كيفية تلقي التفسير	١٥
التعليق: معرفة الطريقة التي توصلنا إلى القرآن والاهتداء به	١٦
القاعدة الثانية: العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب	١٨
التعليق: الأصل أن العام شامل لجميع أفرادها إما بالعموم اللفظي أو العموم المعنوي	١٨
القاعدة الثالثة: الألف واللام الداخلة على الأوصاف وأسماء الأجناس تفيد الاستغراق بحسب ما دخلت عليه	٢٠
التعليق: الحكم إذا علق على وصف ازداد بزيادة ذلك الوصف ونقصه	٢٠
مثال اسم الجنس	٢١
اعتبار هذه القاعدة في الأسماء الحسنى	٢١
التعليق: الأحكام شرعية وكونية	٢٢
التعليق: علم الله بالمستحيلات ومثاله	٢٢
الفائدة من اعتبار هذه القاعدة في أسمائه تعالى	٢٣
أمثلة لهذه القاعدة: في البر والتقوى والإثم والعدوان	٢٣
التعليق: أن المفرد المحلى بـ أل يعم سواء دخل على وصف أو اسم جنس	٢٤

- القاعدة الرابعة: إذا وقعت النكرة في سياق النفي، أو النهي، أو الشرط، أو الاستفهام، دلت على العموم ٢٥
- القاعدة الخامسة: المفرد المضاف يفيد العموم، كما يفيد ذلك اسم الجمع ٢٧
- التعليق: أن الأم والبنت والخالة والعمة للإنسان شاملة له ولذريته إلى يوم القيامة ٢٧
- التعليق: الجمع المضاف يفيد العموم بصيغته وإضافته والمفرد يفيد العموم بالإضافة فقط ٢٩
- القاعدة السادسة: في طريقة القرآن في تقرير التوحيد ونفي ضده ٣٠
- التعليق: أهمية هذا المبحث ٣٠
- لم ينكر أحد توحيد الربوبية، وإنما وقع النزاع في توحيد الألوهية ٣٠
- تقرير المؤلف لتوحيد الألوهية ٣٢
- العلاقة بين أقسام التوحيد الثلاثة ٣٣
- القاعدة السابعة: في طريقة القرآن في تقرير نبوة محمد ﷺ ٣٤
- القاعدة الثامنة: طريقة القرآن في تقرير المعاد ٣٧
- التعليق: أمر الله نبيه أن يقسم في ثلاث مواضع أن يقسم على صدق البعث ٣٧
- الله عز وجل يكثر من ذكر البعث بعد الموت لسببين ٣٩
- القاعدة التاسعة: في طريقة القرآن في أمر المؤمنين وخطابهم بالأحكام الشرعية ٤٠
- التعليق: وجه خطابه تعالى عباده بصفة الإيمان ٤١
- القاعدة العاشرة: في الطرق التي في القرآن لدعوة الكفار على اختلاف مللهم ونحلهم ٤٣
- القاعدة الحادية عشرة: في مراعاة دلالة الالتزام ٤٥
- التعليق: أنواع الدلالات وأهميتها ٤٥
- تعليق الشيخ على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ ... ٤٧
- أمثلة الالتزام ٤٨
- قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب هي من باب الاستدلال باللازم ٤٨
- التعليق: أهل العلم هم الذين تقبل شهادتهم ٤٩
- لا يجوز أن تستفتي إلا من تعلم أنه عالم ٤٩

الصفحة

الموضوع

- ٥١ ثناء الشيخ رحمه الله على دقة فهم شيخه ابن سعدي
- ٥٢ بيان قاعدة: الوسائل لها أحكام المقاصد
- ٥٢ حكم استعمال المسجل في الأذان وغيره
- ٥٤ خلاصة هذه القاعدة أن دلالة القرآن على الأشياء ثلاثة أقسام
- ٥٥ القاعدة الثانية عشرة: في الجمع بين الآيات التي ظاهرها التعارض
- ٥٦ إلحاق ذرية المؤمنين لأبائهم في الدرجات زيادة فضل وكرم
- الفرق بين البر والإسقاط في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُواكُمْ...﴾ الآية
- ٥٨ التعليق: العلماء - رحمهم الله - يذهبون إلى الجمع بين النصوص التي
- ٦٠ ظاهرها التعارض
- ٦١ قاعدة: القرآن لا يمكن أن تتعارض نصوصه
- ٦٢ القاعدة الثالثة عشرة: طريقة القرآن في الحجاج والمجادلة مع المبطلين
- التعليق: الاعتراف بالنعمة التي أمدهك الله بها توجب عليك أن لا تعبد إلا
- ٦٣ إياه
- من وجوه الإلزام بعبادة الله وحده معرفة حال الآلهة التي تعبد من دون الله
- ٦٣ وأنها ناقصة من كل وجه
- ٦٤ معنى المباهلة
- ٦٥ بيان مجادلة القرآن ومحاجته للمخالفين
- ٦٦ الطريق للوصول إلى إفحام الخصم
- ٦٧ القاعدة الرابعة عشرة: حذف المتعلق يفيد العموم
- التعليق: الخسر محيط بالإنسان من كل جانب إلا من اتصف بهذه الصفات
- ٦٩ الأربع
- ٧٠ الحكم المعلق بوصف يدل على علية ذلك الوصف
- القاعدة الخامسة عشرة: في أن الله تعالى جعل الأسباب للمطالب العالية
- ٧٢ مبشرات لتطمين القلوب
- ٧٢ التعليق
- ٧٣ متى تكون النعم استدراجاً؟
- القاعدة السادسة عشرة: حذف جواب الشرط يدل على تعظيم الأمر في مقام
- ٧٤ الوعيد

- التعليق: حذف الشيء في مقام التعظيم أو إبهامه وإجماله يدل على شدته وهوله ٧٤
- القاعدة السابعة عشرة: في تنوع دلالات بعض الأسماء في حال الأفراد والاقتران بغيره ٧٥
- التعليق: إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا ٧٥
- القاعدة الثامنة عشرة: في الآيات المخبرة بتعلق الهداية والمغفرة والرزق بمشيئة الله، والآيات التي تذكر لذلك بعض الأسباب المتعلقة بالعبد ٧٨
- التعليق: حقيقة من يرجو رحمة الله ٨٠
- القاعدة التاسعة عشرة: ختم الآيات بالأسماء الحسنى يدل على أن الحكم المذكور له تعلق بذلك الاسم ٨٢
- التعليق: الحكمة في إقرار الله تعالى للناس في أن يصلوا إلى بيت المقدس أول الأمر ٨٤
- فائدة: إذا جاء اسم الله السميع في مقام الدعاء ٨٥
- التعليق: هذه القاعدة لها وجهان: ٩٠
- فائدة: المعرف بـ أل ٩٠
- القاعدة العشرون: في إحكام القرآن وتشابهه ٩٢
- التعليق: القرآن منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه ومنه ما هو جامع بينهما ٩٤
- الحكمة في أن الله جعل في القرآن ما هو متشابه ٩٥
- القاعدة الحادية والعشرون: في أن القرآن يجري في إرشاداته مع الزمان والأحوال، في أحكامه الراجعة للعرف والعوائد ٩٧
- التعليق: حد المتعارف فيه بين الناس ٩٨
- القاعدة الثانية والعشرون: في مقاصد أمثلة القرآن ١٠٠
- عمل الوحي والعلم في القلوب كعمل الغيث والمطر ١٠١
- معنى قوله تعالى ذهب الله بنورهم ١٠٥
- يجب على الإنسان إذا علم الحق أن يبادر إليه وإلا فربما يحرم الحق ١٠٥
- الجواب على من قسم الدين إلى أصول وفروع ١٠٦
- هل في الدين قشور؟ ١٠٦
- بيان القرآن ينقسم إلى قسمين ١٠٧

الصفحة

الموضوع

- ١٠٨ القاعدة الثالثة والعشرون: أنواع إرشادات القرآن
- ١١٠ التعليق: إرشاد الله للناس في القرآن على قسمين
- ١١١ القاعدة الرابعة والعشرون: في حث القرآن على التوسط وذمه الغلو والتقصير ..
- ١١٣ التعليق: القرآن يأمر بالاعتدال في الأمور
- ١١٤ الحكمة في الدعوة إلى الله
- القاعدة الخامسة والعشرون: في أمر الله بحفظ حدوده ونهيه عن تعديها
- ١١٥ وقرابانها
- المحرمات يقال فيها: ﴿فَلَا تَقْرُوهَا﴾ وأما المأمورات فيقال فيها ﴿فَلَا تَمْتَدُّوهُمَا﴾
- ١١٦ القاعدة السادسة والعشرون: في أن الآيات التي فيها قيود لا تثبت أحكامها إلا بقيودها
- ١١٨ التعليق: معنى القيد الذي يقال غير مراد
- ١١٩ المراد من قوله تعالى: ﴿وَرَبِّيبِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾
- ١٢٠ متى يلزم الرهن؟ واستدراك الشيخ ابن عثيمين رحمه الله على المؤلف رحمه الله
- ١٢١ رحمه الله
- ١٢٢ الشهود في الأموال
- ١٢٣ خلاف العلماء في القيد في قوله: ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾
- ١٢٤ اختيار الشيخ رحمه الله
- ١٢٥ المريض يجوز له أن يتيمم سواء وجد الماء أم لم يجده
- ١٢٦ ما زاده الشيخ رحمه الله من الأمثلة على هذه القاعدة
- ١٢٧ الأصل في القيود والشروط أنها مقيدة
- القاعدة السابعة والعشرون: في أن المحترزات في القرآن تقع في كل المواضع في أشد الحاجة إليها
- ١٢٨ القاعدة الثامنة والعشرون: في ذكر الأوصاف الجامعة التي وصف الله بها المؤمن
- ١٣١ التعليق: الخطاب بالإيمان ينقسم إلى قسمين
- ١٣١ القاعدة التاسعة والعشرون: في الفوائد التي يجتنيها العبد في معرفته وفهمه لأجناس علوم القرآن
- ١٣٥ التعليق: العلم بالله وبأسمائه وصفاته أعلى أنواع العلوم
- ١٣٦

الصفحة

الموضوع

- ١٣٦ العبرة في قصص الرسل من وجهين
- ١٣٩ خلاصة هذه القاعدة
- ١٤٠ القاعدة الثلاثون: في أركان الإيمان بالأسماء الحسنى
- ١٤٠ التعليق: خلاصة هذه القاعدة
- ١٤٢ القاعدة الحادية والثلاثون: ربوبية الله في القرآن على نوعين
- ١٤٣ التعليق: الربوبية على نوعين وكذلك العبودية
- القاعدة الثانية والثلاثون: في أن أمر الله بالشيء يستلزم النهي عن ضده
والعكس، وأن نفي النقص عن حقه تعالى وحق أوليائه يستلزم ثبوت
كمال ضده
- ١٤٥ كمال ضده
- ١٤٦ التعليق: هذه القاعدة ليست على عمومها
- ١٤٧ ما من صفة نفاها الله عن نفسه إلا وتتضمن ثبوت مقابل لهذا النفي
- ١٤٨ القاعدة الثالثة والثلاثون: في مرضى الشهوات والشبهات
- ١٤٩ التعليق: خلاصة هذه القاعدة أن مرض القلوب ينقسم إلى قسمين
- القاعدة الرابعة والثلاثون: دل القرآن على أن من ترك الاشتغال بما ينفعه مع
الإمكان ابتلي بالاشتغال بما يضره
- ١٥١ الإمكان ابتلي بالاشتغال بما يضره
- ١٥١ التعليق: استشهد الشيخ رحمه الله ببيت لابن القيم في النونية
- القاعدة الخامسة والثلاثون: في دلالة القرآن على تحصيل أعلى المصلحتين
وارتكاب أخف الضررين
- ١٥٣ وارتكاب أخف الضررين
- ١٥٤ التعليق:
- ١٥٥ حكم المصالح المرسله
- ١٥٥ فائدة:
- القاعدة السادسة والثلاثون: في إباحة الاقتصاص من المعتدي والنهي عن
الظلم، والندب إلى العفو والإحسان
- ١٥٦ والظلم، والندب إلى العفو والإحسان
- ١٥٦ التعليق: اشتملت هذه القاعدة على ثلاث حالات
- ١٥٧ قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِيسِهِ سُلْطٰنًا﴾ شامل السلطان الشرعي والكوني
- القاعدة السابعة والثلاثون: في اعتبار القصد والإرادة في ترتب الأحكام على
أعمال العباد
- ١٥٨ أعمال العباد
- ١٥٨ الفائدة: ثواب الآخرة لا يأتي إلا بالنية الخالصة

- القاعدة الثامنة والثلاثون: في إرشاد القرآن إلى جبر خاطر المنكسر قلبه ١٦٠
- التعليق: تعليق على قوله تعالى: ﴿وَمَا أَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ١٦٠
- تعليق على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَلْتَمِسُ بَعْضُ النَّاسِ الْكَافِرَ﴾ ١٦١
- بعض الآداب التي تقال عند تعزية المصاب ١٦١
- القاعدة التاسعة والثلاثون: في طريقة القرآن في أحوال السياسة الداخلية والخارجية ١٦٣
- التعليق: أهمية الشورى للأمة ١٦٥
- إعداد الناس جميعاً على الاعتزاز بأنفسهم ١٦٦
- أهمية إعداد القوة للأعداء ١٦٧
- هل يشترط المثل في السلاح؟ ١٦٨
- السياسة في أداء الأمانة ١٦٩
- قول المؤلف: «يجب تولية الأمثل فالأمثل» ١٧٠
- طاعة ولاة الأمر تبع لطاعة الله ورسوله ١٧١
- غلط بعض الجهال في التعامل مع الأنظمة التي ليس فيها مخالفة شرعية ... ١٧١
- الشرور والفساد الذي يحصل بالخروج على ولاة الأمر ١٧٢
- الحرية الكاملة هي المبنية على كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام ١٧٥
- السياسة الشرعية هي السياسة الحقة ١٧٦
- القاعدة الأربعون: في دلالة القرآن على أصول الطب ١٧٧
- التعليق: القرآن أرشد إلى أصول الطب الثلاثة ١٧٨
- القاعدة الحادية والأربعون: في إرشاد القرآن من جهة العمل إلى قصر النظر على الحالة التي هم فيها، ومن جهة الترغيب فيه والترهيب من ضده: إلى ما يترتب عليها من المصالح، ومن جهة النعم: إلى النظر إلى ضدها ١٧٩
- التعليق: بعض الناس يفرطون في العمل من وجهين ١٨٠
- نصيحة لمن أراد أن يقرأ في كتب أهل العلم ١٨٢
- كل عدو لك يعاني مثلما تعاني منه ١٨٤
- القاعدة الثانية والأربعون: في حقوق الله وحقوق رسوله ﷺ الخاصة والمشاركة ١٨٦
- التعليق: خلاصة هذه القاعدة أن الحقوق تنقسم إلى ثلاثة أقسام ١٨٧
- إضافة حق رابع على هذه القاعدة ١٨٨

- القاعدة الثالثة والأربعون: في الأمر بالتثبيت والحث على المبادرة في أمور الخير ١٨٩
- التعليق: أهمية هذه القاعدة وتقسيمها إلى ثلاثة أقسام ١٩٠
- القاعدة الرابعة والأربعون: عند ميلان النفس إلى ما لا ينبغي ذكرها الله ما يفوتها من الخير، وما يحصل لها من الضرر ١٩٢
- التعليق: الأوامر والنواهي لا تكفي في استقامة العبد ١٩٣
- فقير النصارى لا حصل ديناً ولا دنيا ١٩٤
- القاعدة الخامسة والأربعون: حث الشارع على الصلاح والإصلاح ١٩٥
- التعليق: الأفضح أن يقال: يكاد يكون ١٩٥
- ما ورد من الآيات في الثناء على المصلحين ١٩٦
- الفرق بين الصلاح والإصلاح ١٩٦
- خلاصة هذه القاعدة ١٩٨
- ما يسلكه بعض الناس في الوشاية بين العلماء ١٩٨
- الواجب على المسلمين إذا رأوا تصدعاً قيماً بين العلماء ١٩٩
- القاعدة السادسة والأربعون: في الفرق بين توجه الأمر لمن لم يدخل فيه، وبين توجهه إلى من دخل فيه ٢٠٠
- التعليق: معنى قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُونَ﴾ ٢٠١
- قاعدة في تكميل وتحسين ما نقص من العمل ٢٠١
- القاعدة السابعة والأربعون: إذا كان سياق الآيات في أمور خاصة وأراد الله أن يحكم عليها وذلك الحكم غير مختص بها جاء الله بالحكم العام ٢٠٢
- التعليق: الإظهار في موضع الإضمار يفيد الحكم بالعموم ٢٠٣
- فائدة هذه القاعدة ٢٠٣
- القاعدة الثامنة والأربعون: إذا علق الله علمه بالأمور بعد وجودها كان المراد بذلك العلم الذي يترتب عليه الجزاء ٢٠٤
- التعليق: العلم علمان علم يترتب عليه جزاء وعلم لا يترتب عليه جزاء ٢٠٥
- توضيح لقول بعض أهل العلم: إلا لنعلم علم ظهور ٢٠٥
- القاعدة التاسعة والأربعون: إذا منع الله عباده المؤمنين شيئاً فتح باباً أنفع لهم منه ٢٠٦
- التعليق: إذا منع الله العباد شيئاً فتح لهم أبواباً خيراً منه ٢٠٦

- ٢٠٧ الفرق بين أن تتمنى مثل ما فضل الله وأن تتمنى ما فضل الله
- ٢٠٧ الفائدة من النسخ
- ٢٠٨ قصة موسى عليه السلام لما كلمه الله
- ٢١٠ القاعدة الخمسون: في الفرق بين آيات الأنبياء وبين ما يقترحه أهل التعنتات ..
- ٢١١ التعليق
- ٢١١ بيان مراد المؤلف من هذه القاعدة
- ٢١٢ الفرق بين الإيمان بالمشاهدة والإيمان بالغيب
- ٢١٣ منازعة الله تعالى في اقتراح الآيات والأحكام
- القاعدة الحادية والخمسون: في أن الدعاء في القرآن يشمل دعاء العبادة
- ٢١٥ ودعاء المسألة
- ٢١٥ وجه كون العبادة دعاء
- ٢١٧ حكم من طلب من مخلوق شيئاً
- ٢١٨ العذر بالجهل
- ٢١٩ معنى قوله تعالى: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾
- ٢٢٠ خلاصة هذه القاعدة
- القاعدة الثانية والخمسون: إذا وضح الحق وبان لم يبق للمعارضة العلمية
- والعملية محل
- ٢٢١ التعليق: معنى قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾
- ٢٢٣ معنى قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾
- ٢٢٤ متى تكون المجادلة مذمومة؟
- ٢٢٥ القاعدة الثالثة والخمسون: في أن الأجر على قدر المشقة
- ٢٢٧ التعليق: خلاصة هذه القاعدة
- ٢٢٧ تسهيل الطاعات من آثار رحمة الله لعباده
- ٢٢٩ القاعدة الرابعة والخمسون: نفي الشيء لانتفاء ذاته وثمرته
- التعليق: خلاصة هذه القاعدة: أن الله تعالى قد ينفي الشيء لانتفاء ثمرته
- وفائدته
- ٢٣١ القاعدة الخامسة والخمسون: في أنه يكتب للعبد عمله الذي باشره، ويكمل
- ٢٣٣ ما شرع فيه وعجز عن إتمامه
- ٢٣٣ التعليق: الأقسام التي يحصل لأصحابها الأجر

- ٢٣٦ الفرق بين المرأة الحائض والمريضة في حصول الأجر
- ٢٣٧ الإنسان يكتب له آثار عمله وإن لم يقصدها
- ٢٣٩ القاعدة السادسة والخمسون: في حث القرآن المسلمين على القيام بمصالحهم
- ٢٤٠ التعليق: يجب أن يسعى كل واحد من المسلمين في مصلحة معينة تليق به .
- القاعدة السابعة والخمسون: في كيفية الاستدلال بخلق السماوات والأرض
- ٢٤٢ وما فيها على التوحيد والمطالب العالية
- ٢٤٢ التعليق: معنى القيوم
- ٢٤٤ دلالة المخلوقات على التوحيد من وجهين
- ٢٤٥ القاعدة الثامنة والخمسون: في طريقة إظهار الله تعالى شرف أنبيائه وأوليائه ...
- ٢٤٥ التعليق: تأويل يوسف عليه السلام لرؤيا الملك
- ٢٤٩ القاعدة التاسعة والخمسون: في أن القرآن يهدي للتي هي أقوم
- ٢٥٠ التعليق: القرآن لا يأتي إلا بما هو أقوم في جميع الأقوال والأعمال
- ٢٥٢ القاعدة الستون: في بعض قواعد التعليم التي أرشد الله إليها في كتابه
- ٢٥٤ التعليق: ما تضمنته هذه القاعدة
- ٢٥٤ فائدة: التفصيل بعد الإجمال
- القاعدة الحادية والستون: في حث الشارع على معرفة الأوقات وضبطها إذا
- ٢٥٦ كان يترتب على ذلك حكم عام أو خاص
- ٢٥٧ التعليق: أهمية ضبط الوقت وحفظه
- ٢٥٨ القاعدة الثانية والستون: في أثر الصبر وما يعين عليه
- التعليق: هذه القاعدة اشتملت على أمور الأمر الأول: أن الصبر أكبر
- ٢٦٠ عون على الأمور، الأمر الثاني: معرفة المصبور عليه
- الأمر الثالث: أن يرجو الإنسان بصبره ثواب الله عز وجل، الأمر الرابع:
- ٢٦١ أن الإنسان إذا صبر على الشيء صار كأنه غريزة
- ٢٦٢ القاعدة الثالثة والستون: في أن قيمة الإنسان في إيمانه وعمله الصالح
- ٢٦٣ التعليق: الرئاسات وما يتعلق بها من دعاوى باطلة
- ٢٦٥ القاعدة الرابعة والستون: في بعض ما يعرض للحق والأمور اليقينية
- التعليق: الإشكال في قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَطَمُوا أَنفُسَهُمْ فَمَا كَانُوا بِآيَاتِهِ لَمَّاعِينَ﴾ واختيار
- ٢٦٦ الشيخ ابن عثيمين رحمه الله معنى آخر مما ذكره المؤلف رحمه الله
- ٢٦٨ أقوال المفسرين في معنى قوله تعالى: ﴿أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾

- ٢٦٩ جواب الشيخ رحمه الله على قصة الغرائق
- ٢٧١ اختيار الشيخ رحمه الله في معنى قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَدُ وَهَمَّ بِهَا﴾
- ٢٧٣ معنى قول لوط عليه السلام: ﴿أَوْءَاوَيْتُ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾
- القاعدة الخامسة والستون: في المنع من المباح إذا كان يفضي إلى ارتكاب
- ٢٧٤ محظور أو ترك مأمور
- ٢٧٤ التعليق: قاعدة: الوسائل لها أحكام المقاصد قاعدة معتبرة
- ٢٧٥ الأمثلة على هذه القاعدة وتوضيحها
- ٢٧٦ هل تقاس العقود الأخرى على حكم البيع بعد النداء الثاني؟
- القاعدة السادسة والستون: استدلال القرآن بالأقوال والأفعال على ما صدرت
- ٢٧٧ عنه من الأخلاق والصفات
- ٢٧٧ التعليق: حسن إدارة الملك تكون بتوزيع الأعمال وترتيبها
- ٢٧٨ خلاصة هذه القاعدة: آثار الشيء يستدل بها على مؤثرها
- ٢٧٩ القاعدة السابعة والستون: في الرجوع إلى المتيقن حال الاشتباه
- القاعدة الثامنة والستون: في أن ذكر الأوصاف المتقابلات يغني عن التصريح
- ٢٨٠ بالمفاضلة إذا كان الفرق معلوماً
- ٢٨١ التعليق: السؤال عن الشيء المعلوم لا حاجة إلى أن يجاب عنه
- ٢٨٢ القاعدة التاسعة والستون: من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه
- ٢٨٢ التعليق
- ٢٨٣ ما فعله سليمان عليه السلام بالخييل عندما ألهته عن طاعة ربه
- ٢٨٣ إتلاف المال للمصلحة جائز
- ٢٨٣ حكم تطليق الزوجة إذا ألهت عن طاعة الله
- ٢٨٥ القاعدة السبعون: في مقاومة القرآن جميع المفسدين
- القاعدة الحادية والسبعون: في اشتمال كثير من ألفاظ القرآن على جوامع
- ٢٨٨ المعاني
- تعليق للشيخ رحمه الله في نهاية الكتاب على أهميته وأنه جدير بالعناية
- ٢٩١ والشرح
- ٢٩٣ فهرس الموضوعات

دار این الطوبی 8428146



161695